وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات مالية

تاريخ المناقشة: 17-12-2014

الموضوع

سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية في إطار تنمية محلية مستدامة

-دراسة حالة ولاية الجلفة وبلدية الجلفة-

من إعداد الطالب:
سعد الدين عبد الجبار

تحت إشراف الأستاذ:
د. زيد الخير ميلود

أعضاء اللجنة

- د : حفاي عبد القادر	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- رئيسا
- د : زيد الخير ميلود	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- مقررا
- ا.د: بن الساسي الياس	أستـــــــــاذ	- جامعة ورقلـــة	- ممتحنا
- د : قربة معمر	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- ممتحنا
- د : بن تربح بن تربح	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- ممتحنا

- السنـة الجـامعية: 2013 /2014

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات مالية

تاريخ المناقشة: 17-12-2014

الموضوع

سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية في إطار تنمية محلية مستدامة

-دراسة حالة ولاية الجلفة وبلدية الجلفة-

من إعداد الطالب:
سعد الدين عبد الجبار

تحت إشراف الأستاذ:
د. زيد الخير ميلود

أعضاء اللجنة

- د : حفاي عبد القادر	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- رئيسا
- د : زيد الخير ميلود	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- مقررا
- ا.د: بن الساسي الياس	أستـــــــــاذ	- جامعة ورقلـــة	- ممتحنا
- د : قربة معمر	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- ممتحنا
- د : بن تربح بن تربح	أستـــاذ محاضر	- جامعة الاغواط	- ممتحنا

- السنـة الجـامعية: 2013/ 2014


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله أولا وأخراً

إلى روح من غمرتني بعطفها وحنانها ... أمي الغالية.

إلى الشخص الذي إذا نظرت إليه يطمئن قلبي ... أبي العزيز.

إلى من تحملتني وعانت الأمرين في كل شؤوني ومازالت... الزوجة العزيزة حرمنا المصون.

إلى جناحيَ إلى الجنة، وعكَازي في الدنيا، فلذتا قلبي وكبدي ... مريم، وأبو بكر الصديق.

إلى من عشت معهم وبينهم، ولطالما ساندوني ووقفوا إلى جانبي ... إخوتي الفضلاء.

إلى رفقاء دربي، وزملاء دراستي الذين ما فرطوا في نصحي ورشدي.

إلى أسرة التربية والتعليم التي أتشرف بالانتماء إليها.

إلى الأسرة الجامعية في التراب الوطني مؤطرين وإداريين وعمالا.

إلى كل من أنار طريقي و دربي.

وعذراً لمن وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي....

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع عسى الله أن ينفع به.

والحمد لله رب العالمين

سعد الدين عبد الجبار

شكر وعرفان

الحمد والشكر كله لله عز وجل على حسن توفيقه لي ، وبعد:

أتقدم بالشكر والامتنان لكافة الأساتذة الذين تشرفت بالدراسة عندهم، وأخص بالذكر السيد المشرف المحترم الدكتور **زيد الخير ميلود** الذي حرص على أن أُلم بكل جوانب هذا البحث، واهتم بأدق التفاصيل، ولم يبخل علينا بنصائحه متى طلبناها.

كما أود أن اشكر الأساتذة :

الأساتذة المحكمين للاستبيان.

حديدي آدم، أستاذ بجامعة الجلفة، صاحب فكرة الموضوع.

هزرشي طارق، أستاذ بجامعة الجلفة، المدقق الإحصائي.

الأستاذان سعد الدين بن الطيب و بسعود سعيد المدققان الإملائيان.

الأستاذان حفاف لزهاري وسعد الدين رابح على ما بذلاه من جهد لإخراج البحث في أحسن حلة.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر لـ :

موظفي مصلحة مديرية الضرائب بالجلفة وعلى رأسهم السيد كيرد الخيراني

موظفي مفتشية الضرائب بالجلفة وعلى رأسهم السيد صباح لخضر.

موظفي مصلحة الميزانية بولاية الجلفة وعلى رأسهم السيد عزوز عباس.

موظفي مصلحة الميزانية ببلدية الجلفة وعلى رأسهم السيد سعد الدين عبد الرحمان.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل شخص ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل خاصة الجزء التطبيقي منه.

سعد الدين عبد الجبار

ملخص الدراسة:

الدراسة عبارة عن مسح بسيط لموضوعين غاية في الاهمية بالنسبة للسياسات الدولية الحالية، بل هما في حقيقة الامر يحتلان في الاونة الاخيرة مكانة الاسلوب المنتهج من طرف الدول ممثلا في أسلوب اللامركزية الجبائية، ومكانة الهدف ممثلا في الوصول الى تنمية محلية مستدامة.

بنمـــــو وتطور مهام ومسؤوليات الدولة، أصبحت اللامركزية الإدارية مطلبا لا يمكن الاستغناء عنه، و أضحت الجماعات المحلية تمارس دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تكلف به السلطات المركزية، أي تأمين كل بلدية أو ولاية للموارد المالية الكافية التي تمكّنها من أداء الدور المنوط بها في تغطية نفقاتها المختلفة وتلبية متطلبات واحتياجات سكانها المحليين، وذلك بالاعتماد على جملة من المصادر أهمها الجباية المحلية.

تقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا و اهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها؛ إذاً يمكن القول انها مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية.

من اجل تحديد سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية، ومعرفة اثر هذه السبل على التنمية المحلية المستدامة، قمنا بدراسة ميدانية في شكل استمارة استبيان موجهة للفاعلين في الجانبين التنمية المحلية المستدامة و موظفي الضرائب بولاية الجلفة، وكانت النتائج على نحو ملفت يدعو لزيادة البحث والدراسة، فأفراد العينة يميلون الى ان مردودية السبل المقترحة ترجع اولاً الى التحكم في الانفاق المحلي بتولية الامر الى أوليي الخبرة والكفاءة في الميدان، ثم محاربة الآفات الضريبية ومن بعدها فعالية المراقبة الجبائية، وأخيرا إنشاء ضرائب جديدة، اما فيما يخص الاثر على التنمية المحلية المستدامة، فأبانت النتائج على ان الاثر الأغلب يكون لإنشاء ضرائب جديدة ، وفعالية دور الرقابة الجبائية على المكلفين بها والمعنيين بالضريبة .

الكلمات الدالة: الجماعات المحلية – الجباية المحلية – التنمية المحلية المستدامة .

Abstract

The study is a simple Survey of two very important themes for the current international policies, but, in fact, occupy an advanced rank in the recent methods led by the states represented in the style of fiscal decentralization, and the status of the target represented by the access to the sustainable local development.

To the growth and evolution of the functions and responsibilities of the state, The administrative decentralization, however, has become a requirement that cannot be dispensed with , and local groups got a role which is no less important than that of the central authorities; that is to ensure the adequate financial resources to afford a well done performance to its different dispenses and reach the needs of the local population. And by relying on a number of sources, notably local taxes.

Sustainable development is at the intersection of the environment , the economy and society .Therefore , governments should work hard for the world's population awareness and interest to the environment and to the problems related to it ; we can say it is a set of operations led by the local authorities and the government to improve the quality of life by means of economical, social, environmental and cultural objectives for local community.

In order to identify ways of activating the cost-effectiveness of Local taxes , and its effects, we've made a practical survey in a form of a questionnaire addressed to the representatives of both sides: local sustainable development and tax officials. The results were so interesting that the study opts for more researches; sample members tend to the belief that proposed effective ways are due firstly to the control of domestic spending virginity as it is led by experienced and competent hands. Secondly, the fight against tax mischieves. Then, the effectiveness of the surveillance tax. And finally, the creation of new taxes . Regard to the impact on local sustainable development , results tend to the creation of new taxes , and to activate massive tax control .

قائمة ببعض المفاهيم والمصطلحات والاختصارات حسب ورودها في متن البحث

- **ص م ج م / FCCL:** الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- **م ش ب :**المجلس الشعبي البلدي.
- **م ش و :** المجلس الشعبي الولائي .
- **قانون ض م ر م** : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- **المبادئ الضريبية:** قاعدة العدالة في توزيع الضريبة، قاعدة اليقين، قاعدة الملاءمة في الدفع، قاعدة الاقتصاد في النفقة.
- **تصفية الضريبة:** تحديد دين الضريبة أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف بالضريبة دفعه .
- **النظام الفيدرالي:** الدولة الفدرالية، هي دولة واحدة،تتضمن كيانات دستورية متعددة،لكل منها نظامها القانوني الخاص و استقلالها الذاتي،وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي،باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي،وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري و سياسي مركب.

- محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي،مصر،ط1، 1990 .ص162.

- **جدول أعمال القرن 21 :**مصطلح يطلق على نتائج قمة الارض في ريو بالبرازيل 1992.
- **PSD:** البرامج القطاعية غير الممركزة.
- **PCD:** المخططات البلدية للتنمية.
- **RGPH:** الاحصاء السكاني.
- **RN :**طريق وطني.
- **CW:** طريق ولائي.
- **CC:** طريق بلدي.
- **CET:** مركز تقني لدفن النفايات.
- **AEP:** شبكة الماء الشروب.
- **Caprine:** الماعز.
- **Bovine:** البقر.
- **Brebi:** الخروف.
- **Cameline:** الجمل.
- **Ovine:** النعجة.
- **PME:** المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
ملخص البحث Abstract	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال والملاحق	
مقدمة عامة	أ - د
الفصل الاول:التأصسل النظري للمالية المحلية بالجزائر	**44-2**
تمهيد	2
المبحث 1: الاطار النظري للامركزة الجبائية وفعالية استقلالية النظام الجبائي المحلي في تحقيق اهداف الجماعات المحلية	3
المطلب1:ماهية اللامركزية الجبائية، اسبابها ومعايير قياسها	3
المطلب 2:مدخل للبلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية	8
المطلب 3:التحضير للميزانية	13
المبحث 2: أهم الاقتطاعات الجبائية المحلية	21
المطلب 1:مفهوم واهداف الجباية المحلية	21
المطلب 2:الاطار النظري لتحديد الموارد الجبائية	22
المطلب 3:محتوى الجباية المحلية	25
المبحث 3:واقع الجباية المحلية في الجزائر	34
المطلب 1:تحديات الجماعات المحلية	34
المطلب 2: تقييم الوعاء الجبائي المحلي من حيث التحصيل والفعالية	37
المطلب 3: الصعوبات التي تواجه الجباية المحلية بالجزائر	42
خلاصة الفصل الاول	44
الفصل الثاني:التنمية المحلية المستدامة في الجزائر	**90 – 46**
تمهيد	46
المبحث 1:التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة	47
المطلب 1:مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	47
المطلب 2:الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	52
المطلب 3:مدخل الى التنمية المحلية المستدامة	59
المبحث 2:مقومات التنمية المحلية المستدامة	63
المطلب 1:المرتكزات الاساسية للتنمية المحلية	63

المطلب 2:الادارة المحلية والتخطيط المحلي	65
المطلب 3: التمويل المحلي	70
المبحث 3:تجربة التنمية المحلية المستدامة في الجزائروفي بعض الدول النامية والمتقدمة	73
المطلب 1:استراتيجية التنمية المحلية في الجزائر	74
المطلب 2:التنمية بعد مرحلة التخطيط للنمو الاقتصادي	79
المطلب 3:نماذج دولية عن تجارب التنمية المحلية المستدامة	85
خلاصة الفصل الثاني	90
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة	**138-92**
تمهيد	92
المبحث 1:المقومات الاقتصادية والاجتماعية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة	93
المطلب 1:تقديم ولاية الجلفة وبلدية الجلفة	93
المطلب 2:البنية التحتية الاساسية	98
المطلب 3:فرص الاستثمار في ولاية الجلفة	103
المبحث 2:دراسة تحليلية لدور الجباية المحليةفي النشاط المالي لولاية الجلفة وبلدية الجلفة	106
المطلب 1تطور ايرادات الجباية المحلية بولاية الجلفة وبلدية الجلفة للفترة 2010-2013	106
المطلب 2:دور الجباية المحلية في ميزانية ولاية وبلدية الجلفة	109
المطلب 3:معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية الجلفة و بلدية الجلفة وسبل تفعيل مردودية الجباية المحلية	113
المبحث 3:الدراسة الميدانية	118
المطلب 1:مكونات ومنهجية الدراسة	118
المطلب 2:إعداد وتحليل أداة الدراسة	120
المطلب 3:تحليل نتائج الاستبيان	124
خلاصة الفصل الثالث	138
خاتمة عامة	**140**
المصادر والمراجع	**146**
الملاحق	**158**

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1	عدد البلديات حسب التعداد السكاني للجزائر عشية الاستقلال	10
2	تزايد عدد البلديات العاجزة بعد التقسيم الاداري 84	11
3	تطور عدد البلديات العاجزة	11
4	توزيع حاصل رسم النشاط المهني	25
5	توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة	26
6	معدل الضريبة على الاملاك	29
7	تغير معدلات TVA في قوانين المالية 92-95-97-2001	30
8	توزيع حصيلة رسم TVA	30
9	يحدد تعريفة الرسم الصحي على اللحوم	31
10	تعريفة قسيمة السيارات	32
11	الرسم الايكولوجي	32
12	نسبة التكوين في الجماعات المحلية	35
13	المستوى التعليمي لمستخدمي الولاية، الدايرة والبلدية على الميتوى الوطني	36
14	توزيع مستخدمي الادارة العامة حسب مستوى الكفاءة على المستوى الوطني 2009	36
15	تطور حصيلة أهم الرسوم والضرائب المحلية للقترة 2000-2010	39
16	مساهمة FCCL لسد العز في موازين البلديات للفترة 1986-1999	40
17	الاهمية المالية للجباية المحلية خلال الفترة 1996-2007	41
18	نصيب التنمية المحلية من الاستثمارات في المخططات(1967/1989)	78
19	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986-1988	79
20	مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	83
21	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	83
22	نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة 1998-2009	84
23	أسس تكوين معايير التنمية المحلية المستدامة لمدينة زيورخ	89
24	التقسيم الاداري لولاية الجلفة	95
25	التعداد السكاني لولاية الجلفة حسب الاحصائيات السكانية المتوالية بداية بـ 1966	96
26	تطور التعداد السكاني لبلدية الجلفة (1977-2008)	96
27	توقعات الزيادة السكانية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة حتى 31-12-2012	97
28	توزيع سكان ولاية الجلفة حسب السن والجنس	97
29	شبكة الطرقات في ولاية الجلفة	98

30	شبكة طرقات بلدية الجلفة	99
31	نسبة ربط الغاز والكهرباء بولاية وبلدية الجلفة	99
32	هيكل المستشفيات العمومية في ولاية الجلفة	100
33	توزيع القطاع الصحي الخاص في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة	100
34	توزيع المراكز التقنية لدفن النفايات	100
35	معدل الربط بقنوات الصرف الصحي وشبكة الماء الشروب لولاية الجلفة وبلدية الجلفة 2013	101
36	هيكل التعليم القاعدي في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة	102
37	توزيع مساحات الاراضي حسب نوعية الاستغلال	103
38	أهم المنتجات الحيوانية لولاية وبلدية الجلفة	103
39	عدد أصناف الحيوانات بالولاية والبلدية	104
40	عدد PME وعدد العاملين فيها في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة	105
41	تطور الحصيلة الجبائية الموجهة لولاية الجلفة خلال الفترة 2010-2014	107
42	تطور الحصيلة الجبائية الموجهة لبلدية الجلفة خلال الفترة 2010-2014	108
43	ميزانيات بلدية الجلفة للفترة 2011-2014	110
44	تغطية الجباية المحلية لنفقات التسيير لولاية الجلفة	111
45	بعض المهام المنجزة لولاية الجلفة و المدرجة في ميزانيتها خلال 2009-2013	113
46	ترتيب أهم وظائف ولاية الجلفة حسب المبالغ المنفقة خلال نفس الفترة	113
47	الاحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	119
48	مقياس ليكرت الخماسي	120
49	توزيع أفراد العينة حسب السن	121
50	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	122
51	توزيع أفراد العينة حسب التخصصص	122
52	توزيع أفراد العينة حسب الصفة (منتخب – موظف)	122
53	توزيع أفراد العينة حسب التدرج الوظيفي	123
54	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	123
55	جدول يبرز ميل أفراد العينة نحو سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية	124
56	الدلالة الاحصائية للمتوسطات الحسابية للمحاور	125
57	نتائج عبارات المحور الثاني المتعلق بإنشاء ضرائب جديدة وإمكانية إعادة النظر في الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية	126
58	نتائج عبارات المحور الثالث المتعلق بأهمية القضاء على الغش و التهرب الضريبيين	128
59	نتائج عبارات المحور الرابع المتعلق بأهمية الرقابة الجبائية على مردودية الموارد	130

	الجبائية للجماعات المحلية	
60	نتائج عبارات المحور الخامس المتعلق بأهمية التحكم في النفقات المحلية ودور المورد البشري في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية	132
61	نتائج عبارات المحور السادس المتعلق بالتنمية المحلية المستدامة	133
62	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر سبل تفعيل الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة	134
63	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر سبل تفعيل الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة	137

قائمة الاشكال

رقم الشكل	محتوى الشكل	الصفحة
1	**المتغيرات التابعة والمستقلة في أنموذج الدراسة**	**ب**
2	**العلاقة الرابطة بين وثائق الميزانية المحلية**	**14**
3	**مراحل التحضير لميزانية البلدية**	**16**
4	**مخطط يظهر تحضير ميزانية الولاية**	**16**
5	**الفئات المشاركة في الرقابة**	**20**
6	**عدد البلديات العاجزة**	**37**
7	**مبلغ العجز**	**37**
8	**نسبة عدد البلديات العاجزة إلى مجموع البلديات**	**38**
9	**توزيع نسب الرسوم المحلية بالنسبة لمجمل الجباية المحلية لـ 2009-2010**	**39**
10	**التصورات الفكرية للتنمية**	**51**
11	**كرونولوجيا تبلور مفهوم التنمية المستدامة**	**54**
12	**المرتكزات الثلاثة للتنمية المستدامة**	**56**
13	**أسلوب تحقيق التنمية المستدامة**	**57**
14	**تداخل أبعاد التنمية المستديمة وعلاقتها بأنواع رأس المال**	**57**
15	**تدخلات أبعاد التنمية المستدامة**	**58**
16	**خصائص التنمية المستدامة**	**59**
17	**الوسط البنيوي للتنمية المحلية المستدامة**	**65**
18	**خطوات واستراتيجية التخطيط المحلي**	**69**
19	**العلاقة الدالية بين PSDو PCD**	**84**
20	**موقع ولاية الجلفة الجغرافي**	**93**
21	**التقسيم الادراي لولاية الجلفة**	**95**
22	**التعداد السكاني لولاية الجلفة حسب الاحصائيات السكانية المتوالية بداية بـ 1966**	**96**
23	**توزيع سكان ولاية الجلفة حسب السن والجنس**	**98**
24	**توزيع نسب الحصيلة الجبائية المحلية لأهم بلديات ولاية الجلفة للفترة (2010-2014)**	**109**
25	**مقارنة الحصيلة الجبائية بنفقات التسيير لبلدية الجلفة للفترة 2011-2014**	**110**
26	**مقارنة نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار مع النفقات العامة للولاية (2009-2013)**	**112**
27	مقارنة نفقات التسيير بالمبالغ المخصصة لتغطيتها من الضرائب المباشرة	**112**
28	**توزيع أفراد العينة حسب السن**	**121**

29	**توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي**	**122**
30	**توزيع أفراد العينة حسب الصفة (منتخب – موظف)**	**122**
31	**توزيع أفراد العينة حسب التدرج الوظيفي**	**123**
32	**توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة**	**123**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	محتوى الملحق	الصفحة
1	**نموذج الاستبيان**	**158**
2	**الخصائص الديمغرافية للعينة**	**163**
3	**معامل الصدق والثبات**	**164**
4	**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية**	**165**
5	**تحليل اثر السبل المقترحة على التنمية المحلية المستدامة حسب الانحدار البسيط والمتعدد**	**171**
6	**قائمة الاساتذة المحكمين للاستبيان**	**174**

مقدمة

عامة

مقدمة عامة

إنه من الأهمية بمكان أن يستقر في الأذهان، أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة لا يتحقق إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ، ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية المستدامة كأساس ومنطلق لها، غير أنها تبقى مهمة صعبة المنال دون توفر آليات تساهم في تحقيق أهدافها المرسومة، وتأتي في مقدمة هذه الآليات توفر موارد مالية تمول مختلف البرامج التنموية المحلية المسطرة، وتعظّم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بشكل متزايد ومستمر عبر الزمن حتى نضمن وجود تنمية وطنية شاملة ومتكاملة ومستمرة.

إن معالجة ظاهرة التنمية المحلية المستدامة تعني ببساطة مواجهة المعضلات الأساسية التي تواجه تنمية الجماعات المحلية في واقعنا اليوم، و توضح الخبرة الفكرية أن التنمية -كمفهوم متشعب- لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، كما أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم موسع يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية، بيئية وتكنولوجية إلى جانب البعد الاقتصادي، ومن ذلك ومن خلال هذه الأطروحات فان التنمية المحلية المستدامة القائمة على الإدارة الحكيمة لموارد الجماعات المحلية، والتوزيع الامثل للثروات و محاولة ضمان الحقوق الإنسانية للشعوب، هي الطريق الأقصر لتحقيق الرفاه على المستويين المحلي و الوطني.

ترتكز الإدارة المحلية في الجزائر على أركان اللامركزية الإدارية الإقليمية، كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة و الهيئات الإدارية بالدولة، وهي التي تقوم على خليتين أساسيتين هما البلدية و الولاية، اللتان تمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية وفق البرامج المسطرة في حدود توفر الموارد المالية و البشرية المتاحة و بالأخص الموارد الجبائية.

ونظراً للدور الكبير الذي تقوم به الجماعات المحلية في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية-و الآن تراعي البعد البيئي- فإن ذلك أدى إلى ظهور مشكل مهم جدا تمثل في كيفية توزيع الموارد بصفة محكَمة ورشيدة، من أجل تغطية النفقات المتزايدة التي أصبحت من الواجب تأديتها وتغطيتها، فالجماعات المحلية بهذا المعنى هي المحرك القاعدي لعجلة التنمية في الجزائر كونها حلقة الربط بين السلطة العليا للبلاد و الشعب، و تعمل في إطار نظام إداري محلي يرتكز على قواعد اللامركزية الإدارية و التي أصبحت أسلوبا ناجعا في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر.

إشكالية البحث

تأتي هذه الدراسة التي ستركز على دور الموارد الجبائية لأجل إيجاد سبل تفعيل مردودية هذا المورد في تمويل إيرادات الجماعات المحلية بعد أن أصبحت لها دور محوري تعتمد عليه الدولة والجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

من خلال ما سبق تتبلور إشكالية هذه الدراسة في :

" ماهي الآليات و الميكانيزمات التي تساهم في تفعيل مردودية الموارد الجبائية لتحقيق تنمية محلية مستدامة ؟ "

أسئلة الدراسة :

وتنطوي تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما هي أهم الموارد الجبائية التي تستفيد منها الجماعات المحلية ؟
- ماذا نقصد بالتمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة ؟
- فيما تتمثل أهم السبل التي تساهم في رفع مردودية الموارد الجبائية المحلية ؟ وما اثر ذلك على التنمية محلية مستدامة؟

فرضيات الدراسة :

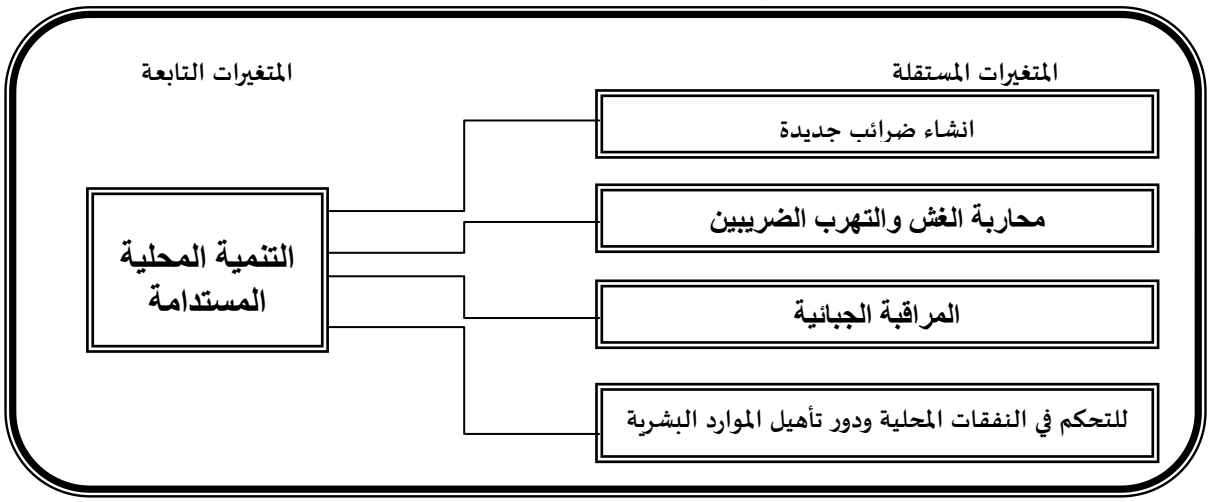
لقد تم صياغة فرضيات الدراسة بناءً على عناصر مشكلة الدراسة كما هو موضح أدناه:

1) تعتبر الموارد الجبائية للجماعات المحلية كافية لسد عجز ميزانيتها وتسيير نفقاتها .
2) يعد مفهوم التنمية المحلية المستدامة تحصيل للتطور الفكري لمفهوم التنمية، على جميع الأصعدة.
3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لسبل تفعيل الجباية المحلية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية الى:

- H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لإنشاء ضرائب جديدة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للرقابة الجبائية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للتحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

انموذج الدراسة : على ضوء ما اقترح من فرضيات فإن أنموذج الدراسة يكون على النحو التالي:

شكل رقم 1: المتغيرات التابعة والمستقلة في أنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

أهمية الدراسة:

لقد كان يتمثل الدور التقليدي للضرائب المحلية في كيفية تحصيلها وتوزيعها بين الجماعات المحلية، إلا أنه أصبح الآن يشتغل أكثر في كيفية تأثير الضرائب المحلية على الحياة الاقتصادية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتحقيق تنمية محلية مستدامة، وبالتالي كان ولا يزال يشكل أكبر اهتمام وانشغال للهيئات اللامركزية وذلك نظرا لأهميته القصوى في حياة الجماعات المحلية، لهذا وجب الاهتمام بها من طرف السلطة المركزية المنتخبة والبحث عن سبل تفعيل مردودية الموارد الجبائية لتلعب دوراً أساسيا في تحقيق تنمية محلية وعن أوعية ضريبية متنوعة من أجل ذلك.

وتتجسد أهمية هذه الدراسة في:

- أهمية هذا الموضوع الذي أصبح من الأمور الضرورية للسلطات المحلية و المركزية، خاصة حول كيفية تحصيل الموارد الجبائية وتوزيعها بين الجماعات المحلية والدولة ،إضافة إلى توضيح مختلف التغيرات الواقعة على الحقل الجبائي للولايات والبلديات؛
- أهمية الجباية المحلية في منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بهدف تشجيع الاستقلالية المحلية؛
- تعتبر الجباية المحلية من أكبر الانشغالات على الصعيد الوطني و الدولي، وهذا على الرغم من الزيادة المستمرة لحجم العائدات الجبائية للجماعات المحلية؛

أهداف الدراسة:

الأهداف التي نتوخى تحقيقها من وراء إنجاز هذه الدراسة يمكن تسطيرها على كذا مستوى فيكون :

- **الأهداف العلمية** : يكتسي موضوع الدراسة في جانب منه أهمية علمية نتوخى تحقيقها إذ نود بهذه المساهمة التي لا تخلوا بطبيعتها من بعض الثغرات إثراء البحث الجامعي وتركيز الضوء نحو سبل تفعيل مصادر تمويل الجماعات المحلية وكذا إثارة الاهتمام بمختلف جوانب الموضوع الذي تفتقر المكتبة الجزائرية للكثير من مثل هذه الدراسات الأساسية أو الجزئية و التي من شأنها أن تسهم في تطوير معرفتنا بمواضيع قانون الجباية ،الرقابة ،المحاسبة وقواعد المسؤولية المالية.
- **الأهداف العملية** : تتناول الدراسة الجوانب المختلفة لطرق وسبل تفعيل مردودية الموارد الجبائية المحلية ودورها في تحقيق تنمية محلية مستدامة ،كما يبرز الدور الذي تلعبه السلطات الإدارية المؤهلة لتدبير المالية المحلية.
- **الأهداف الاقتصادية** : تكتسي الدراسة أهمية اقتصادية حيث تعتبر الجزائر دولة من الدول السائرة في طريق النمو ويعاني من مشاكل وإكراهات تعوق عملية التنمية المحلية التي يتوخى تحقيقها، لكن ما الذي يمكن أن يساهم به إيجاد طرق وسبل تفعيل مردودية الموارد الجبائية في تحقيق تنمية الاقتصاد المحلي والوطني؟

مبررات اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الاسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع في مجملها :

1/- محاولة استيضاح – ولو بالقدر اليسير –العلاقة المطردة بين موضوع التنمية المحلية والتنمية الكلية

2/- محاولة رفع اللبس عن المفارقة بين إيرادات الجماعات المحلية ونفقاتها التي لطالما أرّقت مسيريها

3/- المساهمة في اقتراح بعض الطرق والأساليب المواتية لتفعيل مردودية الموارد الجبائية المحلية

علاوة على الدوافع الموضوعية السابقة يمكن أن نستزيد بالاهتمامات الشخصية للمواضيع المتعلقة بالمالية المحلية و محاولة التعرف على ثناياها و قضاياها ، وأهم الانشغالات التي تحيط بالتنمية المحلية المستدامة بجميع جوانبها .

حدود الدراسة:

- **الحدود النظرية** :تعتبر المالية المحلية من بين المواضيع التي يمكن دراستها من عدة زوايا، إلا أننا ارتأينا أن ندرسها من جانبين مهمين في نظرنا ، الأول يتطرق للسبل الكفيلة بزيادة مردودية الجباية المحلية، والثان يراعي أثر هذه السبل على التنمية المحلية المستدامة.
- **الحدود المكانية** : تمركزت الدراسة في ولاية الجلفة وعاصمتها بلدية الجلفة.
- **الحدود الزمانية** : بالنسبة للدراسة النظرية كان تركيزنا على تطور الجباية المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1996-2007) ، أما بالنسبة للعجز الموازني للبلديات فتتبعناه على مدى الفترة (1986-2010)، وكان صعبا علينا الحصول على معلومات أكثر في هذين الجانبين لفترة أقرب، أما ما يخص الدراسة التطبيقية والخاصة بولاية الجلفة وعاصمتها فقد كانت ممتدة من الفترة (2010- 2013)

صعوبات الدراسة :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة:

- شح المصادر والمراجع التي تتناول موضوع المالية المحلية، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، الشيء الذي كلفنا الكثير من الوقت والجهد في شقه النظري.
- غياب فادح للمعطيات الاحصائية الخاصة بالتنمية المحلية بالجلفة، يعزى إلى عدم وجود التنسيق بين الادارات ، فضلا عن عدم تحكم الموظفين في التقنيات الخاصة بالإحصائيات.
- صعوبة الحصول على البيانات الجبائية للولاية على اعتبار أنها أسرار مهنيه بالإضافة إلى التخوف من نتائج الدراسة، مما اضطرنا في الكثير من الحالات للحصول على الأرقام بطريقة غير رسمية.
- الصعوبات التي رافقت عملية توزيع وجمع وثائق الاستبانة، والتي تزامنت مع الحملة الانتخابية الرئاسية، فكان من الصعوبة الاتصال بالمنتخبين المحليين.

هيكل وتقسيمات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

- **الفصل الأول** : يتناول التأصيل النظـري للجباية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، ونتطرق فيه كمبحث أول إلى الإطار النظري للامركزية الجبائية وفعالية استقلالية النظام الجبائي المحلي في تحقيق أهداف الجماعات المحلية، إذ نعرج فيه على مفاهيم عامة عن الجباية اللامركزية و أسبابها ومعايير قياسها ثم دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية وتحدياتها مرورا بالجماعات المحلية كعون اقتصادي ومدى استقلاليتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية؛ و كمبحث ثانٍ سنركز على الاقتطاعات الجبائية المحلية ، حيث نحاول حصر جل الضرائب بالنسب المحددة لكل من البلدية والولاية والدولة و ص م ج م، و كمبحث ثالث سنحاول بما توفر لدينا من معلومات أن نضع تقييماً للجباية المحلية في الجزائر مع التطرق لإصلاح الجباية المحلية في سياق البحث عن نظام جبائي لا مركزي فعّال.
- **الفصل الثاني** أما الفصل الثاني فنتطرق فيه إلى التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة كمبحث أول، وفيه مفاهيم ومعاني حول التنمية و مراحل تبلور الفكرة حتى وصلت إلى التنمية المحلية المستدامة، أما المبحث الثاني ونتطرق خلاله إلى ماهية أركان و مقومات التنمية المحلية المستدامة، وفي المبحث الثالث نشير إلى واقع التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية من آسيا وإفريقيا وأوروبا.
- **الفصل الثالث والمتمثل في** الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، إذ نتطرق في مبحثه الأول إلى المقومات الاقتصادية و الاجتماعية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة، أما المبحث الثاني فيخص الدراسة التحليلية لواقع الجباية المحلية في الجلفة، من خلال عرض مبسط للإيرادات المحصلة لولاية وبلدية الجلفة خلال الفترة (2010-2013)، وعرض المعوقات التي تقف حائلاً أمام هذا التحصيل، وفي,,,,,,,, نحاول اقتراح مجموعة السبل التي من شأنها أن ترفع مردودية هذه الجباية، ويتناول المبحث الاخير الدراسة الميدانية، أين سيتم عرض وتحليل استبانة تحتوي مجموعة من الأسئلة موجهة لعينة من مجتمع دراسة في ميدان المالية المحلية، وذلك باستعمال أدوات إحصائية معدة لذلك.

وفي الأخير نختم هذا البحث بعرض أهم النتائج المتوصل إليها وعلى ضوئها سيتم وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نراها مناسبة، ونختم بمجموعة من التطلعات والأفاق بغية مواصلة البحث والدراسة في هذا المجال.

الدراسات السابقة :

ما لاحظناه فيما يخص الدراسات السابقة هو تناول الموضوع من جانبين، الشق الاداري وفيه اغلب الكتابات، والجانب المالي التمويلي اين لاحظنا قلة الكتابات فيه، ولعل من ابرزها:

1- دراسة لـ برابح محمد "الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –ولاية المدية – " مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر3 ،2005، وتناول البحث مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية

الجماعات المحلية خاصة تمويل المشاريع الائتمانية انطلاقاً من إشكالية مفادها "هل تستطيع الجباية المحلية منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية؟" وتوصل الى:

- بالرغم من كون الموارد الجبائية أساس المالية المحلية، إلا أنها قاصرة عن منح الاستقلالية للجماعات المحلية؛

رغم أهمية البحث إلا أننا نجده لم يتطرق إلى الجانب الإداري المحلي، وأهمل أهم مبادئها الحيوية مثل اللامركزية في التسيير المحلي.

2- دراسة لـ بلجيلالي احمد "إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية للبلديات جيلالي بن عمار، سيدي علي هلال، قرطوفة بولاية تيارت "، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010 ، كانت إشكالية البحث مبنية كما يلي" ماهي الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة عجز ميزانية البلديات، وكيف السبيل إلى حلها"، ومن خلال هذه الإشكالية تناول الباحث أسباب العجز الموازني ممثلة في ضعف الموارد المحلية خاصة منها الجبائية، وتوصل إلى أن:

- العجز الموازني سببه ضعف الموارد الجبائية المحلية؛
- العجز الموازني سببه النمو السريع لنفقات البلدية؛

برغم أهمية البحث واستيفاءه عناصره، إلا أننا نجده أهمل دور الجباية المحلية وأثرها في التنمية المحلية.

3- دراسة لـ يوسفي نور الدين "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 ، دراسة حالة البويرة"، جامع بومرداس، 2010، انطلاقا من إشكالية واقع الجباية المحلية في الجزائر، والسبل الكفيلة لتفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية، حاول الباحث التركيز على الجانب الاداري للوحدات المحلية، وتناول الإصلاحات التي مست النظام الجبائي المحلي وكانت أهم نتائج الدراسة:

- التنمية المحلية تتطلب إدارة كفئة بقدر تطلبها مبالغ ضخمة؛
- الجهود الحكومية غير قادرة لوحدها على لبلوغ التنمية الشاملة، ما لم تُدعّم بمبادرات القطاع الخاص، والمشاركة الشعبية؛

الدراسة أقرب ما تكون لموضوع بحثنا، إلا أننا لاحظنا إهمال البعد البيئي للتنمية، ما أفقدها صفة الاستدامة، واقتصر البحث على البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

4- دراسة لـ لخضر مرغاد حول " الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر " في مجلة العلوم الإنسانية العدد السابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005. استهدف الباحث أنواع الإيرادات للجماعات المحلية (الذاتية – أملاك الدولة- الإيرادات الخارجية) ، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من تعدد وتنوع الايرادات المحلية إلا إنها تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان ، ولا تملك تحقيق أهداف الجماعات المحلية

5- دراسة لـ رحماني موسى و السبتي وسيلة حول "تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، العدد 23،نوفمبر 2011، تناولت الدراسة البدائل الشرعية لمصادر المالية

المحلية بالتركيز على مؤسسة الأوقاف وتوصل الباحثان ألى أن الأموال الوقفية تعد رافداً يعتد به في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية وحتى الاقتصادية، لما تتسم به من سعة وعائها وتقبلها.

6- دراسة لـ جميل كمال جورجي حول "سبل تنمية الموارد المالية المحلية في ظل التغيرات المحلية والإقليمية - دراسة محافظة القاهرة – " مجلة البحوث ألإدارية افريل 2011، تناول الباحث بشكل مستفيض جانب الادارة المحلية ودورها في تفعيل المالية المحلية، وكانت من أهم توصياته:

- تجسيد استقلالية أكبر للإدارة المحلية؛
- تعظيم الدور الاستثماري للإدارة المحلية؛
- ضرورة توفير الكوادر المحلية القادرة على تفعيل دور الوحدات المحلية في التنمية؛

7- دراسة لـ Guy GILBERT " مالية الجماعات اللامركزية والعلاقات التمويلية بين مستويات السلطات المحلية في فرنسا -الاتجاهات والآفاق-"، دراسة مقدمة للندوة التي نظمتها لجنة اختلال التوازن المالي، كيبيك، من 13 إلى 14 سبتمبر 2001، تناولت الدراسة موضوع الخلل الموازني للجماعات المحلية في فرنسا، في ظل فإن قدرة الميزانية الوطنية على مواصلة دعم الضرائب المحلية؛ وسبل التسوية المالية لهذه الاختلالات من غير تدخل الدولة، وكانت النتائج كالتالي:

- لا يمكن للجماعات المحلية الحصول على استقلالية مالية حقيقية إلا بمنحها حرية الاقتراض والمداينة البنكية وغيرها، ومن جهة اخرى اسنادها صلاحيات تأسيس الضرائب وتحديد النسب المناسبة؛
- تفعيل المشاركة بين البلديات من شأنه أن يقلل من الحاجة للتسوية المالية من طرف الدولة؛

8- دراسة لـ Aurélien Boutaud و Christian Brodhag حول " التنمية المستدامة من المستوى العالمي إلى المحلي- تحليل أدوات التقييم للفاعلين المحليين"، مجلة Natures Sciences Sociétés، 2006، V 14 وتتناول الدراسة في عمومها الدور المحوري للسلطات المحلية في عملية تنفيذ التنمية المستدامة ويبين تحليل الباحثين أن التنمية المستدامة قبل كل شيء هي مؤشر على التوافق بين اركان التنمية المكونة للثلاثية " الاقتصادية والاجتماعية البيئية" ، وتوصل الباحثان الى انه يجب ادخال "الافكار العالمية " في "الاجراءات المحلية"، من خلال السياسات اللامركزية للدولة، وهو ما تجلى في شعار "فكر عالميا واعمل محليا".

منهج وأدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب التالية:

أ. أسلوب الدراسة النظرية: من خلال الاطلاع على المراجع العلمية والدراسات المرتبطة بالموضوع سوف نحاول استغلال المنهج والصفي و التحليلي والتاريخي، وذلك للإلمام بموضوع الجباية المحلية وتشريعاتها في القانون الجزائري والخوض في مرتكزات التنمية المحلية بأريحية أكاديمية لتحليلها والاسترشاد بها في الدراسة الميدانية.

ب. أسلوب الدراسة الميدانية:

- **مجتمع الدراسة :** نحاول أن نستهدف باستبيان مجتمع دراسة مكون من ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: تتكون من المختصين العاملين بالمصالح الجبائية بولاية الجلفة؛

المجموعة الثانية : المنتخبين المحليين المكلفين بالمالية المحلية في كل من المجلسين الشعبيين؛

المجموعة الثالثة: الإداريين المكلفين بتسيير المصالح المالية بالجماعات المحلية.

- **عينة الدراسة:** تم تمثيل مجتمع الدراسة في عينة طبقية من العاملين في مجال الجباية بمديرية الضرائب، والإداريين المكلفين بتسيير المصالح المالية بالجماعات المحلية وكذا المنتخبين المحليين، ومن المتوقع أن استخدام العينة الطبقية أفضل من العينة العشوائية البسيطة، وذلك بسبب أن العينة الطبقية تسمح بتمثيل كل طبقات المجتمع داخل العينة، وهذا بعكس العينة العشوائية البسيطة التي قد تأتي الصدفة بجميع مفردات العينة من طبقة واحدة دون تمثيل لباقي طبقات المجتمع.

ادوات الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات :

- **الشق النظري :** من أجل تغطية الخلفية النظرية للموضوع، وللإحاطة الكافية بمرتكزات البحث، ومحاولة إحداث توازن مع الجانب التطبيقي، قمنا بمسح مكتبي على مستوى مجموعة من الجامعات الجزائرية، بغرض الوقوف على المصادر والمراجع من كتب وبحوث ومجلات علمية و مداخلات التي تناولت الموضوع.

- **الشق التطبيقي :** أما ما يخص الجانب التطبيقي فحاولنا الاعتماد على المسح الميداني بالاتصال المباشر بالهيئات والإدارات التي لها علاقة بالجباية والتنمية المحلية والبيئة، واعتمدنا كذلك على :

  - الاحصاءات الجبائية لولاية وبلدية الجلفة للفترة 2010-2013؛
  - الميزانيات الأولية و الاضافية للبلدية والولاية للفترة 2010-2013؛
  - الاستبيان وذلك لغرض تحديد اتجاه تأثير سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة؛
  - ادوات الدراسة الاحصائية من خلال برنامج SPSS V17 (النسب المئوية-المتوسطات الحسابية-الانحراف المعياري-اختبار فيشر-اختبار كرونباخ-اختبارات الانحدار البسيط والمتعدد...؛
  - اشكال البيانات باستعمال Excel إصدار 2007؛

الفصل الأول

التأصيل النظري للمالية المحلية في الجزائر

تمهيد :

لقد ظهر مصطلح الحكم المحلي في أواخر القرن التاسع عشر في ساحة العلوم الإدارية كضرورة حتمية نتيجة للتوسع الكمي و الكيفي في وظائف الدولة الحديثة وواجباتها مقابل الضعف النسبي و غير المدروس لعملية التخطيط السليم و الدقيق الذي يضفي عدالة بين المجتمعات المحلية و يرسم في ذات الوقت معالم تنمية محلية مستدامة ،و قد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "**تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير**"، "**جعل الدولة أكثر قربا من الناس**"، "**التحول إلى المحليات**"[1].

ولقد أدى تبني العديد من الدول للامركزية الإدارية بكل جوانبها خاصة المالية منها إلى تغيير في دور الجماعات المحلية ، حيث بالإضافة إلى مسؤولياتها التقليدية المتمثلة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين أصبحت تعمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب المستثمرين وتوفير الفرص المناسبة لهم ، وتعدت الصلاحيات إلى صنع القرار و توليد الإيراد وحسن تسيير الأنفاق، ومن ثمّ ظهور الوحدات المحلية كوحدات فاعلة في الاقتصاد الوطني ومنه الدولي بشكل عام.

تحتل الإدارة المحلية ممثلة في مبدأ اللامركزية - باعتباره أسلوبا محوريا و فاعلاً في التسيير خاصة المالي- مكانة هامة في نظم الحكم الإقليمية في مختلف دول العالم المعاصرة أيّاً كأنت الأيديولوجيات المتبعة من طرفها ،وذلك لما لهذه السياسة من أثار بالغة على مسار التنمية الشاملة من جهة، و تخفيفا لحمل الحكومة المركزية من جهة أخرى ،لأن من أهم مميزات اللامركزية اتصافها بالذاتية التمويلية من خلال اللامركزية الجبائية.

من خلال التقديم السابق كان لابد من التطرق لهذه المفاهيم وإسقاطها على الواقع الجزائري من حيث التشريعات ، القوانين و الإحصائيات ، لأن السياسة الجبائية في الجزائر تسير نحو التحول إلى اللامركزية الجبائية وجوبا و إسقاطا لمبدأ استقلالية الحكم المحلي ،وأنه من الأهمية بمكان أن يستقر في الأدهان أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة يمكن تجسيدها بالانطلاق من الجزء إلى الكل، ومن القاعدة نحو المركز واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها.

و مما سبق كان اختيارنا لهذه الخطة التالية:

- **المبحث الأول** :الإطار النظري للامركزية الجبائية وفعالية استقلالية النظام الجبائي المحلي في تحقيق أهداف الجماعات المحلية.
- **المبحث الثاني** :أهم الاقتطاعات الجبائية المحلية.
- **المبحث الثالث**: واقع الجباية المحلية في الجزائر.

[1] سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية في الحكم و التنمية ،ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية حول التنمية الريفية و المحلية : وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ،بتاريخ 6-10 ماي 2007، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2008 ، ص 2 .

المبحث الأول :الإطار النظري للامركزية الجبائية وفعالية استقلالية النظام الجبائي المحلي في تحقيق أهداف الجماعات المحلية

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة إصلاحات هامة في إطار ترسيخ نظام اللامركزية و تدعيم أسس الديمقراطية من خلال توسيع نطاق اختصاصات المجالس المحلية في مجال تدبير الشأن المحلي حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بالمهام المنوط بها كفاعل مهم ، وشريك حيوي للدولة فيما يخص التنمية المحلية . من أجل ذلك تحتاج الجماعات المحلية إلى موارد ذاتية ثابتة تضمن لها نجاح دورها في النهوض الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي [1]

المطلب 1 :ماهية اللامركزية الجبائية ،أسبابها و معايير قياسها

ينبغي بادئ الأمر التوطئة لمفهوم اللامركزية والتطرق لكل المفردات المتصلة به، وشرح الوسط المناسب من الحكم الذي يوافق أعلى درجات تطبيق هذا المبدأ ،وذكر الأسباب المقنعة التي تدعو إلى تطبيق هذا النوع من التسيير، مع سرد أهم معايير قياس نجاعته.

الفرع الأول: ماهية اللامركزية

اللامركزية هي الإطار الفكري الذي تستمد منه السلطات الفرعية (جماعات محلية) صلاحياتها ومهامها في مختلف الميادين والقطاعات، في حين أن الممارسة لها ترتبط بفكرة الاستقلالية على الصعيد السياسي والمالي و التقني ،و من أجل أجلاء الغموض عن مفهوم اللامركزية الجبائية وجب التطرق إلى مجموعة من المفاهيم المرتبطة به على نحو :

1.اللامركزية الإدارية : يقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم الوزراء دون مشاركة من الهيئات الأخرى ،فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة [2] ،بينما يقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و هيئات منتخبة محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها [3] ومن هنا يتبين لنا أن النظام المركزي يقابله تماما النظام اللامركزي [4] .و انطلاقا من هذين التعريفين فأن مبدأ اللامركزية يقتضي أنظمة موحدة* تحوز فيها الحكومة المركزية السيادة المطلقة على كامل المناطق ، يمكنها نقل جزء من سلطتها يختلف حجمه إلى الوحدات الإدارية التي تشكلها، و بذلك اختلفت جذرياً عن النهج الفيدرالي.

---

[1] لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة، العدد 7،2007، ص 1.

[2] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص 10.

[3] حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1982 ، ص 14 .

[4] عمار بوضياف، المرجع السابق ،ص 29 .

* الأنظمة الموحدة: تعرف بأنها الدولة التي تكون السيادة فيها موحدة ,وهي الدولة التي تظهر كوحدة من الناحيتين الخارجية والداخلية ، فمن الناحية الخارجية تكون لها شخصية دولية واحدة, تمكنها من الدخول في علاقات دولية كشخص واحد، أما من الناحية الداخلية فيقصد بها وحدة النظام السياسي، كأن تكون لها سلطة مركزية واحدة تنظم شؤونها الداخلية ,وأن تكون لها دستور واحد يطبق على كافة أجزاء الإقليم وأن يخضع لسلطة الدولة وحدها، وقد تعتمد الدولة البسيطة أسلوب المركزية أو اللامركزية الإدارية لتسير شؤونها حسبما تقضيه ظروفها. - حسني بودیار، الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة،2003 ،ص56

يمكن أن يتخذ هذا النوع من اللامركزية أحد الأشكال التالية[1] :

- **تخفيف التركيز** :ويتم ذلك بنقل مستوى صنع القرار الإداري فقط من السلطة المركزية إلى المكاتب الإقليمية والمحلية.
- **تفويض الصلاحيات** :حيث يتم إعطاء الوحدات الإدارية الفرعية مسؤوليات ووظائف محددة ،مثل منح صلاحيات فرض الضرائب و الرسوم.
- **نقل الصلاحيات** :ويتم ذلك بنقل السلطات والصلاحيات المتعلقة باتخاذ القرارات من السلطة المركزية إلى الوحدات الإدارية الفرعية، بحيث تتمكن هذه الوحدات من القيام بمهامها دون الحاجة إلى الرجوع إلى السلطة المركزية

إن المدقق في هذه الأشكال يلحظ بوضوح أنها تمثل مراحل نقل السلطة من النظام المركزي إلى المحليات ورفع عبء اتخاذ القرار إلى الوحدات الإدارية المحلية وتحميلها تلبية متطلبات المواطن في إقليمها، وهو تصوير للديمقراطية بالشكل الذي يقرب الحاكم من الرعية.

2.اللامركزية السياسية : هي إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام ،فهي تفترض أن القرارات التي تتم من خلال المشاركة الواسعة سوف تكون أفضل و أكثر ارتباطا بالمصلح المتنوعة في المجتمع[2]،و أسلوب الانتخاب إسقاط مثالي للامركزية السياسية فهو يسمح للموطنين معرفة ممثليهم السياسيين و بالمقابل ستتيح للمنتخبين بأن يقدّرُوا حاجات ورغبات ممَثّليهم.

3.اللامركزية الاقتصادية أو لامركزية السوق: وهنا يتجلى تعاون الحكومة المركزية مع القطاع الخاص واهم جوانبه نقل مسؤولية الإمداد بالخدمات العامة من القطاع العام إلى القطاع الاستثماري الخاص، ومنه رفع كفاءة هذه الخدمات وتوفرها بالشكل المتاح [3].

4.اللامركزية المالية : وتمثل العنصر الرئيسي للامركزية ، فإذا كانت الحكومات المحلية و المنظمات الخاصة تنفذ وظائف لامركزية بفعالية ، فإنه يجب أن يكون لديها سلطة صنع قرارات الإرادات ، و الإنفاق[4] ، ويمكن فهم ذلك على أنه نقل مسؤوليات المعاملات المالية في الإقليم مثل التحصيل والإنفاق و التمويل من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية.

اللامركزية الجبائية : تعتبر اللامركزية الجبائية جزءا من اللامركزية المالية التي تتمتع بها الأقاليم المحلية وهي تعني تقسيم الصلاحيات الضريبية والمسؤوليات بين مستويات الحكومة[5] ، وقد أثبتت تجارب العديد من

---

[1] طارق طوقان، "تقرير حول اللامركزية و الحكم المحلي في فلسطين"، منشورات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة 22، ماي2001،ص13.

[2] سمير محمد عبد الوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي و البلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، أغسطس 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية – أعمال المؤتمرات - ،مصر ،2009، ص 5.

[3] انظر : سمير محمد عبد الوهاب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 6-7.

[4] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[5] عجيلة محمد، باهيه زعيم، "فعالية اللامركزية الجبائية و تأثيرها على تحقيق أهداف الجماعات المحلية "، مداخلة في الملتقى الأول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تميل الجماعات المحلية، جامعة البليدة،10-11 جوان 2013 ،ص 4.

الدول أنه كلما كانت درجة استقلالية الإدارة المحلية اكبر ازدادت قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية ، ويعني هذا تعزيز مبدأ اللامركزية أيّ استقلالية مالية الإدارة المحلية[1].

من هذه الزاوية تعتبر الجبائية إحدى أهم المجالات التي تستدعي تطبيق اللامركزية ، ويمكن النظر إلى هذا التصور من خلال مقاربتين لمفهوم اللامركزية الجبائية وهما[2]:

- **النموذج التنازلي للامركزية الجبائية :** وفيه تمنح الأولوية لقرارات الحكومة المركزية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بالدرجة الأولى ،وغالبا ما يطبق في الأنظمة الموحدة
- **النموذج التصاعدي للامركزية الجبائية :** على النقيض من النموذج الأول حيث تسعى السلطات المحلية تقديم خدمات للمواطنين بما يتناسب مع الموارد المالية المحصلة محليا انطلاقا من قدرة السلطات المحلية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد.

مما سبق يظهر أن درجة تطبيق مفهوم اللامركزية الجبائية يعتمد على النظام الجبائي المنتهج في الدولة ومدى صياغة المبدأ في فكر المشرّع، على غرار الجزائر التي اقتصر مفهومها على منح الجماعات المحلية قدرة تحصيل الموارد اللازمة لتمويل ميزانياتها وتغطية خدماتها المقدمة جزئيا وكليا، و تبقى صلاحيات التحكم في معدلات الضريبة و طرق تحصيلها في يد الحكومة المركزية، بينما في ظل نظام الحكم المحلي المحض فإن مفهوم اللامركزية الجبائية يذهب إلى حد منح السلطات المحلية استقلالية نسبية تشاورية في المجال التشريعي للضريبة المحلية.

الفرع الثاني :أسباب التوجه لنظام اللامركزية الجبائية

من أجل الوقوف على أحسن السبل التي تزيد من فعالية تنظيم العمل الإداري المحلي و من أجل دفع الوحدات السياسية و الإدارية إلى التطور و الرقي، تسعى أغلب الدول لتجسيد النظم اللامركزية لإدراكها مدى فاعليتها لتحقيق تنمية محلية متوازنة و دائمة ،و لا يتأتى ذلك إلا في ظل منح المزيد من المشاركة و الاستقلالية للإدارة المحلية في تدبير مواردها المحلية خاصة الجبائية منها.

تكاد تتفق جميع الدول العربية على الأخذ بنظام الإدارة المحلية **Local Administration** و تطبيقاتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بشكل أو بآخر وقد أصبح ذلك النظام أحد متطلبات الإدارة الحديثة وذلك نتيجة تعدد المستويات و الوظائف الإدارية و نظرا لتعقد أساليب و وسائل الحياة ،وأيّضا نمطها[3]

إن ازدياد اهتمام الاقتصاديين باللامركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتطاعات الجبائية ينبع من عدة أسباب أهمها[4]:

- ✓ **فعالية تخصيص الموارد وتسييرها** :تعتبر الجماعات المحلية و بسبب قربها الكبير من المواطنين المحليين الأكثر قدرة على تلبية احتياجاتهم وكذلك بتقدير قدرتهم على تحمل تكاليفها ؛
- ✓ **تفعيل المنافسة بين الجماعات المحلية :** أن كمية ونوعية الخدمات المحلية المقدمة و الأعباء الضريبية المقابلة لها تختلف من جماعة لأخرى ، مما يولد نوعا من المنافسة يؤثر في حركية المواطنين (

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2001،ص 24 .

[2] GILBERT Guy, Le fédéralisme financier, perspectives de microéconomie spatial, Revue économique, Vol 47, N° 2, 1996.

[3] جميل كمال جورجي،" سبل تنمية الموارد المالية المحلية في ظل التغيرات المحلية و الإقليمية"، مجلة البحوث الإدارية ، افريل 2011، ص 115 .

[4] رفيقة حاجي، نادية دباح،"اللامركزية الجبائية مبادئ و مفاهيم أساسية"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية، جامعة البليدة 10-11 جوان 2013 ،ص 4-5، بتصرف.

الانتقال بسبب عدم الرضا) مما يدفع بالجماعات المحلية بذل الجهد من أجل تحسين كفاءة القطاع العمومي المحلي بالموازنة بين نوعية الخدمات المقدمة و فرض الرسوم والضرائب ؛

✓ **زيادة درجة التزام الإدارة المحلية بمسؤولياتها** : أن السياسيين المحليين يتصرفون بالتزام أكبر تجاه المواطنين المحليين كلما كانوا قريبين منهم ، مما يدفعهم للعمل بمسؤولية اكبر خاصة في ظل تغطية هؤلاء المواطنين لتكاليف الخدمات العمومية لهم ؛

يظهر جلياً أن الضرورة لانتهاج اللامركزية كخيار مطروح لتسير البلاد من خلال الجماعات المحلية يصب مباشرة في مصلحة المواطن ،ناهيك عن فعالية اتخاذ القرار بسبب أن منطلقه محلي ووجهته محلية فيعطي بذلك نوعا من المصداقية خاصة في مجال التسيير المالي، وإجمالاً يمكن حصر مزايا وإيجابيات التوجه للامركزية الجبائية في[1] :

- تعتبر الاستقلالية الجبائية أحد منافذ الجماعات المحلية لتحقيق الاستقلالية المالية فهذه الاخيرة تعمل جاهدة لتوفير الإيراد اللازم لتغطية نفقاتها ضمن السير الحسن لمصلحتها و العمل في ذات الوقت لإشباع حاجات المواطنين ؛
- التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ؛
- علاوة على ذلك فقد بادرت بعض الدول النامية و في ظل ضغوط دولية في تطبيق نظام اللامركزية سعيا وراء كسب ثقة المؤسسات و المنظمات المهنية لمنحها المزيد من التسهيلات و المساعدات لدعم العملية التنموية ، كما أن الاهتمام باللامركزية كمحرك للنمو الاقتصادي يساعد في تحسين إدارة برامج و مشروعات التنمية خصوصا الممولة أجنبيا ؛
- تفيد في التقليل من تكلفة الحصول على المعلومات؛
- الحرص على التسيير بفعالية بتوضيح المسؤوليات للمواطنين و المكلفين بالضريبة المحليين و تمكينهم من معرفة مستوى النفقات من أجل فهم واضح لتكلفة الخدمات و بالتالي زيادة الشفافية ؛
- كما تساهم اللامركزية في رفع مستوى مشاركة المواطنين ضمن المؤسسات المحلية مما سيدعم عملية اتخاذ القرار و العمل الديمقراطي؛
- المركزية الجبائية تؤدي إلى تثمين الموارد المحلية و بالتالي بذل الجهد في ترقية الموارد الجبائية و الموارد المالية ، كما تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي و المساواة بين المواطنين في مختلف المناطق؛
- تجسيد الديمقراطية حيث تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي و هو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة و هي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كان ذلك مؤشراً على الديمقراطية؛[2]

الفرع الثالث: معايير قياس فعالية اللامركزية الجبائية

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدد من المهام والصلاحيات ، فقد أمتد دورها الأن ليشمل جميع الميادين والمجالات، إذ أصبحت تختص في أعمال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

[1] عجيلة محمد، باهيه زعيم، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1، 2002،ص 323.

، وتهيئة الإقليم وحماية البيئة والسياحة[1] مما صعّب تحديد قياس نجاعة اللامركزية الجبائية بالنظر لجوانب مهامها من جهة ، والنظرة التقديرية من جهة أخرى ، إلا أنه جوازاً يمكن اعتماد المعايير التالية كوسائل لقياسها [2] :

- **المعيار المالي:** يكون من خلال القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي و ذلك بمقارنة حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مع حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية؛
- **المعيار الاقتصادي** : و ذلك من خلال الأثر الذي يتأتى من تطبيقها في ترشيد الاستهلاك وتنمية الاستثمار إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية؛
- **المعيار الاجتماعي** :من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في السعي لإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمع عن طريق مراعاة التفاوت في مستويات الدخول و الثروات و ذلك بإعادة توزيع الدخل و احترام مبدأ القدرة التكليفية للأفراد و عدالة المعاملة الضريبية لمختلف المكلفين؛

ولقد جاء في تقرير سياسة اللامركزية الجبائية عن وزارة الإدارة المحلية و الأعمال الاجتماعية و وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي لرواندا سنة 2001 في صفحته الثامنة المكونات الرئيسية للامركزية الجبائية [3]

- أنشاء نظام لتقاسم عائدات الضرائب ؛
- تمكين السلطات المحلية من تحديد نسب الضرائب والرسوم؛
- تمكين السلطات المحلية من فرض رسوم الخدمات؛
- تقديم ضريبة الأملاك إلى السلطات المحلية؛
- أنشاء صندوق للتنمية للمجتمعات المحلية؛

تعتبر هذه الملاحظات خطة مقترحة لتجسيد اللامركزية الجبائية في أيّ نظام جبائي أكثر منها مكونات لها ، فهي خطوات محورية تخلق الركائز الأولى لبناء نظام جبائي ذاتي والمتمثل في شقين ، شق التحصيل الضريبي المبني على أساس تحديد النسبة من جهة ، وأنشاء الاقتطاعات الجديدة من جهة أخرى ،و الشق الثاني يتمثل في وجهة تصريف هذا الإيراد بما يفيد على المستوى المحلي من تنمية واستثمار في إطار بيئي صالح.

[1] يوسفي نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس،2010،ص 6 .

[2] محمد حمو، منور اوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر،ط1، 2009،ص 237 .

[3]Ministère de l'administration locale et des affaires sociales et ministère des finance et de la planification économique politique de décentralisation fiscale et financier ,Novembre 2001

المطلب 2 : مدخل للبلدية و الولاية و صندوق المشترك للجماعات المحلية

ظهرت الحاجة إلى اللامركزية بهدف تحسين الكفاءة و الفعالية العامة من خلال إتاحة الفرصة أمام الحكومات المحلية لاستحداث الخدمات و تقديمها ،ولابد أن تتواكب لامركزية السلطات بوجود دخل كاف يضمن التمويل الملائم للمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق الحكومات المحلية و يتمثل هذا الدخل في المنح وغيرها من التحويلات بين الحكومات إضافة إلى الضرائب المحلية التي تعكس مدى الاستقلالية الجماعات المحلية

الفرع الأول : وحدات الإدارة المحلية[1] و الصندوق المشترك للجماعات المحلية

أن التعريفات الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسمياتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلو سكسونية وما يدور في فلكها، وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية Administration locale وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها [2] والمهم في كل هذا أن هذه المفاهيم تصب في بوتقة واحدة مفادها ضرورة وجود هيئات محلية تتكفل بمسائل تخص فقط منطقة دون أخرى ، هذه الهيئات تشكل تابعا وممثلا لدور الحكومة المركزية .

1. **البلدية:** جاء في القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22-6-2011 المتضمن قانون البلدية في مادته الأولى تعريفا للبلدية على النحو التالي: "البلدية هي الجماعة المحلية الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة "[3].

يمكن أن نستشف من هذه المادة مدى أهمية البلدية في بناء الكيان الجزائري ،إذ يعتبر المشرع أن البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع لما تتمتع به كلبنة إقليمية سياسية و إدارية و ثقافية و اقتصادية فهي بذلك ذات شخصية معنوية عمومية و استقلال مالي.

2. **الولاية :** حسب القانون 7/12 المؤرخ في 21-2-2012 المتضمن قانون الولاية في مادته الأولى " الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و هي أيّضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة ،و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حمايّة البيئة و كذا حمايّة و ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ، و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها من الشعب و للشعب "[4].

من سياق المادة السابقة نلاحظ أن المشرع الجزائري اعتبر الولاية كمرتبة ثانية في قاعدة هرم الدولة الجزائرية ، إلا أن ارتباطها بالسلطة المركزية أولى و أقوى عكس البلدية التي ينبثق حكمها من أعماق المواطنين المحليين ، فالولاية تمثل نقطة التقاء الحكم المحلي بالسلطة المركزية ،و امتداد لسياسات الدولة

---

*[1] جاء في كتاب المرفق المحلي لـ إبراهيم شلبي(1977)،ص ص 16-19، «...ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة» .

[2] عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،2008،ص 10.

[3] الجريدة الرسمية، عدد 37،المؤرخ في 3جويلية2011.

[4] الجريدة الرسمية، عدد 12،المؤرخ في 29 فيفري 2012.

على المستـوى الإقليمي، كمـا يمكن أن نلحـظ في هذه المـادة أنه يمكن استنتاج الأدوار التي أنيطت بالولاية و الأهداف التي ترمي إليها ،تجسيدا لمبدأ اللامركزية الإدارية .

3. **الصندوق المشترك للجماعات المحلية** :

أنشأ هذا الصندوق سنة 1973 بموجب المرسوم التنفيذي 134/173 المؤرخ في 09-08- 1973 وذلك من أجل تخفيف عجز النظام الجبائي المحلي وتقليلاً للتناقضات المالية ما بين الجماعات المحلية،،تم تجسيده من خلال صندوقي الضمان والتضامن لفائدة البلديات والولايات المحرومة، وجاء على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية أنه :"عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصايّة وزارة الداخلية والجماعات المحلية يخضع سيره لأحـكام المرسوم رقـم 266/86 المؤرخ في 04-11-1986 و المتضمن تنظيم و سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية "[1] و يتبنى هذا الصندوق على عاتقه تكريس التضامن المالي للجماعات المحلية وهو يتكون أساساً من صندوقين :

1.3 **صناديق الضمان للجماعات المحلية**: في الواقع ،تقديرات الإيرادات الجبائية غير دقيقة دائما ،لذلك يتكفل هـذا الصنـدوق بالتدخل في مالية البلديات وتمويل عجزها عن طريق تغطية الفارق بين التقديرات و التحصيلات الجبائية الفعلية في حدود 90 % من هاته التقديرات وذلك انطلاقا من مورد 2 % من جباية البلديات ، فهذه الصناديق إذن تلعب بشكل مّا دور صمام أمان ،طبقا للمادة 178 من قانون الولاية و المادة 213 من قانون البلدية، فإن صناديق الضمان موجهة لمواجهة نقص مبالغ الضرائب المباشرة للبلديات والولايات المقيدة بالسجلات مقارنةً مع مبالغ التقديرات.

2.3 صناديق التضامن للجماعات المحلية: يختص هذا الصندوق بتقديم إعانات سنوية إلى قسم الميزانية المحلية للبلدية و الولائية ، وتهدف هذه الإعانات إلى تقليص حجم الاختلالات المالية ما بين البلديات والولايات ، حيث تمنح للجماعات المحلية الأكثر فقرا من حيث الموارد المالية [2] بواسطة ميكانيزمات التضامن بين الجماعات الغنية والجماعات الفقيرة وطبق للمادة 177 من قانون الولاية و المادة212 من قانون البلدية ، هذه الصناديق مكلفة بأن تدفع للجماعات المحلية ما يلي:

1. تخصيص مالي سنوي للمعادلة لقسم تسيير ميزانية الجماعات المحلية؛
2. إعانات التجهيز موجهة لقسم التجهيز و الاستثمار من ميزانية الجماعات المحلية؛
3. تخصيصات مالية استثنائية للجماعات المحلية التي تواجه على الخصوص وضعية مالية صعبة، أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقعة؛
4. الإعانات المقدمة لتشجيع البحث والاتصال؛
5. إعانات موجهة لتنمية المناطق الواجب ترقيتها؛

<u>ملاحظة</u>: 4 و5 موجهة فقط للولايات.

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=3&s=24&lng=ar تاريخ الولوج للموقع16-09-2013 .

[2] بلجيلالي احمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر،2010،ص 122.

الفرع الثاني :التقسيمات الإقليمية و أثرها على ميزانية الجماعات المحلية

خرجت الجزائر من الحقبة الاستعمارية بعبء مالي ثقيل و مشاكل على كل صعيد خاصة الاجتماعي و ذلك نتيجة للانخفاض المحسوس في الموارد المالية.

1.1. **التقسيمات الإدارية قبل سنة84 :**اصطنعت السلطات الفرنسية 1535 بلدية في الجزائر لم يكن لها أيّ اثر تجانس سوى خدمة المصالح الفرنسية ، وفي سنة 63 صدر المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيض العدد إلى 676 و تم تجميعها نحو متوسط عدد سكان يقدر بـ 18 ألف ساكن في البلدية الواحدة[1] .

جدول 1: عدد البلديات حسب التعداد السكاني للجزائر عشية الاستقلال

عدد السكان	من 0 إلى 5000	من5000 إلى10000	من10000 إلى20000	من20000 إلى40000	من40000 إلى100000	+1000000	المجموع
عدد البلديات	38	209	275	113	34	7	676

المصدر:بن شعيب ن ،شريف م ،"الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة الباحث عدد 10 ،2012 ،ص 171 ، عن مجلة الجماعات المحلية العدد 1 / 1967 ص 38.

يبرز الجدول إحصائيات تقسيم البلديات عشية الاستقلال وفق عدد السكان ، فبعد أن كان العدد الإجمالي لعدد البلديات بأن الحقبة الاستعمارية 1535 أنخفض إلى 676 بلدية ،حيث أُعتمد هذا التخفيض على متوسط حسابي لعدد السكان راوح 18000 نسمة فنجد أن نسبة اكبر عدد من البلديات كان التعداد السكاني فيها بين 10000 و 20000 نسمة بمعدل 41% من مجموع بلديات الوطن، أما إذا اعتبرنا تعداداً تراوح بين 5000و 40000 نسمة فأن النسبة 88% ،بينما عندما كان العدد اقل من 5000 ساكن و اكثر من 100000 ساكن فالنسبة على الترتيب 6% و 1% وتجدر الإشارة إلى أن لهذا التخفيض و التوزيع في عدد البلديات الأثر الإيجابي على المستوى التسييري و ذلك بضبط الموارد البشرية و حسن تسخيرها ،ومن ثم توجه الاهتمام أكثر بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية .

2.1. التقسيم الإداري لسنة 84 : حمل التقسيم الإداري لسنة 1984 معه إضافة جملة من الولايات و عدد هام من البلديات إلى تلك الموجودة سابقاً في التقسيم الإداري 1974 ، فارتفع عد الولايات من 31 إلى 48 وعدد البلديات من 704 إلى 1541 بلدية، إلا أن هذا التعديل تزامن مع هبوط حاد في أسعار البترول 1986 حيث انخفضت العائدات البترولية إلى ادني مستوياتها في حين كان يُعتمد عليها في أن تدعم الجباية المحلية إلى أكثر من النصف مما أبان عن سلبيات الزيادة في عدد الجماعات المحلية نجملها في ما يلي[2]:

- ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل لا ترتكز على أيّ حياة اقتصادية أو مالية (⅔ البلديات العاجزة ريفية)؛
- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد؛
- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل الترقية والاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة؛
- زيادة عدد الموظفين الذين استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أيّ مورد مالي لتغطية ذلك
- تشتت الحصيلة الجبائية حيث أن الحصيلة التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية و 48 ولاية ؛

و هذا ما افرز عجزا مستمرا في ميزانيات هذه الجماعات و الجدولين التاليين يوضحان نمو هذا العجز

[1] بن شعيب ن ،شريف م، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية بالجزائر"، مجلة الباحث ،عدد10 ، 2012، ص 162.

[2] بن شعيب ن ،شريف م، مرجع سبق ذكره ،ص 163.

الجدول 2: تزايّد عدد البلديات العاجزة بعد التقسيم الإداري 84 (الوحدة ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة عدد البلديات العاجزة إلى مجموع البلديات
1986	52	31	%3
1987	63	76	%4
1988	96	108	%6

المصدر: بن شعيب ن ،شريف م ،مرجع سبق ذكره ،ص 171 ،عن : .

« l'Administration territoriale au Maghreb », YANAT Abdelmadjid : « Les finances des collectivités locales : Essai de Présentation, Publication CMERA et Guessous, Rabat 1989, p 168,Ouvrage collectif .

تبين أرقام الجدول، التزايد المضطرد لعدد البلديات العاجزة مباشرة بعد إقرار التقسيم الإداري سنة 84 قابله التضاعف المستمر لمبالغ العجز ، وهذا مؤشر على سلبية اتخاذ القرار المؤدي إلى توسيع دائرة الجماعات المحلية ، ومن زاوية أخرى المفارقة غير المسؤولة المتمثلة في خلق بلديات و الولايات جديدة من دون مصادر تمويل ذاتية تدعم هذا الخلق .

الجدول 3: تطور عدد البلديات العاجزة (الوحدة ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة عدد البلديات العاجزة إلى مجموع البلديات
1990	164	250	0.1
1991	620	1963	0.4
1992	660	1904	0.42
1993	792	3804	0.51
1994	779	3500	0.5
1995	929	6500	0.6
1996	1020	8730	0.7
1997	1159	11600	0.75
1998	1249	8968	0.81
1999	1207	8824	0.78
2000	1184	8912	0.76
2001	1150	10988	0.74
2002	1162	11119	0.75
2003	1126	10670	0.73
2004	1129	10836	0.73
2005	1127	11227	0.73
2006	1138	10000	0.73
2007	910	-	0.18
2008	791	-	0.15
2009	417	-	0.08
2010	14	-	0,27%

المصدر: - بن شعيب نصر الدين ،شريف مصطفى ،الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر ،مجلة الباحث عدد2012/10 ص 171، عن :، CENEAP: « Refonte du système fiscal» Alger1997 P:55. Document interne

- (2009-2007) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق-،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011،ص140.

- (2010) تصريح مدير المالية بوزارة الداخلية نشر في جريدة المساء يوم 22 - 05 - 2011 ، متوفر على الرابط: http://www.el-massa.com/ar/content/view/47469 تاريخ الاطلاع 2013/12/1.

يُظهر الجدول الفترة المسماة العشرية السوداء وبدايّة الألفية الثالثة حيث نلاحظ نمو العجز في بدايّة هذه الفترة بشكل ملفت و متسارع ، بدايّة من 1990 بـ 164 بلدية إلى 1249 بلدية سنة 1998 ليستقر ما بين (1184 -1126)بلدية أيّ في حدود ¾من مجمل بلديات الوطن ، من جانب آخر نلاحظ تضاعف مبلغ العجز بشكل ملاحظ من 250 أ .د سنة1990 إلى 11600 أ.د لسنة 1997 ثم يراوح مكانه نسبياً حتى 2006 ، والجدير بالذكر أن الولايات ليست بمنأى عن هذا العجز و لكن بنسب اقل ،يمكن إيعاز هذه العثرات إلى

زيادة أعباء البلديات و صلاحياتها كالتهيئة والعمران و التعليم و الثقافة والبيئة، ما ابرز تباين وتفاوت فادحين بين الجماعات المحلية فيما يخص التنمية، و اثر تدخل الدولة في تسوية ديون الجماعات المحلية نتيجة تطبيق سياسات الإنفاق الموسع و شراء للسلم المدني فقد تراجع عدد البلديات العاجزة إلى 417 بلدية سنة 2009 ثم إلى 14 سنة 2010 بنسبة 0,27% من مجموع بلديات الوطن، وهذا في عمومه أمر ايجابي لدفع عجلة التنمية المحلية بروح جديدة، وتعكس من جانب آخر البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد.

الفرع الثالث: أهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية

يشير الكثير من الباحثين في مجال الجماعات المحلية (نظام الحكم المحلي) إلى أن هذا الأسلوب من الإدارة والتسيير يؤكد وبوضوح مبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث ،كما يعتبر أن الجماعات المحلية احسن تطبيق لما يسمى بمبدأ الديمقراطية الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في مشاكلهم وتطلعاتهم وهذا ما أخذت به الجزائر غداة الاستقلال [1]

إن الاعتراف بأهمية الجماعات المحلية من خلال النصوص التشريعية المتوالية يدعونا لمعرفة مدى الصلاحيات التي حضت بها في مجالات التنمية.

1. البلدية ومجالات التنمية:

خص المشرع الجزائري في القانون 10/11 المتعلق بالبلدية في باب مستقل تحت مسمى "صلاحيات البلدية " مجموع ادوار البلدية في مجالات التنمية و مَحورها في الفصول التالية : التهيئة والتنمية ، التجهيز و الهياكل القاعدية ، التربية و التعليم والحماية الاجتماعية و الرياضة والشباب و الثقافة والتسلية و السياحة ، النظافة و حفظ الصحة والطرقات البلدية [2].

من خلال السرد الوجيز لمهام وصلاحيات البلدية نلاحظ الاتساع رقعة اختصاصاتها في مجال التنمية بما يضفي جانبا ذا أهمية لهذا المرفق وإرادة حثيثة من طرف السلطات لتحقيق مبدأ اللامركزية، ففي سياق الحديث السابق نجد أن هذه المهام الموكلة للبلدية تمس جميع نواحي حياة المواطن من نواحيها الثلاث بشكل مترابط، فهي تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للبنية الاقتصادية المحلية في الإقليم (الهياكل القاعدية و التجهيز)لتوفير وتهيئة الجو الاجتماعي الكريم للمواطن(التعليم والحماية الاجتماعية و الرياضة...) ،في إطار حماية للبيئة وصحة المواطن ، وهي المنطلقات الثلاث للتنمية المحلية المستدامة.

2. **الولاية ومجالات التنمية :**

جاء في القانون 7/12 المتعلق بالولاية أنها جماعة إقليمية ذات اختصاصات سياسية و اقتصادية واجتماعية ، وهي أيّضا منطقة إدارية للدولة فهي بذلك تضطلع بالدور التنموي ي للدولة في نطاقها الجغرافي ، و دلل على ذلك من خلال الفصل الرابع من الباب الثاني من نفس القانون تحت مسمى " صلاحيات المجلس الشعبي الولائي " و جاءت فيه الفروع التالية : التنمية الاقتصادية ، الفلاحة والري ، الهياكل القاعدية و الاقتصادية ، تجهيزات التربية والتكوين المهني ، النشاط الاجتماعي والثقافي و السكن [3].

---

[1] محمد حاجي، التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلدية، مقالة منشورة على الرابط:
http://www.forum.educ40.net/showthreed.php?=25661 منشورة بتاريخ 22-03-2011 وتم الاطلاع عليها بتاريخ 20-08-2013.

[2] انظر المواد :103-124 من قانون البلدية 10/11 ،المؤرخ في22-07-2011 ،ص ص 17-20.

[3] انظر المواد :73-101 من قانون الولاية ،7/12،المؤرخ في 21-02-2012 ،ص ص 14-17.

من أجل دعم مهام البلدية في تجسيد التنمية المحلية المستدامة من رؤيا عالمية، و بدعم من السلطة المركزية جاءت مهام الولاية على هذا النحو على اعتبار أنها دائرة إدارية غير ممركزة كما جاء في نص المادة (المادة الأولى من قانون الولاية 7/12)، فمهام الولاية تساير الى حد بعيد وتكمل مهام البلدية من المرتكزات ذاتها للتنمية المستدامة ، وتسعى إلى تفعيل نتائج العملية التنموية محلياً.

و ترجيحاُ يمكن القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي و المحوري في عملية التنمية الإقليمية بما يتناسب و يكمل التنمية الشاملة للوطن ككل.

المطلب 3: التحضير للميزانية

ميزانية الإدارة المحلية هي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي تعكس بذلك الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين. أن إعداد الميزانية - بغض النظر عن حجم الجماعة الإقليمية - يبلغ من الأهمية بمكان، لارتباط هذا العمل بالخلفية السياسية للدولة وبالخطة التنموية المحلية المسطرة من طرف الحكومة.

الفرع الأول :تعريف الميزانية المحلية في التشريع الجزائري

جاء في المادة 176 من قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22-07-2011 بأن :‹ ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للبلدية ، وهي عقد ترخيص و إدارة يسمح بتسيير المصالح البلدية وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار› ، وجاء في نفس القانون : تحتوي ميزانية البلدية على قسمين :

- قسم التسيير
- قسم التجهيز والاستثمار

وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا .

أما عن ميزانية الولاية فهي لا تختلف كثيرا عن تعريف ميزانية البلدية فقد جاءت المادة 157 من القانون 7/12 :‹ ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية الخاصة بالولاية ، وكما هي عقد ترخيص و إدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار›.

نستخلص من هذين التعريفين التشريعيين أن الميزانية المحلية سواء كانت متعلقة بالبلدية أو بالولاية لا تخرج عن الميزات العامة للميزانية العامة التي أقرت في علم المالية العامة ، وكون الميزانية المحلية هي وثيقة تقديرية و ترخيصيه فهي لا تختلف في طبيعتها عن الميزانية العامة للدولة [1] ، ويمكن حصر جوانب الميزانية المحلية من خلال التعريفين في [2]:

- الميزانية المحلية تقدير لإيرادات و نفقات الجماعات عن فترة قادمة ؛
- الميزانية المحلية مالية ؛
- الميزانية المحلية ترخيص معتمد من السلطة التشريعية المحلية ؛
- الميزانية المحلية خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع ؛
- الميزانية المحلية عمل اداري مالي؛

تجدر الإشارة إلى أنه في القانون 10/11 المتعلق بالبلدية في مادته الأولى أكد – على خلاف القوانين السابقة – على دور البلدية في تنفيذ برامج التجهيز و الاستثمار مثلها مثل الولاية .

[1] انظر خالد شحاتة الخطيب ،احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،ط2 ،2005 ،ص ص271-275 .

[2] يلس شاوش بشير ،المالية العامة "المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري "، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007،ص 156

تشكيل الميزانية المحلية :

جاء في المادة 177 من قانون البلدية 10/11 تفصيل واضح للوثائق المكونة للميزانية المحلية التي تمثلت في الميزانية الأولية و الاضافية والحساب الإداري بالإضافة إلى اعتمادات وتراخيص خاصة .

1.1 **الميزانية الأولية** : هي الوثيقة الأصلية التي يمكن أن تكفي لوحدها ، وتقدر فيها النفقات و الإرادات المتعلقة بالدورة التي وضعت من أجلها ، وهي تحتوي على وثائق متعددة [1]:

- الميزانية الأصلية ذاتها ؛
- جدول تلخيص يسمح بالتحقق من التوازن بين أقسام الميزانية ؛
- جدول إحصائية ملحقة ؛

2.1 **الميزانية الإضافية:** يتمثل دورها في إعادة النظر في الميزانية الأولية قصد تكميلها وتعديلها بإجراء معادلة النفقات و الإرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيذ ميزانية السنة السابقة ، تعتبر إذن الميزانية الإضافية تصحيحا وتتميما للميزانية الأولية [2].

مهما تعددت الوثائق المالية للميزانية أو المعدلة لها فأنها لا تخرج عن الوثائق التالية :

- الميزانية الأولية؛
- الاعتمادات المفتوحة مسبقا (قبل ميزانية الإضافية)؛
- الميزانية الإضافية؛
- تراخيص خاصة (بعد ميزانية الإضافية)؛

3.1 الحساب الإداري : يعتبر الحساب الإداري نتيجة السنة المالية حيث يقدم لنا كل المصاريف الحقيقية التي صرفت و الإرادات التي تحصلت فعلا أثناء السنة المالية وكل البواقي التي سجلت سواء بالنسبة لقسم التسيير أو التجهيز والاستثمار [3]، يمكن ربط العلاقة بين مراحل إعداد الميزانية المحلية في الشكل التالي .شكل شكل رقم2 : العلاقة الرابطة بين وثائق الميزانية المحلية

ديسمبر 1998	الميزانية الأولية 1999		الميزانية الإضافية 1999	الميزانية الأولية 2000		الميزانية الإضافية 2000
	جانفي، فيفري، مارس،	افريل، ماي، جوان	جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر	جانفي، فيفري ،مارس،	افريل، ماي، جوان	جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر
			الميزانية الإضافية 1999			الميزانية الإضافية 2000
الحساب الإداري 1998			الحساب الاداري 1999			الحساب الإداري 2000

المصدر: جمال يرقي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[1] يلس شاوش بشير ،مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

[2] يلس شاوش بشير ،نفس المرجع السابق ، ص 156 .

[3] جمال يرقي ، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 ، ص 80 .

يتجلى من خلال الجدول العلاقة الترحيلية للميزانية الإضافية عن الأولية حيث أن أرصدة السنة المالية 1998 مثلاً ترحل إلى السنة 1999 وهكذا فأن كل ميزانية إضافية يرفق معها الحساب الإداري للسنة التي قبلها لأنه يجمع كل تسجيلات السنة المالية، وهذا الربط للحساب الإداري لسنتين متتاليتين يدلل على الصفة التقييمية له من جهة و الاستمرارية في التسيير المالي للهيئات العمومية للدولة من جهة أخرى .

1. **مضمون ميزانية البلدية والولاية [1]:**

تشتمل ميزانية البلدية و الولاية على قسمين متوازيين في الإرادات و النفقات

- قسم التسيير
- قسم التجهيز والاستثمار

ينقسم كل قسم إلى إيرادات و نفقات متوازنة وجوبا .

ترتب الإرادات و النفقات في أن واحد حسب الطبيعة أو المصلحة أو البرنامج أو العملية خارج البرنامج، ويحدد شكل الميزانية و محتواها عن طريق التنظيم.

2. **إعداد الميزانية المحلية:**

يمر إعداد الميزانية المحلية بنفس مراحل ميزانية الدولة إلا أنها تهتم بمستوى إقليمي محدود الوصاية ،وتُحضر الميزانية المحلية ويُصَوّت ويُصَادِق عليها مجلس محلي منتخب ، والمشرع الجزائري أولى لهذه العملية جانباً مهما في القانون المتعلق بالولاية والبلدية بتوضيح مصادرها والمسؤول عن إعدادها وطرق المصادقة عليها وتنفيذها، والسرد التالي إيجاز لبناء هذه العملية .

1.3 التحضير:

أ. يتولى الأمين العام للبلدية، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد مشروع الميزانية ، يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة [2].

ب. يتولى الوالي إعداد مشروع ميزانية الولاية ويعرضه على المجلس الشعبي الولائي الذي يصوت و يصادق عليه وفق شروط منصوص عليها في هذا القانون ، ويوافق عليه وزير الداخلية وفقا لأحكام المادة 85 [3] .

ت. ويكون إعداد ميزانية البلدية أو الولاية على خلفية تبليغ مديرية الضرائب للولاية والبلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمبلغ التحصيلات المقدرة لهذه المرافق[4].

ث. عندما يتم وضع مشروع الميزانية يعرض على اللجنة المختصة بالمالية التابعة للمجلس الشعبي لتبدي رأيها فيه قبل أن يعرض على المجلس الشعبي ذاته للمناقشة و التصويت عليه في جلسة علنية [5] ويكون ذلك ضمن شروط ومواعيد محددة قانونا.

من خلال سرد هذه المواد المدرجة في قانون البلدي و الولائي-على حد سواء – يظهر لنا الربط المتكامل بين مديرية الضرائب كهيئة تقديرية للموارد الجبائية وبين القائمين على الجماعات المحلية التي تبني

---

[1] انظر المواد :- 179 من قانون البلدية 10/11

- 158 ،159 من قانون الولاية 07/12

[2] المادة 180 من قانون البلدية 10/11 .

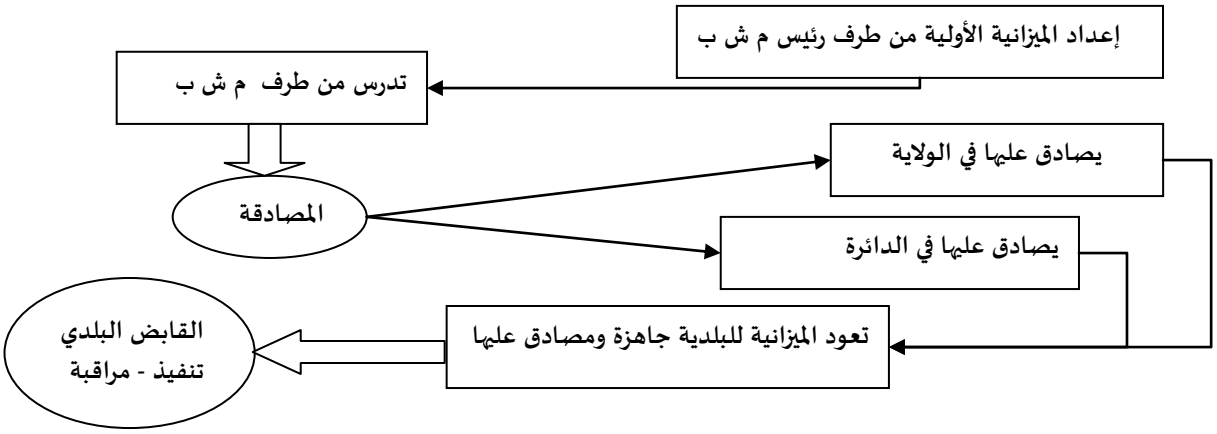
[3] المادة 160 من قانون الولاية 07/12 .

[4] انظر المادة 199 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2013.

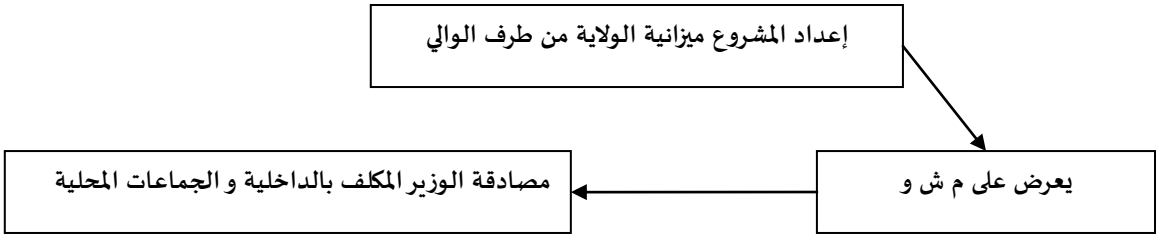
[5] يلس شاوش بشير ، مرجع سبق ذكره، ص 158 .

على هذه الإرادات بنود ميزانياتها، إلا أننا نصطدم في تساءل فحواه هل للمنتخبين المحلين المقدرة المعرفية اللازمة والخبرة الكافية لبناء أو المصادقة على هكذا ميزانية ؟، بعيدا على هذا الطرح نسترشد بالمخطط التالي الذي يوجز مراحل التحضير لميزانية البلدية و الولاية :

شكل رقم 3: مراحل التحضير لميزانية البلدية



شكل رقم4: مخطط يظهر تحضير ميزانية الولاية:



المصدر (شكل3 و4):بن عبد العزيز فطيمة، قاسمي فاطمة الزهراء، "عناصر المالية المحلية و الرقابة عليها"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية، جامعة البليدة 10-11 جوان 2013 ,ص ص 5-6 ،بتصرف.

الفرع الثاني: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

أن تبني السلطات الجزائرية لمبدأ اللامركزية يقتضي منها الالتزام بمقومات وركائز هذا المبدأ، وأهمها على الإطلاق أن تكون للوحدات الإقليمية ممثلة في الجماعات المحلية الشخصية المعنوية المبنية على مصالح محلية، واستقلالية مالية تضمن لهذه الجماعات تسييراً ذاتيا لشؤونها و مصالحها.

1. مفهومها:

تعدد مفهوم ومقصد الاستقلالية المالية لاتساع مجال ومستويات استعمالها فغالباً ما كان لها علاقة بسيادة وحرية الهيئة أو المرفق على المستويين السياسي و الاقتصادي، أما مقاربتها بالنسبة للجماعات الإقليمية فهي إسقاط للعلاقة التي تربط السلطة المركزية بالمحلية، والقاعدة تشير إلى أن الاعتراف للجماعات المحلية باختصاصات وأعمال لتقوم بها في إطار اللامركزية الإدارية يجب أن تصاحبه استقلالية مالية [1].

إذاً الاستقلالية المالية في مفهومها العام تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية ، وهناك من يراها حجر الزاوية الذي تقوم عليه اللامركزية [2] ، ومنه فإن المقصود بالاستقلال المالي

[1] Stéphanie Darmarey , Finances publique, Galino éditeur, Paris, 2006, page 107 .

[2] كمال رزيق، بن مكرلوف خالد، دعائم استقلالية الجماعات المحلية من المنظور المالي، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تميل الجماعات المحلية، جامعة البليدة،10-11 جوان 2013 ،ص 11 .

للجماعات المحلية هو أن يكون لها حق اتخاذ قرارات إدارية نافذة دون الرجوع إلى السلطة المركزية وتوجيهاتها وعليه فأن الاستقلالية تنطوي على :

- ✓ حرية المبادرة في حدود ما يسمح به القانون؛
- ✓ ليس للسلطة المركزية حق التعديل في قرارات الجماعات المحلية ؛
- ✓ للجماعات المحلية حق مقاضاة و مخاصمة السلطة المركزية ومنه إلغاء قراراتها ؛

يمكن الاستنتاج أن الاستقلالية المالية تتيح للجماعات المحلية التحكم في مصادرها المالية وكيفية جمعها ، وتفتح المجال واسعاً في استعمال هذه الموارد و تخصيصها بما يناسب المصلحة المالية للمجتمع.

2. مقوماتها :

تستند الاستقلالية المالية للجماعات المحلية إلى أربع مقومات تجسيدا لمبدأ اللامركزية الإدارية [1]:

- يوكل تسيير الجماعات المحلية لمجالس محلية منتخبة عن طريق اقتراع مباشر؛
- الاعتراف بأن ثمة مصالح إقليمية من الأفضل أن يترك أمر الإشراف عليها و مباشرتها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة للمصالح التي تهم الدولة ،وهنا يجب أن يكون تحديد الاختصاصات واضح حتى لا تتشابك مع تلك التي تقوم بها الدولة و التي قد تحلق مشكلة في تمويلها؛
- تتمتع المجالس المحلية بدرجة من الاستقلالية المحلية التي يجب أن لا تصل إلى حدود الاستقلال المطلق؛
- حرية تسيير الشؤون المحلية الموكلة للمجالس المحلية يجب أن تكون مقننة ؛

3. محتوياتها:

توصف الاستقلالية المالية بمجموعة من الحريات نوجز منها ما يلي [2]:

1.3 استقلالية التسيير: تستند الاستقلالية المالية للجماعات المحلية على حرية التسيير و التي تتضح في

أ- التحكم في الميزانية ،ب- حرية تسيير الممتلكات

2.3 الاستقلالية الميزانية: تقاس الاستقلالية الميزانية أيضا بحرية تقدير النفقات و الإرادات و كذا حرية تخصيصها و هذه الأخيرة تشتمل على –الاقتطاعات الجبائية-التحويلات-القروض.

3.3 الاستقلالية الجبائية : تعتبر الاستقلالية الجبائية احد مقومات الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهي احد منافذ الجماعة المحلية لتحقيق الاستقلالية المالية فالجماعات المحلية تعمل جاهدة لتوفير الإيراد اللازم لتغطية نفقاتها ما يضمن السير الحسن لمصلحته ،و العمل في ذات الوقت على إشباع حاجات المواطنين .

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص 49 .

[2] انظر :قديد ياقوت ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2011 ،ص ص 78-80 .

الفرع الثالث: الرقابة المالية على الميزانية المحلية

تكتسي الرقابة المالية على ميزانية الجماعات المحلية أهمية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول لحماية و حسن تسيير موارد الجماعة بما يضمن الاستخدام الأمثل لها ، و زادت هذه الأهمية نظراً لتعقد النشاطات والمهام وتنوعها مع اتساع حجم الجماعات المحلية من ناحية وسائلها البشرية ، المادية والمالية .

بصفة عامة ترجع نشأة الرقابة المالية إلى نشأة الدولة و ملكيتها للمال العام و إدارته نيابة عن الشعب الذي يعتبر العمود الفقري لنشأة الدولة وقيام الجماعات، وهو وليد صراعات مستمرة لذلك حرصت مختلف الشرائع على حماية المال العام و إيجاد وسائل كفيلة لتنظيمه من حيث الإنفاق و التحصيل[1].

1. تعريف الرقابة

عموماً الرقابة هي النشـــــاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعة وتقييمها و العمل على إصلاح ما قد يعتريها من ضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة [2]، ويمكن النظر إليها على أنها نظام معلومات يمكن من خلاله معرفة ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أو أن استهلاك الوسائل لم يكن مبالغا فيه مقارنة مع النتائج[3].

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج جوانب تعريف الرقابة في أنها مجموعة نشاطات تقوم بها السلطة الوصية من أجل تنفيذ و تقييم و إصلاح المخطط الإداري والمالي...، وثانياً ينبغي أن تتصف بالفعالية وذلك بمقارنة الأهداف بالوسائل، كما يجب أن تُصبَغ بالكفاءة من جانب تسيير و اهتلاك الوسائل.

2. مفهوم الرقابة المالية

يقصد بالرقابة المالية مجموعة الإجراءات الأزمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط و السياسات الموضوعة بقصد التعرف عن أيّة انحرافات و معالجتها في الوقت المناسب ، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال[4].

و يمكن تعريفها على أنها ضمان سلامة العمليات المالية و كشف الانحرافات و التأكد من مطابقة هذه العمليات المالية للأنظمة و القوانين السارية المفعول[5]

ولقد عرفها المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية على النحو التالي : « منهج علمي شامل يتطلب التكامل و الاندماج بين المفاهيم القانونية و الاقتصادية و المحاسبية و الإدارية و يهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة و رفع كفاءة استخدامها و تحقيق الفعالية في النتائج المحققة »

بالنظر إلى التعريفات السابقة فالرقابة المالية هي منهج يحتوي مجموعة إجراءات لمتابعة السياسة الموازية تسلط من سلطة وصية، تهدف لتنفيذ و تقسيم و إصلاح أيّ خلل أو انحراف فيما يخص هدر المال العام، توفر معلومات كافية عن كيفية تسيير وإدارة الأموال العامة بما يضفي قدرا لازما من الكفاءة و الفعالية

---

[1] محمد حباينة، أدوات الرقابة على مالية الجماعات المحلية بالجزائر، مداخلة في الملتقى الأول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تمويل الجماعات المحلية، جامعة البليدة،10-11 جوان 2013 ،ص9 .

[2] عبد العزيز صالح، أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 74.

[3] Gilbert P ,le control de gestion dans les organisation publiques ,édition d'organisation, paris,1980,P44 .

[4] عباس عبد الحفيظ ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2012 ،ص 35 ,

[5] عباس عبد الحفيظ ، نفس المرجع السابق ،ص 35 .

أهداف الرقابة المالية :

من خلال ما سبق ذكره من جوانب الرقابة المالية يمكن استنتاج الغايّات التي تُرجى من تطبيقها:

- تصحيح الانحرافات ؛
- الإشارة إلى نقاط الضعف التشريعية أو النظامية في تحصيل الموارد المالية لتفاديها؛
- السير لحسن للمصالح العمومية ؛
- وضع حلول مستقبلية للمطبات الحالية ؛
- ضمان سلامة العمليات المالية وذلك ؛
- انجاز الإحصائيات الدقيقة عن الوضعية المالية للجماعات المحلية؛

3. أنواع الرقابة المالية:

يمكن تصنيف أنواع الرقابة المالية حسب عدة معايير أو أوجه تتداخل مع بعضها البعض خاصة من الناحية العلمية حيث لا نجد معياراً إلا وكان للمعايير الأخرى نصيب من الاستعمال في خطواته، و يمكن إيجازها في ما يلي [1]:

أ- الرقابة من حيث الأجهزة القائمة بها ‹ رقابة داخلية و رقابة خارجية ›

ب- الرقابة من حيث طبيعتها ‹ رقابة مادية ورقابة محاسبية ›

ت- الرقابة من حيث تكرارها ‹ رقابة دائمة ورقابة مؤقتة ›

ث- الرقابة من حيث حدودها ‹ رقابة كاملة و رقابة جزئية ›

ج- الرقابة من حيث الإعلان عنها ‹ رقابة مبرمجة ورقابة فجائية ›

ح- الرقابة من حيث الزمن ‹ رقابة فبل التنفيذ و رقابة أثناء التنفيذ و رقابة بعد التنفيذ ›

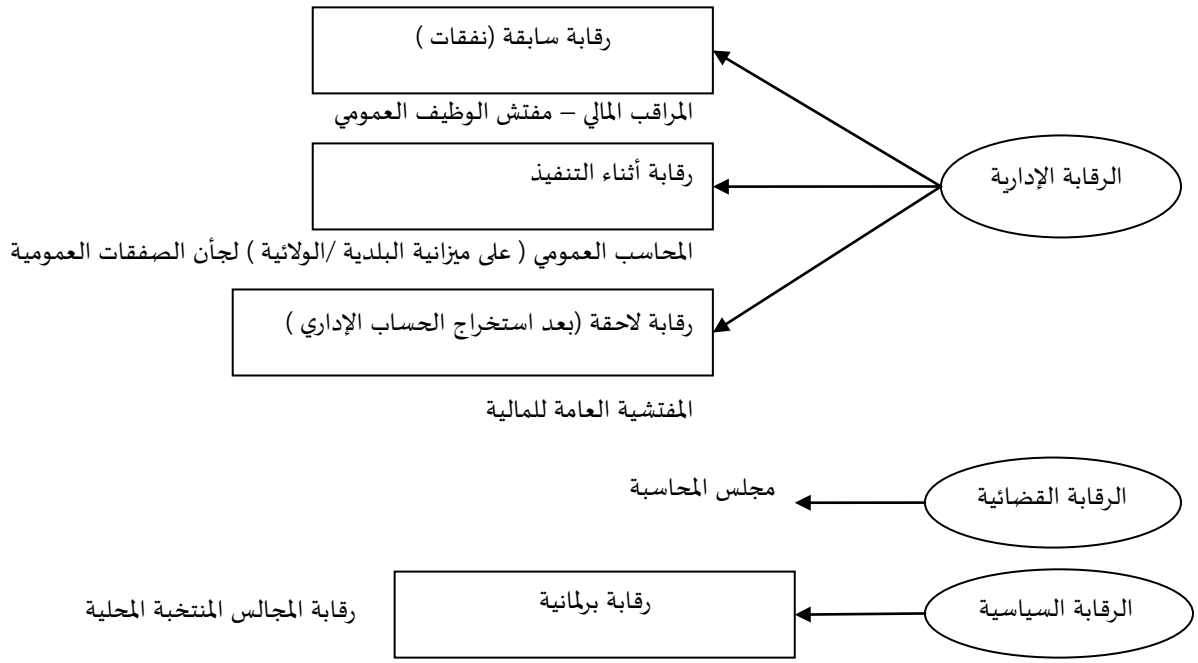
خ- الرقابة من حيث السلطة القائمة بها ‹ رقابة إدارية ورقابة سياسية ورقابة قضائية ›

إن تحقيق الأهداف ومن أجل عدم التلاعب بنفقات و إرادات الجماعات المحلية لابد من وجود رقابة تواكب جميع مراحل الميزانية من إعداد وتحضير و اعتماد ،و رقابة على سلامة تنفيذ الخطة المالية للجماعات المحلية إنفاقا و إرادا وفقا لما قررته ميزانياتها، لذلك جاء تصنيف الرقابة من عدة وجوه و معايير ،فمن نظرة فوقية تُلحق الرقابة بمؤسسات الدولة فيشار إليها بالرقابة الإدارية والقضائية و السياسية ،وفي هذا السياق يمكن أن توصف بأنها أجهزة داخلية وخارجية ،تضم المراقب المالي ومفتشيه الوظيف العمومي والمحاسب العمومي و المفتشية العامة للمالية ثم مجلس المحاسبة وأخيرا رقابة المجالس المحلية المنتخبة ، ولعل الاعتبار الزمني أهم معيار يعتمد عليه فهو يُمكّن من تحقيق أهداف الرقابة ومصداقيتها ،بسبب مسايّرته لعملية المراقبة المالية بدءاً بالتقدير للنفقات وإعدادا للميزانية وتنفيذها، ومن جانب أخر تخلق مجالاً واسعا للرقابة من حيث ديمومتها أو تمامها ، وحتي من حيث برمجتها، فالمُلاحظ عموماً أن هذه التصنيفات متداخلة مع بعضها البعض فبرغم مسمياتها فهي تعتبر شبكة تعليمات ومعلومات لإجراء عملية الرقابة بمقاييس تضمن تحقيق أهدافها.

[1] جمال يرقي، "الرقابة على المالية المحلية" ، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية، جامعة البليدة 10-11 جوان 2013 ,ص 3.

و الشكل الموالي يفصّل الفئات المشاركة في الرقابة:

الشكل رقم5: الفئات المشاركة في الرقابة



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من مداخلة لـ جمال يرقي، مرجع سبق ذكره ,ص ص 4-10 .

أن الرقابة على المالية المحلية عملية شائكة تعاني منها جميع الدول السائرة في طريق النمو لأنها تصطدم بأفضلية المركزية أو اللامركزية المالية، وعموما يمكن ملاحظة أن الرقابة على العمل المالي للجماعات المحلية يرتبط بالسلطة الوصية المباشرة متمثلة في الوالي ، رئيس الدائرة ، رئيس المجلس الشعبي، وهذا ما يزيد من حساسية الرقابة لعدم شفافية السلطة في حد ذاتها.

الفرع الرابع :الرقابة الجبائية

يستدعي موضوع الرقابة التطرق إلى الرقابة الجبائية كجانب مهم من الرقابة المالية ، فانطلاقا من المادتين 18-19 من قانون الإجراءات الجبائية[1] يمكن أن نستنتج أن الرقابة الجبائية تهتم بكل الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة و مصداقية التصريحات التي يقدمها المكلفون بالضريبة شكلا ومضمونا تحسبا لأيّ تهرب أو غش ضريبي.

1.أهدافها :

1.1أهداف اقتصادية :

1) الحد من الغش والتهرب الضريبي ؛
2) زيادة التحصيل الضريبي لزيادة الأموال المتاحة للإنفاق، والمساهمة في التنمية المحلية؛
3) تحديد الوضعية الحقيقية للمكلفين بالضريبة ؛

2.1أهداف إدارية :

1) تحديد الانحرافات و كشف الأخطاء مما يساعد الإدارة على تقييم أدائها ؛
2) إعداد الإحصائيات اللازمة؛
3) كشف الثغرات القانونية و التشريعية للإجراءات الجبائية؛

[1] انظر المادتين: 18 -19 ،قانون الاجراءات الجبائية 2014 ،المديرية العامة للضرائب ،وزارة المالية.

3.1أهداف اجتماعية:

و يتمثل في تحقيق مبد أ العدالة الاجتماعية .

المبحث الثاني : أهم الاقتطاعات الجبائية المحلية

في ظل تعاظم المتطلبات المحلية من جهة، و الانحسار التدريجي لدور الدولة من جهة أخرى، خاصة في تعبئة المصادر المالية اللازمة للعملية التنموية على الصعيد المحلي ، راح المشرع الجزائري في تخصيص الحصيلة الضريبية و ضبطها على سياسة ضريبية خاصة ، تخدم بالأساس أهداف الاقتصاد الكلي.

جاء في المادة 259 من الأمر 24-67 المؤرخ في 18 جوان 1967 تأكيدٌ على طبيعة الإرادات التي تخص البلديات والولايات، حيث تم تخصيص جزء من الحصيلة الضريبية لفائدة الجماعات لمحلية تجسيداً لمبدأ اللامركزية المالية ، ومن جهة أخرى توفير خدمات عمومية للمواطن وتلبية حاجاته المتزايدة ،وذلك تقريباً له من السلطة المركزية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الجباية المحلية

نسعى من خلال هذا المطلب أن نحدد المفهوم العام للجباية المحلية من خلال ربط المصطلح بالمفردات القريبة منه وبشكل تدريجي قصد الوصول إلى معنى موحد للموضوع نستطيع من خلاله مسايرة المشرع الجزائري في تحديد الاقتطاعات المحلية.

الفرع الأول : مفهوم الجباية المحلية

1- **تعريف الجباية المحلية :** الجباية المحلية صنف من أصناف التحصيل المالي التي حددتها الإدارة الجباية على غرار الجباية البيئية ، العقارية ، البترولية [1]، و هي تظم مختلف الضرائب و الرسوم بحسب الجهة المستفيدة منها (الجماعات المحلية – الصندوق المشترك للجماعات المحلية)، و لفهم وربط الجباية المحلية في سياقها الأكاديمي نعرج على المصطلحات التالية.

1-1- تعريف الجباية :هي اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقات الدولة و تكون على شكل ضريبة أو رسم[2]، وبما أننا في صدد الولوج إلى الجباية المحلية نضفي على التعريف السابق صفة المحلية لتعريف مكونات الجباية المحلية.

1-2- الضرائب المحلية: هي فريضة محلية مالية تتقاضاها إحدى الهيئات المحلية على سبيل الإلزام، ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون النظر المقابل معين ،و غايّتها تحقيق منفعة عامة[3].

1-3- الرسوم المحلية: هي ما يتقاضاه الشخص العام لمثل للوحدة الإدارية المحلية نظير أداء خدمة معينة تعود بالنفع على دافع الرسم بالذات ، وأن كانت تغلب على هذه الخدمة صبغة النفع العام[4].

يتراء لنا من خلال هذه التعاريف أن مفهوم الجباية المحلية ينطوي على :

- هيكلة الجباية المحلية عبارة عن ضرائب و رسوم محلية؛
- عبارة عن اقتطاعات نقدية و مالية؛
- لها صفة الإلزام؛
- محددة جغرافيا بالوحدة الإدارية المحلية؛

---

[1] DISEL.E ,SARAH .J ,droit fiscale ,dunod , Paris ,2006 ,P11 .

[2] قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة الملتقى الوطني الأول حول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة 20-21 ماي 2002،ص 9. الموقعhttp://etudiant-dz.com:/vb/showthread.php?t=10594&p=55172 زيارة الموقع 18-11-2013.

[3] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، داروائل للنشر، الأردن، 2010، ص 152.

[4] أيمن عودة المعاني ،نفس المرجع السابق ، ص152 .

- السلطة المحلية اللامركزية هي المسؤولة عن هذه الجباية؛
- تؤدي في الأخير إلى نفع عام؛

إذا فالجباية المحلية هي مجموعة من الاقتطاعات المالية والنقدية الإلزامية في الرقعة الجغرافية و تحت سلطة الإدارات المحلية و لصالحها ،من أجل المساهمة في عملية التنمية لدى الجماعات المحلية.

الفرع الثاني: أهداف الجباية المحلية

تسعى السلطة المركزية من خلال فرض الاقتطاعات المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- أنها أداة في يد الحكومة المحلية والإقليمية لتغطية النفقات الناجمة عن الخدمات الجوارية؛
- أنها أداة في يد الحكومة (الجماعة) المحلية والإقليمية للحصول على معلومات عن الجماعات المحلية ويمكن استخدامها في أغراض عديدة؛
- تسمح بتحليل ،توزيع وتطور وعاء الضرائب المحلية و الموارد التي تنتج عنها انطلاقا من المعطيات الإحصائية التي يتم إعدادها على مستوى الحكومات(الجماعات)الإقليمية و المحلية؛
- أداه لتحقيق التنمية المحلية، فالحكومات (الجماعات) الإقليمية، و المحلية تضطلع بمهام التنمية في حدود إقليمها؛

الملاحظ في هذه الأهداف أنها تحمل في طياتها مجموعة من مقاربات التنمية المتلازمة ،مثل المقاربة المالية والمقاربة الاقتصادية، ويرتبطان بالمقاربة الاجتماعية، فالمردودية المالية للاقتطاع الجبائي تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن المالي ،و الفعالية الاقتصادية تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن الاقتصادي أما العدالة الاجتماعية فتتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن الاجتماعي [2].

توحي هذه الأهداف إلى أمرين قد يظهران من ركائز اللامركزية الجبائية إلا أن تفعيلهما في دول نامية مثل الجزائر لا يعدو عن الجزئية في التطبيق، الأمر الأول يخص الاستقلالية الجبائية للجماعات المحلية، والثاني مدى قدرة هذه الجبائية للتصدي لتكاليف التنمية المحلية خاصة في البعد الاجتماعي و البيئي.

المطلب 2:الإطار النظري لتحديد الموارد الجبائية

لا تعتبر الجباية المحلية نظاماً قائماً بحد ذاته و إنما هي جملة من الأحكام الضريبية وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة والممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريبي، وقد أدخلت تعديلات على بعض الضرائب المحلية و فق سلسلة الإصلاحات 1992-1997 حيث تم تعويض بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر مع تقليص المعدلات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي لكن بقيت الضرائب المحلية تابعة للسلطة المركزية.

الفرع الأول: جوانب تحديد الجباية

إن الأساس السليم هو وجود هيكلة جبائية تضمن تمويلا مالياً مستمراً وعادلاً، وفي ذات الوقت تكفل التكامل بين الإدارة المركزية و اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك رأى المشرّع الجزائري الموارد المحلية من عدة جوانب أهمها :

[1] قدي عبد المجيد ، دراسات في الضرائب، دار جرير، الأردن، 2011، ص 158.

[2] فلاح محمد، السياسة الجبائية –الأهداف والأدوات- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2006،ص 53 .

1. من حيث سلطة تحديد الوعاء الضريبي:

تقوم الدولة بموجب القوانين تحديد كل أنواع الضرائب و أوعيتها ، سواء تلك التي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية[1] و هنا نلاحظ قصور حرية هذه الجماعات في تحديد الوعاء الضريبي أو خلق ضريبة جديدة وتكتفي المجالس الشعبية بفرض رسوم الإقامة و التطهير و الحفلات بعد مداولات يتم المصادقة عليها من السلطة المركزية.

2. من حيث سلطة تقدير معدل الضريبة:

تقوم الدولة بموجب القوانين والتشريعات إخضاع الضرائب والرسوم إلى معدلات مدروسة و مناسبة تحاول من خلالها إرساء مبادئ فرض الضريبة، و يقصد بمعدل الضريبة العلاقة أو النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها[2]، هذا و قد تحدد الدولة مجالا يتضمن الحد الأدنى و الأقصى لمبالغ مجموعة من الضرائب والرسوم، كل هذا من أجل ما يصطلح عليه تصفية الضريبة.

3. من حيث الجهة القائمة بالتحصيل:

تقوم الدولة بجباية كل الضرائب من جهة ،و تقوم بتوزيعها وتحويلها إلى مختلف الهيئات المحددة و البلديات المعنية من جهة أخرى، و ليس من صلاحيات البلديات متابعة التحصيل أو متابعة المتخلفين عن الدفع ، في حين تتمتع البلديات بسلطة تحصيل بعض الرسوم بطريقة مباشرة لكن هذه الرسوم تدفع مقابل خدمات أدتها لهم[3].

4. من حيث تقسيم الحصيلة الضريبية:

تحدد الدولة نسب توزيع حصيلة الضرائب بين الدولة و الجماعات المحلية ، كما تحدد المعايير المتبعة في توزيع موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية[4] .

عموماً تتعدد جوانب تحديد الضريبة إلى عدة مآرب ،فهناك من الباحثين من يأخذ بالجوانب المتعلقة بتحديد المقدار الأمثل من الاقتطاع الضريبي ،وهناك من يتناولها من الجانب المتعلق بتحديد الوسائل الضريبية التي ستفرض عليها الضريبة ،بمعنى تحديد الهيكل الضريبي ومدى انسجامه مع القواعد الأساسية للضريبة....

والمهم في كل ذلك أن يمثل الوعي الضريبي عنصرا حاكما ومؤطراً لعملية الاقتطاع، فالدول التي يرتفع فيها مستوى هذا الوعي تلجأ بثقة مطلقة إلى اعتماد الإقرار الذي يقدمه المكلف و الذي يحدد فيه ربحه وتُحسب ضريبته على أساس هذا الربح ،أما في الدول التي يتدنى مستوى الوعي الضريبي فيها وتشكو من ظاهرة التهرب الضريبي الواسع ، فيتم اللجوء إلى طرق متعددة لتقدير الوعاء الضريبي قد يغيب فيها أهم الخصائص الضريبية .

---

[1] رشيد ونادي، فتيحة قشرو، مدخل نظري حول اللامركزية الجبائية و استقلالية النظام الجبائي، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية، البليدة 10-11 جوان 2013 , ص 13

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة ،الجزائر،ط4 ،2008،ص 155.

[3] يرقي جمال، "الجباية المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية ودورهما في التنمية المحلية"، دراسات اقتصادية،العدد44، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، ص 61

[4] يرقي جمال، نفس المرجع السابق، ص 62.

الفرع الثاني: أسس تصنيف و توزيع الجباية المحلية

1. خلفية تصنيف الجباية المحلية

عرف الإنسان الضريبة منذ القديم و اختلف في تسميتها عبر العصور إلاّ أن المعنى واحد، وذلك نظراً لتغير طبيعة و مبررات الضريبة مع تغير النظم السياسة و الظروف الاقتصادية و المالية لكل دولة[1]، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر فبعد مراحل التغيير والإصلاح منذ الاستقلال أثمرت الإصلاحات الجبائية 1992 عن تصنيف الضرائب العائدة للجماعات المحلية على أساس تصنيف اقتصادي، و الذي يصنفها إلى ضرائب على النشاط و ضرائب على الممتلكات ، أمـــا التصنيف الإداري فيصنفها إلى ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة ، وقد جاء قانون الضرائب المباشرة لسنة 1992 بتصنيف عضوي حيث حددت الضرائب العائدة للدولة و الجماعات المحلية و خص البلديات بأنواع من الضرائب[2]

2. كيفية توزيع الحصيلة الجبائية المحلية

عمدت الدولة الجزائرية إلى إسناد مهمة توزيع الموارد الجبائية على الجماعات المحلية إلى السلطة المركزية باعتبارها الهيئة المسؤولة على المالية العامة للدولة ، نضرا إلى أن مقاييس الكفاءة للهيئات المحلية المنتخبة لجباية هذا النوع من الموارد ضعيفة و ترّجح الكفة للحكومة المركزية .و هناك مبررات جعلت الدولة تلجأ إلى هكذا إجراء [3]:

الكفاية الإدارية في تحديد إرادات الممولين: و يقصد به الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالممولين الخاضعين للضريبة و متابعة نشاطاتهم التي قد تمتد لأكثر من بلدية أو ولاية، لهذا فإن ترك الجباية في يد السلطة المركزية يحقق كفاية إدارية اكبر.

2.2 **الآثار الاقتصادية:** أو بتعبير أخر مراعاة التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي، فاختلال التوزيع بسبب التمييز الضريبي لبعض الولايات قد يؤدي إلى هجرة العمل و رأس المال و بالتالي ينجم عنه تمركز بعض الأنشطة في مناطق من الوطن التي يكون فيها الثقل الضريبي اقل ، وهذا من شأنه أن يهدد التجانس الاقتصادي، لذلك من الأولى ترك فرض الضريبة في يد السلطة المركزي.

3.2 **التخصيص الإقليمي للضريبة:** يعتبر من أهم مبادئ المالية العامة ، ويرمي هنا إلى عدم تخصيص إرادات منطقة معينة لنفقات تلك المنطقة لأنه لو كان هناك تخصيص إقليمي بهذا المعنى لازدادت المناطق الغنية غناً والفقيرة فقراً واختل التجانس الاقتصادي، ومن أجل ذلك تركت مهمة توزيع الجباية المحلية في يد الحكومة المركزية.

---

[1] بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG ،دار هومة، الجزائر،2010، ص 17 .

[2] عبدالله غالم، مراد حطاب، التنمية المحلية المستدامة مربوطة بالبحث عن مصادر تمويلية جديدة مكملة للجباية المحلية ،مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول اثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية ، المركز الجامعي بتمنغست، 29-30 جانفي 2013 ،ص 7.

[3] بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مقالة منشورة على الرابط:

http://hakkou.arabblogs.com/abadlia/archive/2007/8/305096.html زيارة الموقع بتاريخ 10-10-2013 .

المطلب 3: محتوى الجباية المحلية

يمكن أن نفهم النظام الجبائي المحلي على أنه مجموعة الضرائب و الرسوم المخصصة من طرف المشرع الجبائي لصالح البلديات و الولايات[1]، أن الموارد الجبائية أصبحت بالأهمية بمكان خاصة في دفع العجلة التنموية ، ففي خضم الحركية التي تشهدها الاقتصاديات الدولية و انحصار دور الدولة أصبح القائمون على السياسات المالية يلحون على ضرورة ترشيد هذه الموارد و تأصيلها بالشكل الملائم و المناسب بما يتيح أريحية في تنفيذ مشاريع التنمية خاصة المحلية منها .

انطلاقا من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المحيّن حتى السنة المالية 2013، والقوانين المالية المتوالية، يمكن سرد تشكيلة الاقتطاعات المحلية في الجزائر.

1. الرسم على النشاط المهني

أُقر هذا الرسم بموجب قانون المالية 1996 بديلا عن الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC النسبة 2,55%) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC النسبة 6,05 %) ، وهو ضريبة مباشرة تحصّل دورياً على كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا في الجزائر، كما يخضع لهذا الرسم رقم الأعمال المحقق من ممارسة نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح الشركات [2]، ويكون معدل الاقتطاع 2% على الأساس الخاضع للضريبة حسب قانون المالية 2001 أما تقسيم الحصيلة المالية فيكون كالآتي :

جدول رقم 4 : توزيع حاصل رسم النشاط المهني (نسبة مئوية)

TAP	حصة الولائية	حصة البلدية	F.C.C.L	المجموع
المعدل العام	0,59	1,30	0,11	2
النسبة إلى 2	29,5	65	5,5	100
غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يُرفع إلى 3% فيما يخص رقم العمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب و يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي :				
TAP	حصة الولائية	حصة البلدية	F.C.C.L	المجموع
المعدل العام	0,88	1,96	0,16	3
النسبة إلى 3	29,34	65,33	5,33	100

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من نص المادة 221 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2013.

[3] لسلوس مبارك، شخار نعيمة ،تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية، البليدة 10-11 جوان 2013، ص 2.

[2] انظر المواد 217-223 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2013.

الضريبة الجزافية الوحيدة IFU :

حسب قانون المالية لسنة 2007 تم تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي و تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني[1].

يخضع لهذه الضريبة الذين يمارسون تجارة بضائع بنسبة 6%أو يمارسون أنشطة أخرى تابعة لصنف الأرباح الصناعية بنسبة 12%حيث لا يتجاوز رقم أعمالهم 30000000 د ج.

ويكون توزيع الضريبة على النحو التالي :

جدول رقم 5 :توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة (نسبة مئوية)

الحصيلة الإجمالية	% 100
ميزانية الدولة	% 48,5
غرف التجارة و الصناعة	% 1
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرفية	% 0,02
غرف الصناعة التقليدية و المهنية	% 0,48
البلديات	% 40
الولائية	% 5
FCCL	% 5

المصدر: انطلاقا من المادة 282 مكرر5 من قانون ض م ر م ، 2013.

2. الرسم العقاري:

أســـــــس الرسم العقاري بصورته الحالية بموجب الأمر رقم 67-83 المؤرخ في 2 جوان 1967 و المتضمن قانون المالية 1967 و تم تعديله بموجب المادة 43 من القانون91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و المتضمن قانون لمالية لسنة1992 يعرف الرسم العقاري بأنه ضريبة عينية تمس الأملاك (العقارات) المبنية و غير المبنية الموجودة في التراب الوطني[2].

1.2 **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** ويعتمد أساس فرض هذه الضريبة عن ناتج القيمة الإيجارية لكل متر مربع للملكية المبنية في المساحة لخاضعة للضريبة [3] وكذلك حسب المنطقة والمناطق الفرعية، ويخضع لهذه الضريبة ما يلي[4]:

1) المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو التخزين المنتجات؛
2) المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات و ورشات للصيانة.
3) أرضيات البنايات بجميع أنواعها و القطع الأرضية الملحقة بها ولا يمكن الاستغناء عنها؛
4) الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع و غيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كأن يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بالمقابل؛

و للعلم هناك إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة محررة بنص قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، وفي القانون (ض م ر م) تفصيل للقيمة الجبائية الإيجارية للملكيات المبنية وملحقاتها من المادة 257 إلى 261.

---

[1] حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010 ، ص 123.

[2] حميد بوزيدة، تقنيات جبائية، مرجع سبق ذكره،ص 145 .

[3] المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2013.

[4] المادة 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2013.

1.1.3 معدل الرسم على الملكيات المبنية[1]

* الملكية المبنية بأتم معنى الكلمة 3%.
* المساكن الواقعة في المناطق المحددة للضريبة و غير مشغولة 10%.
* الأراضي التي تشكل ملحقات للملكية المبنية :
  - 5 % عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م^2 .
  - 7 % عندما تفوق مساحتها 500 م^2 ،و تقل أو تساوي 1000 م^2.
  - 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م^2 .

2.3 **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية :** جاء في المادة 261 د من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة أنه ‹ يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة ›.

وحددت نفس المادة هذه الأراضي بـ :

* الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو المقابلة للتعمير.
* المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق.
* مناجم الملح و السبخات .
* الأراضي الفلاحية .

أن الأساس الذي ينتج الضريبة هو حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات غير المبنية المعبر عنها حسب الحالة :

- بالهكتار بالنسبة للأراضي الفلاحية
- بالمتر المربع بالنسبة للأراضي الأخرى

وفـــي المــادة 261 من قانون(ض م ر م) و تفصيل للقيمة الجبائية للأراضي السالفة الذكر وملحقاتها و مناطقها الأربع.

1.2.3 نسب الرسم على الملكيات غير المبنية[2]

- 5 % بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.
- بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كما يلي :
  - 5 % عندما تكون مساحة الأراضي اقل من 500م^2 أو تساويها
  - 7 %عندما تكون مساحة الأراضي اكبر من 500م^2 و اقل من أو تساوي 1000 م^2
  - 10 %عندما تكون مساحة الأراضي اكبر من 1000 م^2.
  - 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدية تستفيد دون سواها من الجماعات المحلية بنسبة 100% من حصيلة الضريبة العقارية و ذلك بسبب ارتباطها بتراب البلدية التي تفرض فيها.

---

[1] المادة 261 ب، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2013.

[2] المادة 261 ز ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2013.

3. رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات، وهو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية و ذلك على كل الملكيات المبنية[1]، ويطبق هذا الرسم سنوياً على كل سكن أو ملكية مبنية أو مستأجرة تقع في إقليم البلدية ، ويعفى من هذا الرسم :

* ملكيات الدولة؛

* ملكيات الجماعات المحلية؛

* المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والتربوي؛

يحدد مبلغ رسم التطهير في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بناءاً على مداولات المجلس و بعد استطلاع رأيّ السلطة.

و انطلاقا من المادة 263 مكرر2 من قانون ض م ر م

- ما بين 500دج و 1000دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 1000دج و 10000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه؛
- ما بين 5000دج و 20000دج على كل ارض مهيأة للتخييم و المقطورات ؛
- ما بين 10000دج و 1000000دج كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كمية من النفايّات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه ؛

أن فكرة الاهتمام بالبيئة ليست غريبة على المشرع الجزائري ولا على القائمين على البلاد ، فقد تواترت اللقاءات الوزارية والمنابر العلمية ، و توالت التعليمات الوزارية المشتركة والمناشير المتعلقة بالمحيط و البيئة أيّن تم التطرق إلى الضرائب البيئية و ضرورة تطبيق فكرة الملوث هو الذي يدفع الثمن تحقيقاً لمبدأ العدالة .

4. الضريبة على الأملاك :

يخضع لهذه الضريبة [2] :

أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

ب) الأشخاص الطبيعيون الين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

ويتمثل الوعاء الضريبي في[3] :

- الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية
- الحقوق العينية العقارية؛
- الأموال المنقولة مثل :

- السيارات الخاصة ذات أسطوانات تفوق 2000سم^3 (بنزن) و2200سم^3 (غاز أويل) ؛
- الدراجات النارية ذات السعة محرك تفوق 250 سم^3 ؛

[1] المادة 263 من قانون ض م ر م ، 2013 .

[2] المادة 274من قانون ض م ر م، 2013 .

[3] المادة 276 من قانون ض م ر م ،2013 .

- اليخوت وسفن النزهة؛
- طائرات النزهة؛
- خيول السباق ؛
- التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500000دج؛

- تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي :

جدول رقم 6| : معدل الضريبة على الأملاك :

أقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)	المعدل
اقل أو يساوي 50000000	% 0
من 50000001 إلى100000000	% 0,25
من 100000001إلى 200000000	% 0,5
من 200000001 إلى300000000	% 0,75
من 300000001 إلى400000000	% 1
يفوق 400000000	% 1,5

المصدر: - قانون المالية 2013 ،الجريدة الرسمية العدد 72 ، مادة 281،ص 4.

- المادة 281 مكرر 8 من قانون ض م ر م 2013.

ويتم توزيع حصيلة الضريبة على الأملاك كما يلي [1]:

- 60 % إلى ميزانية الدولة؛
- 20 % إلى ميزانية البلديات؛
- 20 % إلى حساب التخصيص الخاص بعنوان " الصندوق الوطني للسكن "؛

5. رسم الإسكان :

أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية 2004، طبق هذا الرسم في بدايّة الأمر على الأولويات الآتية فقط وهي :الجزائر ، عنابة، قسنطينة ، وهران [2]،و قد امتد مجال تطبيقه إلى جميع البلديات و مقرات الدوائر الرئيسية و الحضرية وهو يساوي :

- 300 دج بالنسبة للعمارات ذات الطابع السكني،

-1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع التجاري و غير التجاري و الحرفي و غيرها من النشاطات ؛

يتم تحصيل هذا الرسم من طرف مؤسسة "سونلغاز" عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز، بصفة دورية الدفع ويدفع ناتجه لفائدة البلديات[3].

6. رسم الإقامة :

يفرض هذا الاقتطاع على غير المقيمين بالبلدية ويتم عن طريق أصحاب الفنادق و المحلات المستعملة لإيّواء السّواح أو المعالجين بالحمامات المعدنية ويدفع تحت مسؤوليته إلى قباضة الضرائب بعنوان المداخيل الجبائية المحلية [4]، وقد أعيد تأسيسه سنة 1996 لصالح البلديات المصنفة كمناطق سياحية و يتم حسابه على كل شخص ولكل يوم، على أن لا يقل عن 10دج ولا يتعدى 20 دج[5]

---

[1] المادة 282 من قانون ض م ر م ، 2013 .

[2] يوسفي نورا لدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، غير منشورة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص 65.

[3] المادة 67 من قانون ض م ر م ،2004.

[4] قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة ،جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسن ، الجزائر ،2011،ص 147 .

[5] بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع4،ص 271.

7. **الرسم الخاص بالإعلانات و الألواح المهنية:**

أن الرسم المتعلق بالإعلانات و الألواح المهنية محدد حسب طبيعة ومقاييس الإعلان حسب هذا الرسم لصالح البلدية بكامله و يحسب كالآتي :

- بالنسبة للإعلانات المكتوبة على الألواح العادية من 20دج إلى 30دج
- بالنسبة للإعلانات المطبوعة من 100دج إلى 150دج
- بالنسبة للأفلام المضيئة من 200دج للمتر المربع
- بالنسبة للألواح المهنية من 500دج إلى 750دج

8. الرسم على القيمة المضافة :

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة لأنها ضريبة على القدرة التكليفية لأنفاق المستهلك، ولقد ظهرت TVA مع الإصلاحات الجبائية بداية التسعينات ، تحديداً في قانون المالية 1991 المؤرخ في 31-12-1990 في مادته 65 حيث جاءت عوضاً عن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGPو الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS .

ويستحق هذا الرسم على القسمة المضافة ، هذه الأخيرة التي تمثل الفرق بين قيمة الناتج المحلي و الاستهلاكيات الوسيطية (الفرق بين المداخيل والتكاليف)، ويتحمل عبأه المستهلك النهائي بصفة غير مباشرة أيّ ضمن قيمة المشتريات، أما التجار والمؤسسات فيدفعون الرسم ثم يحصلونه وبالتالي فهم يلعبون دور الوسيط في عملية التحصيل . وقد عرف الرسم على القيمة المضافة عدة تغيرات فيما يخص معدلاته وهو ما لخصناه في الجدول التالي:

جدول رقم 7 :تغير معدلات TVA في قوانين المالية 92-95-97-2001

نوع المعدل / سنة التعديل	1992	1995	1997	2001
المعدل المخفض الخاص	%7	%7	%7	-
المعدل المخفض	%13	%13	%14	%7
المعدل العادي	%17	%21	%21	%17
المعدل المضاعف	%40	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من قوانين المالية للسنوات 2001،1997،1995،1992

ويتم توزيع حصيلة هذا الرسم كما يلي :

جدول رقم8: توزيع حصيلة رسم TVA

الأعمال المحققة من الدخل			الأعمال المحققة من الصادرات	
الدولة	البلدية	FCCL	الدولة	FCCL
% 85	% 5	% 10	% 85	% 15

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من مداخلة لـ محمد زرقون ، في الملتقى الوطني الأول حول اثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية ، المركز الجامعي بتمنغست، 29-30 جانفي 2013، ص 8.

وما يمكن ملاحظته هنا هو ضعف استفادة البلديات من حاصل هذا الرسم ، مقارنة بما تحصّله الدولة بالرغم من أهمية هذه الضريبة البالغة ومردوديتها المرتفعة ،حيث تجني الخزينة العمومية مبالغ كثيرة نظراً لاتساع وعاء TVA ومرونته .وتأخذ دول الاتحاد الأوربي بهذا النوع من الضرائب بالرغم من تعقيدها لأنها تحتاج إلى جهاز إداري ضريبي جيد و على مستوى عال" من الكفاءة الفنية و الإدارية [1] ،وهذا ما يشكل عائقا كبيراً في الجزائر والدول النامية لضبط هذه الضريبة التي تتميز ببطء تحصيلها .

[1] بن أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجماليIRG ،دار هومة،الجزائر،2010، ص 34.

9. الرسم الصحي على اللحوم :

هو ضريبة غير مباشرة تحصّل كلياً لصالح البلديات التي يقع في إقليمها المذبح وتتم فيه عمليات الذبح، ويفرض الرسم على كل 1 كلغ من اللحم القابل للاستهلاك البشري ، تشمل عمليات الذبح مجموع الحيوانات التي جاءت سرداً بنص قانون الضرائب غير المباشرة 2012 –المادة 446-.

جدول رقم 9 : يحدد تعريفة الرسم الصحي على اللحوم :

تعيين المنتوجات	تعريفة الرسم/كغ
اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية : الخيول ، الإبل ، الماعز، الأغنام، البقر.	**10 دج**

المصدر: المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة ، 2013.

للتنويه فأنه جاء في نفس المادة أن يخصص مبلغ 1,5دج من هذه التعريفة لصندوق التخصيص الخاص رقم 070-302 "صندوق حمايّة الصحة الحيوانية"، وفي المادة 486 من نفس القانون ، يدفع هذا الرسم إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

- لمَّا يتم تحصيله في مؤسسات التبريد أو التخزين لا تملكها البلدية و توجد على ترابها.
- لمَّا يتم تحصيله عند الاستيراد بمقتضى أحكام المادة 464 [1].

10. الرسم الخاص بالرخص العقارية [2]:

يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص العقارات، حيث تخضع عند تسليمها – للرسم على رخص العقارات – الرخص والشهادات المبينة أدناه:

- رخص البناء؛
- رخص تقسيم الأراضي؛
- رخص التهديم ؛
- شهادات المطابقة و التجزئة و العمران؛

وتشير المادة 55 من قانون المالية 2000 المؤرخ في 25-12-1999 إلى تفصيل يحدد مبلغ الرسم حسب صنف الوثيقة المبينة أعلاه، و قيمة البنايّة و عدد القطع المبنية.

11. الرسم على قسيمة السيارات :

أسست هذه الضريبة على السيارات المرقمة في للجزائر بموجب قانون المالية 1996 ، ويقع عبؤها على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارات خاضعة للقسيمة[3] ، ومما يشار إليه هو أن هذه الضريبة تفرض من حيث قوة المحرك وسعة العربة ،و حتى وزنها ،ومن جانب أخر، تصنف حسب بداية استعمالها في الطريق .

[1] الجريدة الرسمية، العدد 85، المتضمن قانون المالية 2007. المادة 5 ، المؤرخ 26-12-2006.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 92،المتضمن قانون المالية 2000 . المادة 55 ، المؤرخ 23-12-1999

[3] حميد بوزيدة ، تقنيات جبائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 175 .

و الجدول التالي يضح اقتطاع هذه الضريبة حسب فئة السيارة و المحددة بالقانون .

جدول رقم 10 :تعريفة قسيمة السيارات

تعيين السيارات	مبلغ القسيمة "دج"	
	السيارات التي يقل عمرها عن 05 سنوات	السيارات التي يزيد عمرها عن 05 سنوات
السيارات النفعية المخصصة للاستغلال		
- حتى 2.5طن باستثناء السيارات المهيأة كسيارات نفعية.	5000	2000
- من 2.5طن إلى 5.5طن .	10.000	4000
- أكثر من 5.5طن .	15.000	7000
سيارات نقل المسافرين		
- السيارات المهيأة لنقل الأشخاص أقل من 9 مقاعد .	4000	2000
- حافلات من 9 إلى 27 مقعد .	6000	3000
- حافلات من 28 إلى 61 مقعد .	10.000	5000
- حافلات أكثر من 62 مقعد .	15.000	7000

سيارات سياحية وسيارات سياحية مهيأة كسيارات خفيفة ذات قوة .	أقل من 03 سنوات	بين 3 و 6 سنوات	بين 6 و 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
	1500	1000	700	300
- حتى 6 أحصنة بخارية.	3000	2000	1500	1000
- من 6 إلى 9 أحصنة بخارية.	8000	4000	3000	2000
- من 10 أحصنة بخارية فأكثر.				

المصدر: المادة 300 من قانون الطابع ، 2008 .

يذهب ريع هذه التعريفة الى الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80 % والى الدولة بنسبة 20% ،هذا بعد خصم عمولة للمصالح المكلفة بتحصيلها (قباضة الضرائب ، البريد والمواصلات) ،ويستفيد المكلف بلاصقة مقبل هذه الضريبة تسمح له بالتنقل بمركبته.

12. الضريبة الإيّكولوجية :

هي من الموارد المستحدثة ، ظهرت مع بدايّة تنامي الاهتمام بالجانب البيئي و المحافظة عليه من منطلق استمرارية المصادر الطبيعية المحلية ، والحفاظ على الوسط – جو، يابسة وبحر - الملائم للعيش الصحي للمواطن على جميع المستويات ، وقام المشرع الجزائري بجرد هذه الضريبة في مجموعة من الرسوم لحصر جوانب التلوث البيئي في البلاد انطلاقا من تجارب دولية سابقة ،وخلفية صناعية وطنية متهدعة :

جدول رقم 11 :الرسم الإيّكولوجي

	طبيعة الرسم	مبالغ الرسم
1	رسم الحث على عدم تخزين النفايّات الصناعات الخاصة أو الخطيرة	10500دج/طن
2	رسم الحث على عدم تخزين النفايّات المرتبطة بنشاطات لعلاج بالمستشفيات والمستوصفات	24000دج
3	الرسم الإضافي على تلوث المناخ ذي المصدر الصناعي على كميات المتجاوزة للقيم الحدية و تضرب التسعيرة في معامل X محصور :1 ≥ X ≥ 5 حسب قيمة التجاوز للحدود القاعدية	X
4	الرسم الاظافي المتعلق بالمياه ذات المصدر الصناعي وتضرب في معاملX محصور : 1 ≥ X ≥ 5 حسب قيمة التجاوز للحدود القاعدية	X

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من :شريف رحماني ، أموال البلديات الجزائرية،دار القصبة:الجزائر،2003،ص ص69-76 .

الجدول يشير إلى مجموعة من الرسوم الرادعة و المثبطة للإفراط في تخريب الوسط ، والواقع أن لها ما يبررها بشكل عميق خاصة على الجانب البيئي الذي يمثل محور الاستدامة للموارد، فهو بذلك يرمي – المشرع – إلى تغيير سلوك الصناع و أصحاب المخازن، والقائمين على عمليات تكرير النفايات مهما كأن نوعها.

13. الرسم النوعي على المحروقات والمواد الصيدلية:

تنص المادة 241 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 1997 على أن [1]" يحصل لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية حق نوعي على البنزين الممتاز والعادي وغاز أويل الزيوت وكذا المواد الصيدلانية" وقد حُددت النسبة في المادة243 من نفس القانون[2] بـ :

- ✓ بنزين عادي 0.51%؛
- ✓ بترول وزيوت2.55%؛
- ✓ غاز أويل0.637%؛
- ✓ منتوجات صيدلأنية2.55%؛

14. رسم الحفلات :

اقر هذا الرسم بموجب أحكام المادة 106 من الأمر 65-320 المؤرخ في 31-12-1965 المتضمن قانون المالية 1966 ،و تم تعديله بالمادة 36 من قانون المالية 2001 المؤرخ في 24-12-2000 على النحو التالي "يدفع مبلغ هذا الرسم المثبت بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا و ذلك قبل بداية الحفل".

وفي نفس المادة جاء تحديد التعريفة كما يأتي:

- ✓ من 500إلى 800دج عن كل اليوم، عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء؛
- ✓ من1000إلى1500دجعن كل يوم ،إذا امتدت مدة الحفل إلى ما بعد السابعة ليلا؛

15. الرسم على الزيوت والأطر المطاطية :

تم تأسيس هذين الرسمين بموجب القانون رقم 05-16 مؤرخ في 13-12-2005 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006

أولا: رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم[1]:

نظرا لحجم الزيوت التي يتم طرحها سواء مباشرة أو غير مباشرة على مستوى محطات البنزين والتشحيم الفوضوي والتي تشكل مصدر مهم للتلوث وكذا ارتفاع تكلفة معالجتها (تقدر تكلفة المعالجة ب10500دج/طن سنويا) نصت أحكام قانون المالية لسنة 2006 على تأسيس رسم الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم ويقدر ب12500 عن كل طن مستورد أو مصنع في التراب الوطني والتي ينجم عن استعمالها زيوت مستعملة وتوزع مداخيل هذا الرسم كما يلي:

[1] الجريدة الرسمية ،ع113 ،المتضمن قانون المالية 1997 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 .

[2] الجريدة الرسمية، ع113 ،المتضمن قانون المالية 1997 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996.

[1] الجريدة الرسمية، ع 84 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، المؤرخ في 24-12-2005.

- 35 % لصالح البلدية ؛
- 15 % لصالح الخزينة العمومية ؛
- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

ثانيا: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة أو مصنعة محليا[2]:

يهدف إلى دعم الإجراءات المتعلقة بالجباية البيئية خصوصا تلك المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2002 ،أسس قانون المالية لسنة 2006 رسم سنوي على الأطر المطاطية الجديدة والمستوردة أو المصنعة محليا محددة كما يلي:

- 10دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة .
- 5دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة .

تخص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث كالتالي :

- 25% لصالح البلدية ؛
- 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي ؛
- 15% لصالح الخزينة العمومية ؛
- 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

المبحث الثالث : واقع الجباية المحلية في الجزائر

أن الجباية المحلية تشكل أهمية بالغة باعتبارها تشكل أكبر قدر من الإرادات في ميزانية الجماعات المحلية وهي بذلك تساهم في دعم المسار التنموي بها، لكن إذا جئنا إلى الواقع نجد عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تمكين الجباية المحلية من تحقيق الدور المنوط بها، وبلوغ أهدافها وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل والبحث عن الحلول التي من شأنها تصحيح الاختلالات الراهنة.

المطلب 1 :تحديات الجماعات المحلية في الجزائر

عمل المشرع الجزائري منذ الاستقلال إلى بناء قاعدة فعالة تشكل الوعـــــاء الأمثل لاحتواء المواطن و حاجاته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية من خلال قاعدة قانونية متسلسلة زمنياً تجسدت في عدة دساتير و أوامر على أعلى المستويات ،وكأن قانون البلدية (90-8) و قانون الولاية (90-9) نقطة تحول في تحقيق مفهوم دور الدولة ، وتصريحاً واضحاً للامَرَكزة الإدارة و رفع مستوى مشاركة المواطن في التنمية الوطنية الشاملة ، وذلك كان في إطار سياسة التوجه للاقتصاد الحر و الانفتاح على السوق- جسده صراحة دستور 23-02-1989 - إلاّ أنه وبعد ظهور التعددية الحزبية، تراجع دور البلدية و الولاية في مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري و أصبحت تعاني أزمة تسيير مادي و عقلاني و استراتيجي في ظل جملة من المشاكل و الظروف:

أ- **البيروقراطية المركزية** :تعاني الجماعات المحلية من سوء تسيير فاضح لا يرقى حتى إلى أدنى مستويات التحضر المدني و التكنولوجي رغم محاولات عدة لتحسين مستوى الخدمات، و هذا يعود لهيمنة

[2] الجريدة الرسمية، ع 84 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، المؤرخ في 24-12-2005.

البيروقراطية المركزية، وسلب الجماعات المحلية استقلالها الإداري رغم القوة التشريعية التي تتمتع بها من خلال العمليات الانتخابية ، وما وكّل لها من مهام في القانون و كأن لهذه البيروقراطية وقع بالغ للقطيعة بين السلطة المحلية و البيئة المجتمعية لها، و كانت السبب في التأثير السلبي على ثقة المواطن وممثله في المجالس الشعبية ، وأنحصر دور الجماعات المحلية - في نظر المواطن – إلا في تنفيذ توجيهات السلطة المركزية[1] .

ب- **تفشي ظاهرة الفساد الإداري و السياسي:** يعزى سوء التسيير الإداري الذي تشهده الجماعات المحلـية إلى استفحال ظواهر الفساد المختلفة كالرشوة والمحسوبية والاختلاسات و استغلال النفوذ و الانحرافات السلوكية و التزوير في الوثائق الرسمية ، وما زاد الطين بلة هو تعميم التسيب الإداري عل سلم درجاته ، وأصبحت الإدارة الجماعات الإقليمية تتخبط بين بيروقراطية السلطة وفساد الإدارة المحلية، ولقد صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر لسنة 2012 حسب مؤشر الفساد (cpi)في الرتبة 105دولياً و الرتبة 9 عربياً من خلال سلّم مقسم من 0 إلى 100 درجة و كأن معدل الجزائر 34 [2]

ت- **غياب الرقابة الإدارية والمالية:** الجماعات المحلية في علاقة رأسية بأجهزة الدولة ، فهذه الأخيرة تمارس لرقابة الإدارية و المالية عليها ، وهذا في الواقع لا يمس استقلالية البلدية و الولاية ، إلا أن غياب الرقابة في الجزائر اثر حتى على فلسفة المصطلح في حد ذاته، حيث أنحصر مدلول مفهومه على مراجعة السجلات الأجهزة الإدارية و المالية و استهداف الأخطاء الإحصائية إن وجدت ، وغاب عنها روح و مشروعية الالتزام بالتنفيذ، وحاد المصطلح عن هدفه الأساسي و هو تحديد كفاية المشاريع والبرامج في تحديد أهداف الخطط الاقتصادية للدولة وهو ما يعرف بفقدان الرقابة للأداء[3].

ث- **ضعف التأطير الوظيفي و التكوين :** تواجه الإدارات المحلية في دول النامية عموماً اختلالات كثيرة في المجال الموارد البشرية، و الجزائر كدولة نامية تعاني من هذا الجانب خاصة تدني المستوى التعليمي في إداراتها وافتقاره إلى أدنى مستويات الأكاديمية، ويعود هذا إلى[4]:

- الرواسب الإدارية الاستعمارية "هيمنة جيل الحقبة الاستعمارية على إدارات الجماعات الإدارية في الجزائر" مما أضفى جموداً على تسييرها لفترة غير قصيرة، إلى جانب افتقادها لأدنى مستويات التكنولوجيا؛
- طموح الشباب الجامعي يبتعد تماما عن شغل مناصب روتينية في إدارات الجماعات المحلية؛
- عدم قدرة المنظومة التعليمية وحتى الجامعية على تكوين وإعداد إطارات كفؤة في هذا المجال؛

الجدول التالي يوضح نسبة التكوين في إدارات الجماعات المحلية

جدول رقم 12 :نسبة التكوين في الجماعات المحلية (1999)

الجماعات المحلية	لا يتحكمون في النصوص القانونية	انعدام التكوين	أشغال روتينية	غير كفء
إطارات الولاية	%51	%67	%58	%38
إطارات البلدية	%46	%58	%60	% 37

[1] انظر: ناير بن رقية، الجماعات المحلية في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، مداخلة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع و التحديات، جامعة البليدة 17-18 ماي 2010 ،ص 9 .

[2] منظمة الشفافية الدولية ،التصنيف متوفر على الموقع :www .transparency.org تاريخ الولوج للموقع 27-11-2013.

[3] انظر: حامد عبد المجيد دراز ،رمزي سلامة ، المالية العامة، الإسكندرية، 1991،ص ص163-179.

[4] انظر: ناير بن رقية ،نفس المرجع السابق ،ص 10.

Source :CENEAP ,Evaluation des besoin en formation des C .L ,Rapport d' étape N°2 ,document intérieur , 11/1999 ,P 26 ,non publier

أن القراءة الأولى للجدول تبين أن إدارة الجماعات المحلية مبنية على أعمال روتينية بما يراوح 60% وهذا يؤكد جمودها و عدم تأثرها بالمحيط الدولي و ما يشهده من تغيرات ، ويعطي تبريرا في ذات الوقت للنسب الأخرى ، فمقدار قلة الكفاءة يفوق الثلث 1/3 من مجموع المستخدمين نظرا لجمود الأعمال الإدارية و انحصارها في نسق واحد ،كذلك نلاحظ القطيعة بين المشرع و الموظف في فهم النصوص التشريعية حسب النسبة التي تقارب النصف ½ في متوسطها من مجموع المستخدمين .

والجدول ا لموالي يلقي الضوء على المستوى التعليمي لمستخدمي الولاية ، الدائرة و البلدية لسنة (2000)

جدول رقم 13: المستوى التعليمي لمستخدمي الولاية، الدائرة و البلدية على المستوى الوطني

المستوى الدراسي	القطاع الإداري	القطاع التقني	آخر	المجموع	النسبة
يجهل القراءة والكتابة	7360	38146	2353	47859	38.99%
المستوى الابتدائي	9147	22581	1241	32969	26.86%
المستوى المتوسط	15702	5066	308	21076	17.17%
المستوى الثأنوي	13761	1604	41	15406	12.55%
تقني/مهندس تطبيقي	655	1551	26	2232	1.82%
ليسأنس	1871	59	7	1937	1.58%
مهندس دولة	194	459	4	657	0.54%
مهندس معماري	32	238	1	271	0.22%
بيطري	35	38	1	74	0.06%
شهادات أخرى	243	29	1	273	0 .220%
المجموع	49000	69771	3983	122754	100%

المصدر: بن شعيب ن ،شريف م، مرجع سبق ذكره، انطلاقا من : CENEAP, Etude sur l'encadrement de W .D.C, juillet 2000.

الجدول تصريح على العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي و نسب المستخدمين في إدارة الجماعات المحلية ، حيث نلاحظ أن نسبة الأميين هي أعلى نسبة إذ تقارب 40% ،كما تسيطر هذه الفئة على الجانب التقني للإدارات المحلية بنسبة 31%، وإذا أضفنا ذوي المستوى الابتدائي فتقارب 50 % وأن دل هذا عن شيء فيدل على غياب الإبداع التقني بسبب غياب المهارة الأكاديمية على الأقل ،بينما في الجانب الإداري فالملاحظ هيمنة المستخدمين خريجي المدرسة الجزائرية أيّ ما اقل من المستوى الثانوي بنسبة78,80 % مقابل 5,69 % لخريجي الجامعات ، وهذا الفارق الكبير يعبر عن واقع إدارة الجماعات المحلية.

الجدول الموالي يظهر توزيع مستخدمي إدارة الجماعات المحلية مقارنة بمستخدمي الإدارة العامة في الجزائر (2009) وذلك حسب مستوى الكفاءة

جدول رقم 14 : توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب مستوى الكفاءة وطنيا لسنة 2009

توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب القطاعات	العدد	النسبة	الإطارات		أعوان التحكيم		أعوان التنفيذ	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإدارات المركزية	245866	14 .81	33640	13.68	71474	29.07	140752	57.25
المصالح غير المركزية	818595	49.31	193713	23.66	370274	45.23	254608	31.10
إدارة البلديات	201113	12.11	15493	7.77	13747	6.84	171873	85.46
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري	324527	19.55	62457	19.25	106025	32.67	156045	48.08
المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي الثقافي المهني	70015	4.22	62457	55.47	8788	1255	22391	31.98
المجموع	1660116	100	38836	20.73	540308	34.34	745669	44.95

المصدر: بن شعيب ن، شريف م، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

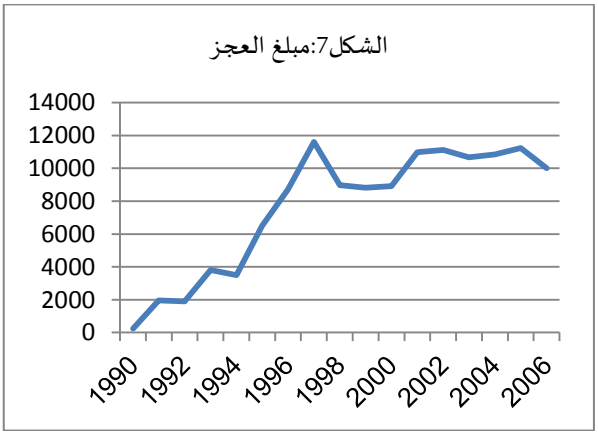
من خلال النسب المحققة في الجدول أعلاه نلاحظ فقر إدارة البلديات من الإطارات*[1] الأكاديمية التي تمثل روح الإبداع فيه بـ 7,7% مقارنة بالإدارات الأخرى ، ونفس الشيء بالنسبة لأعوان التحكم**[2] حيث نسجل اضعف نسبة من هذه الفئة في الإدارات المحلية بين بقية القطاعات الإدارية بـ 6,84% ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن نسبة أعوان التنفيذ***[3] بلغت أعلى معدل بالنظر إلى نسب الإدارات الأخرى بـ 85,46% وهذا راجع لطبيعة الوظيفة في حد ذاتها.

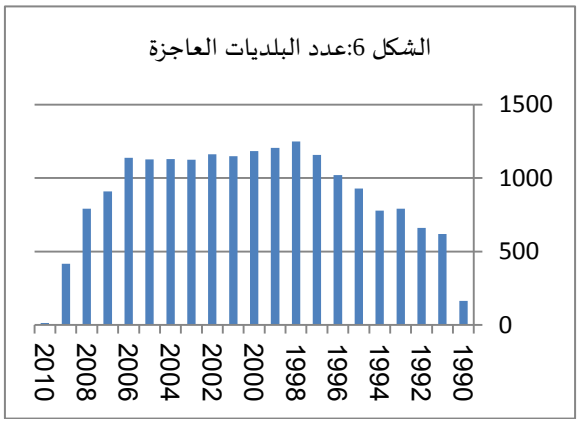
نستنتج من هذه المدلولات ضعف الإدارة الجماعات الإقليمية وانغماسها في العجوزات المتتالية حتى وصلت إلى 1138 (2006) بلدية عاجزة ماليا من أصل 1541 ، كل هذه المعطيات تؤكد عدم استجابتها لمتطلبات الإدارة المحلية الحديثة فما بالك بالتطلعات .

المطلب 2 :تقييم الوعاء الجبائي المحلي من حيث التحصيل و الفعالية:

الفرع الأول: عجز ميزانية الجماعات المحلية

أن العجز المستمر الذي تعاني منه موازنات اغلب الجماعات المحلية أنعكس و بشكل مباشر على مستوى التنمية المحلية في البلاد ، ويعود هذا الخلل أساسا إلى محدودية الإرادات المالية المحلية من جهة ، وعبء الديون التي تثقل كاهل هذه الجماعات الإقليمية، والبيانان التاليان يوضح عدد البلديات العاجزة في الجزائر ومبلغ العجز خلال الفترة 1990- 2006.





المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 3 ،ومخرجات النظام Excel إصدار 2007 .

يظهر من الشكل (5) التزايّد المتسارع لعدد البلديات العاجزة في الفترة حيث بلغ أزيد من 400 بلدية خلال العامين 90-92 ثم تباطأت الزيادة نسبياً -لكن مستمرة -إذ بلغت 600 بلدية تعاني العجز بين 92 -98 ،بعد هذه الفترة شهد عدد البلديات العاجزة ثباتاً في حدود [1249 -1138]، هذا الثبات يدل على استمرارية العجز جرّاء سلبية التقسيم الإداري الموسع و غير المدروس خاصة من حيث الموارد المحلية، هذه الزيادة تتناغم طردياً مع مبالغ العجز لموازين هذه البلديات وهو ما يبرزه الشكل(6) ، حيث بلغ العجز فارقاً معتبراً بلغ 11350 ألف دج في الفترة 90-97 ليشهد انحداراً طفيفاً وصل إلى 8912 ألف دج، ليعاود الارتفاع للفترة المتبقية بمتوسط حسابي قارب 10807الف دج.

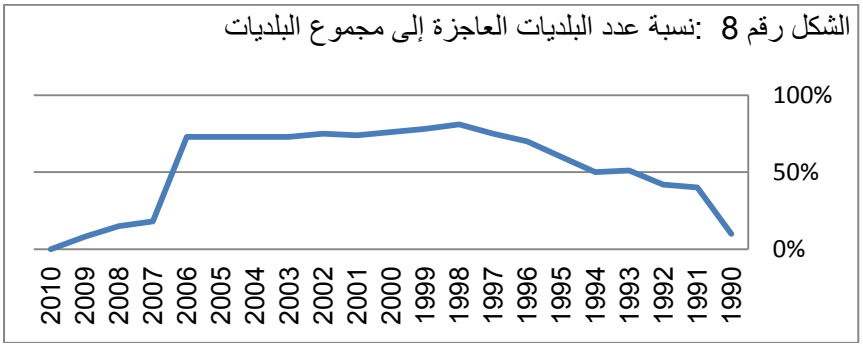
* [1] الإطار : هو الموظف الحامل لشهادة جامعية عالية أو ما يعادلها من شهادة الكفاءة ،له القدرة على التصور وفهم النصوص و تفسيرها

* [2] عون التحكم :موظف مؤهل حامل لدرجة المعاون الإداري "كاتب إداري ،ملحق إداري ،تقني سام".

*[3] عون التنفيذ: عون يمارس نشاط جزئي لا يتطلب كفاءة. عن مقلة ل بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث 10/2012 ،ص 166.

والشكل(8) الموالي يوضح النسبة المئوية لزيادات عدد البلديات العاجزة ميزانياً مقارنة بالمجموع الكلي لبلديات الوطن ،وهذه النسب ذات دلالة أكثر عن مدى سوء الوضع عندما يصل التقدير إلى 73,84% من البلديات العاجزة سنة 2006 ،

الشكل رقم 8 :نسبة عدد البلديات العاجزة إلى مجموع البلديات



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 3 ،ومخرجات النظام Excel إصدار 2007 .

واستكمالاً للفترة التي أعقبت 2006 فقد شهدت الجماعات المحلية تحسناً ملحوظا في ميزانياتها وهذا ما أوضحه وزير الداخلية في رده على سؤال شفوي لأحد نواب المجلس الشعبي الوطني يتعلق بإصلاح الجباية المحلية أن هذا العجز أنتقل من 1138بلدية عاجزة سنة 2006 إلى 417 بلدية في 2009 ومن ثم أنخفض هذا العجز من 10,5 مليار دينار إلى 3,3 مليار دينار لنفس الفترة.وأرجع الوزير العجز المالي للبلديات إلى العديد من العوامل والظروف من بينها تمركز النشاطات الاقتصادية في موقع واحد مما أدى -- كما قال -- إلى "توزيع غير متساوي للوعاء الضريبي" بالإضافة إلى "المديونية المتكررة للجماعات المحلية بالرغم من عمليات التطهير المتتالية" علاوة على "ضعف مرد ودية الأملاك المحلية التي لا تتجاوز 7 بالمائة من الموارد المحلية للجماعات المحلية، كما ساق في ذات السياق عاملا آخر يتمثل في ضعف الموارد البشرية المحلية وانعكاساتها السلبية على عصرنة تسيير المرافق العامة والموارد المتوفرة بصفة عقلانية [1]،وجاء على لسان مدير المالية بوزارة الداخلية في توضيح له في منتدى المجاهد، أنه يستبعد تسجيل أيّ عجز في ميزانية البلديات خلال هذه السنة، مشيرا إلى أن السنة الماضية 2010 سجلت 14 بلدية عاجزة وبخصوص مجموع العجز المسجل على مستوى 14 بلدية عبر القطر الوطني في السنة الماضية والمقدر ب135 مليار دينار، أكد المسؤول أنه تمت تغطيته بفضل الاستعانة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية[2]

الفرع الثاني :تطور حصيلة الجبائية المحلية

من المتفق عليه أن الجبائية المحلية هي المورد الأساسي لميزانيات لجماعات المحلية، وهي الخلفية التي تنطلق منه مشاريع التنمية المحلية، فليس من الغريب أن نتساءل عن تطورها في الفترة السابقة و نجري لها تقييما بسيطا يعكس الوجه الحقيقي لفعاليتها بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة .

[1] تصريح وزير الداخلية السيد ولد قابلية لوكالة الأنباء الجزائرية نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم : 14 - 10 - 2010 http://www.aps.dz ومتوفر على الرابط : http://www.djazairess.com/aps/91034

[2] اجاوت م ،"مدير المالية بوزارة الداخلية يؤكد بخصوص الجباية المحلية البلديات لن تعرف عجزا ماليا في 2011 "مقال صحفي نشر في جريدة المساء يوم 22 - 05 - 2011 ، متوفر على الرابط:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/47469 تاريخ الاطلاع 2013/12/1.

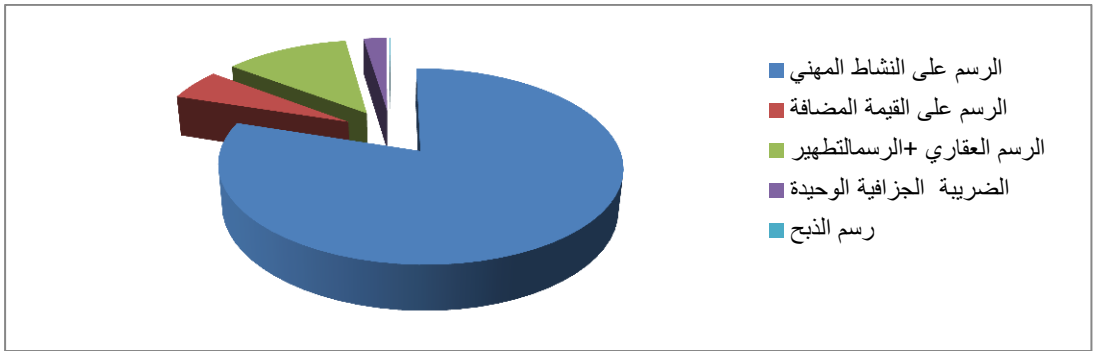
جدول رقم 15 :تطور حصيلة جباية أهم الرسوم و الضرائب المحلية للقترة 2006-2010 الوحدة دج

السنة / الضريبة	2006	2007	2008	2009	2010
الرسم على النشاط المهني	69495169184	75036848073	95059420629	120502774273	132442049307
الرسم على القيمة المضافة	31626167621	37061722210	60339578547	10318645827	9030012794
الرسم العقاري +الرسم التطهير	1571071896	1907585373	1612722786	1307733438	20267678158
الضريبة الجزافية الوحيدة	/	/	2908955952	3963543034	3776808418
رسم الذبح	225718571	206203361	169961069	162437503	166540321

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره ، ص 104-116,

من النظرة الأولى لأرقام الجدول نلاحظ الزيادات الطفيفة على مستوى مجاميع الجباية المحلية هذا النمو لا يعكس أبداً فاعلية الاقتطاعات مقارنة بالحركية الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال نفس الفترة، من جهة أخرى نستقرئ الفروق الكبيرة بين مساهمات هذه الرسوم في مجمل الاقتطاعات المحلية ،حيث نلاحظ هيمنة الرسم على النشاط المهني بمتوسط نسبة قدرها 57% من مجوع الإرادات، يليها الرّسم على القيمة المضافة – الذي يشهد زيادات معتبرة -بما يقارب 36% أما بقية الرسوم فتتراوح متوسطات نسبها بين 1,7% للضريبة الجزافية الوحيدة و 1,1% لرسم التطهير و الضريبة العقارية، أما نسب الرسم على الذبح فهي ضئيلة جداً ، يقابله الاقتطاعات الأهم من طرف الدولة أو توزيع الحصيلة الضريبة على الجماعات المحلية و FCCL و هذا ما يبين القصور الكبير في متابعة و تحصيل هذا المورد الهام، وللتوضيح أكثر نرسم الدائرة النسبية لسنة 2010 ونوضح وزن بعض الرسوم في الجبائية المحلية

شكل رقم9: توزيع نسب الرسوم المحلية بالنسبة لمجمل الجباية المحلية لـ 2009-2010



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من إحصائيات الجدول 15 ومخرجات Excel إصدار 2007 .

دور صندوق المشترك للجماعات المحلية في سد العجز الموازني للجماعات المحلية:

واجه الصندوق المشترك هو الآخر ظاهرة العجز الموازني لما يواجهه من عراقيل أهمها توجيه أكثر من 50% من موارده إلى تمويل نفقات الحرس البلدي [1]، وانحصار موارده بعد إلغاء ضريبة الدفع الجزافي التي كان يستأثر بحصة الأسد 70% وهذا في ظل تزايد عدد البلديات العاجزة[2] ، و الجدول التالي يبين مساهمة FCCL في سد عجز البلديات للفترة 1986-1999 (ألف دينار)

[1] سعودي محمد، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ،جمعة الشلف ، 2007، ص 258.

[2] بن شعيب ن، شريف م،مرجع سبق ذكره ،ص 154.

جدول رقم 16: مساهمة FCCL لسد العجز في موازين البلديات للفترة 1986-1999

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ المساعدات	نسبة التغطية
1986	52	31000	31000	100%
1987	63	76000	76000	100%
1988	96	108000	108000	100%
1990	164	250000	250000	100%
1991	620	1963510	1963510	100%
1992	660	1904343	1904343	100%
1993	792	3804773	3804773	100%
1994	779	3500000	2871645	82,04%
1995	929	6500000	4900573	75,40%
1996	1090	8730000	6711002	56 ,87%
1997	1159	11600000	800000	68,96%
1998	1249	16173000	896800	55 ,45%
1999	1207	15613000	8824000	56 ,55%
2000	1184		9000000	-
2001	1150		11000000	-
2002	1162		11000000	-
2003	1126		11000000	-
2004	1128		11000000	-
2005	1127		11200000	-
2006	1138		10500000	-
2007	919	-	9400000	-
2008	791	-	8180000	-
2009	417	-	3309000	-

المصدر: (1986-1999) بن شعيب ن،شريف ناصر، مرجع سبق ذكره، عن :

CENEAP : « Refonte du system fiscal »,Alger 1997 document interne. Non publié, p :38

(2000-2009) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر-واقع و أفاق-،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011،ص140.

يبين الجدول المساهمة الفاعلة للصندوق المشترك للجماعات المحلية في الفترة 86-93 حيث كانت تغطية العجوزات بنسبة 100% ، وابتداء من سنة 94 تراجعت نسبة التغطية إلى حدود 82% لتتوالى انخفاضات هذه النسبة لتصل سنة 1999 إلى 56,5 %، يعزى هذا التراجع إلى الدور الذي يمثله FCCL في التشريع الجزائري ، وإلى عدم قدرته على تحمل عبء العجوزات المتزايدة في موازين البلديات إضافة إلى نفقات الحرس البلدي ،يمكن إحالة ذلك إلى الوضعية الصعبة التي عرفتها البلاد وما تمخضت عليه من مصاريف إضافية، ومن ناحية أخرى تدهور الحالة الاقتصادية بعد انهيار سعر البترول ،و أصبحت الجزائر تتخبط في الديون على المستوى المحلي والدولي، فضلا عن الفراغ السياسي الذي أنعكس سلباً على البيئة الاجتماعية و ما أنجر عنه من سوء تسيير وفساد علني .

بينما بعد دخول الألفية الثالثة ودخول الجزائر لمرحلة جديدة تمثلت في ظهور بوادر الفسحة المالية اثر ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة، والاستقرار السياسي و الأمني، مما أنعكس ايجابيا على المستوى المحلي إذ انخفض عدد البلديات العاجزة إلى 1184 بلدية سنة 2000 ليستمر هذا الانخفاض ولو بشكل متذبذب حتى سنة 2006 فيصل إلى 1138 أيّ بـ69 بلدية عن 1999، ويسجل أقصى انخفاض في عدد البلديات العاجزة على المستوى الوطني سنة 2009 بـ417 بلدية أي بنسبة 33% عن سنة 1998 أين سُجلت أعلي نسبة عجز ،كذلك نلاحظ أن هذا العدد يمثل نسبة 27% من العدد الكلي للبلديات بعدما فاق العجز ثلثي عدد البلديات(3/2)، ويرجع هذا التحسن إلى سياسة الدولة في هذه المرحلة المعتمدة على برامج الدعم التنموية وفك ديون الجماعات المحلية لإعطاء نفس جديد للحركة التنموية في البلاد هذا النهج جسدته مبالغ التغطية من طرف FCCL المتزايّدة نسبياً حتى سنة 2005 بمبلغ 11200000الف دج للثبات النسبي في عدد البلديات العاجزة، ثم تعود هذه المبالغ للانخفاض تدريجياً بسبب انحصار عدد البلديات العاجزة في عدد قليل نسبياً.

الفرع الثالث: مساهمة الجباية المحلية في الجباية العادية

أن مدى نجاعة مبدأ اللامركزية يمتد إلى فعالية مساهمة الجباية المحلية كنسبة في الجباية الكلية للوطن وهو ما يعبر عنه في أدبيات المالية العامة بالأهمية المالية للجباية المحلية ،و في الجدول التالي نستعرض نسبة الجباية المحلية إلى الجباية العادية .

جدول رقم 17 : الأهمية المالية للجباية المحلية خلال الفترة 1996-2007 (مليون دج)

	الجباية المحلية	نسبة النمو	الجباية العادية	النسبة
1996	70121	-	600290	24.13%
1997	72473	3.35	334600	21.66%
1998	78591	8.44	343241	22.9%
1999	85259	8.44	380100	22.43%
2000	91594	7.43	425840	21.51%
2001	94329	2.98	411380	22 .93%
2002	92649	1.78	438850	21.11%
2003	90924	1.86	475890	19.11%
2004	98134	7.92	532300	18.44%
2005	105072	7.07	596930	17.60%
2006	112185	6.76	610770	18.37%
2007	112540	0.32	676116	16.65%

المصدر: وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ،مديرية العمليات الجبائية.

خانة النمو من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول

يمكن قراءة الآتي من الجدول :

- ✓ الجبايه المحلية تشهد زيادة و تطوراً بشكل ايجابي وأن كان طفيفاً بمتوسط حسابي للزيادة يراوح 3856 م دج، بالمقابل شهدت الجباية العادية زيادات مضطردة ابتداء من سنة 1998 بمتوسط حسابي يقارب ضعف المتوسط الأول 6893 م دج.
- ✓ عرفت نسبة نمو الجباية المحلية تذبذباً حيث شهدت ارتفاعاً في السنوات 97-98-99 وتصل إلى أعلى نسبة 8,44% ،لينخفض بشكل حاد في الفترة 2001-2003 حتى 1,86% ثم يعاود الزيادة سنة 2004 وما بعدها؛ وفي سنة 2007 قارب هذا النمو الانعدام دالاً على ثبات الحصيلة.
- ✓ شهدت نسبة الجباية المحلية إلى الجبائية العادية استقراراً تمركز في النسبة 22% ،ثم بدأت هذه الأهمية في التراجع مع دخول الألفية الثالثة بمعدل قارب 1.5% ؛

و إجمالا يمكن أن نرجع تراجع أهمية الجباية المحلية بالنسبة للجباية العادية إلى إلغاء بعض الرسوم وإدماج البعض الآخر واتساع الحاجة المالية للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من واقع للمالية المحلية في الجزائر يمكن أن نظيف العوائق التالية التي تعرقل مسيرة تمويل التنمية المحلية.

1-1 نقص الإمكانيات المادية: لا يختلف اثنان في أن الظروف العمل للإدارات خاصة منها الجبائية تفتقد إلى مقومات النجاعة التي تجعل ظروف العمل فعالة و ذات مرد ودية . فنقص الأجهزة والوسائل المتطورة التي تسمح بجمع المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات ،و تعجيل الإجراءات يشكل حافزا للقيام بالرقابة الجبائية اللازمة[1]

2-1 تعقيدات الإجراءات التنظيمية الإدارية : وهذا يدخل في باب البيروقراطية الإدارية التي تعيشها الإدارة الجزائرية وهو ما يشكل ذريعة لاستفحال مظاهر التهاون و التهرب الضريبي من طرف المكلف.

3-1 التهرب الضريبي والغش الضريبي[2] :يلزم القانون الأشخاص بأداء واجباتهم الضريبية و المتمثلة في أداء المكلف مبلغ الضريبة ، إلا أن المكلف قد يحاول التهرب من دفع الضريبة الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من المبالغ التي تستحقها[3] ويعزى ميول الأشخاص إلى التهرب الضريبي:

- البيروقراطية الإدارية؛
- اللا عدالة في تطبيق الإجراءات الجبائية؛
- عدم التشدد في فرض العقوبات على المتهربين من دفع مستحقاتهم؛
- ضعف مساعي جهود نشر الوعي الضريبي بين المواطنين؛

4-1 صعوبات مرتبطة بالتشريع الضريبي :يبقى التشريع الضريبي رغم تطوراته يفتقد إلى المرونة الكافية التي تغير من واقعه على الأقل في نظر المواطن الجزائري الذي ما يزال يعتقد أن الاقتطاعات الضريبية ما هي إلاّ عقوبة مسلطة عليه من طرف الدولة ،و من هذه الصعوبات [4] :

- تعقد التشريعات الضريبية وعدم استقرار النظام الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشاكل للمكلف تتجلى في عد فهمه للنصوص القانونية بسبب كثرة التعديلات ، التخفيضات والإعفاءات، الأمر الذي يزيد من حالات التهرب الضريبي؛
- تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف؛
- أن النظام الجبائي نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من المكلف ، وهذا ما يزيد من التهرب الضريبي

---

[1] حميد بوزيدة جباية المؤسسة –دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة على القيمة المضافة- ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007،ص 124.

[2] التهرب الضريبي :وهو ان يسعى الملزم بالضريبة إلى التخلص منها رغم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة فيعمد إلى التخلص من عبئها دون ارتكاب أي مخالفة قانونية. انظر ، علي زغدود، اللمالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011، ص ص 209-210.

الغش الضريبي :يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكات والممارسات التي تتم بهدف التحايل و تجنب أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون. محمد عباس محرزين مرجع سبق ذكره،ص170.

[3] علي زغدود ، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص209.

[4] حميد بوزيدة ، نفس المرجع ،ص44 .

1-1 **صعوبات متعلقة بالأوعية الضريبية :** وتتمثل في [1]:

- عدم وجود رؤية واضحة و مستقرة لهذه الأوعية ، من حلال الإعفاءات ، التقليص ، التنوع الفسيفسائي لعدد الرسوم وطرق تصفيتها ،مما يصعب التحكم فيها خاصة و أن الجماعات المحلية تفتقد إلى التأطير المناسب و المتخصص.
- عدم التكامل بين توسيع الأوعية وتنويعها، في المقابل غياب كلي للتحكم في الإحصائيات الدقيقة التي تكشف الحجم الفعلي لهذه الأوعية، رغم توفر الجماعات المحلية على وسائل وآليات تحقيق ذلك؛
- الاختلال التباين بين حجم الأوعية المحلية بين لمناطق المختلفة للوطن نتيجة لعدم الترابط و التكامل جهوياً ومحلياً للأنشطة الاقتصادية و التجارية و السياحية و غيرها؛

إضافة إلى هذه الصعوبات التي ذكرناها و التي ما فتأت تعرقل المسار التنموي المحلي في الجزائر قدمت السلطة الوصية من خلال وزارة الجماعات المحلية، معطيات للفترة التي أعقبت 2008،حيث بلغت الإرادات الجبائية الموجهة للجماعات المحلية في الجزائر خلال السنة المنصرمة 2012 حوالي 368 مليار دج أيّ تسجيل انخفاض طفيف مقارنة بالسنة السابقة.وفي سنة 2011 بلغت هذه الإرادات 337 مليار دج مقابل 349 مليار سنة 2010 و308 مليار سنة2009 .واظهر توزيع هذه الإرادات على الهيئات التي تمثل الجماعات المحلية وهي البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية احتكارا للبلديات خلال السنوات الأربعة الأخيرة وبالتالي بلغت التخصيصات الجبائية الممنوحة للجماعات الإقليمية القاعدية (البلديات)-البالغ عددها 1541 -بلغت 172مليار دج سنة 2012 مقابل 166 مليار سنة 2011 و 154 مليار سنة 2010 و 134 مليار دج سنة 2009 من جهتها بلغت الإرادات الممنوحة للصندوق المشترك للجماعات المحلية 123 مليار دج سنة 2012، وبالنسبة لسنة 2011 بلغت 102مليار دج أيّ تسجيل انخفاض مقارنة بسنة 2010 (130 مليار دج) و في سنة2009 (116)مليار دج، وبالمقابل سجلت الولايات اضعف حصة من التخصيصات قدرت ب73 مليار دج سنة 2012 مقابل 69 مليار سنة 2011 و 65 مليار دج سنة 2010 و 58 مليار دج سنة 2009[2].

[1] لسلوس مبارك، شخار نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص8 .

[2] كريم مادي، انخفاض الإيرادات الجبائية في الجزائر الموجهة للجماعات المحلية ،مقال منشور في النشرة الإخبارية" نقودي" بتاريخ 19.11.2013متوفرة على الموقع: http://www.nuqudy.com تاريخ الاطلاع 25-11-2013.

خلاصة الفصل الأول

بنمو وتطور مهـــــام ومسؤوليات الدولة، أصبحت اللامركزية الإدارية مطلبا لا يمكن الاستغناء عنه ، و أضحت الجماعات المحلية تمارس دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تكلف به السلطات المركزية، فكان من الضروري لهذه الهيئات أن تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هذا الأخير الذي يعني تأمين كل بلدية أو ولاية للموارد المالية الكافية التي تمكّنها من أداء الدور المنوط بها في تغطية نفقاتها المختلفة وتلبية متطلبات واحتياجات سكانها المحليين ودعم المسار التنموي على مستوى إقليمها وذلك بالاعتماد على جملة من المصادر أهمها الجباية المحلية، التي هي كل الضرائب والرسوم الموجهة للبلدية، الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية سواءً بصفة كلية أو جزئية -أين يكون للدولة نصيب منها-.

و هكذا فان الجباية المحلية تشكل أهمية بالغة باعتبارها تمول أكبر قدر من ميزانية الجماعات المحلية وتساهم بذلك في دعم المسار التنموي بها، لكن إذا جئنا إلى الواقع نجد عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تمكين الجباية المحلية من تحقيق الدور المنوط بها.

و لعل عدم فعالية النظام الجبائي الحالي الذي يتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار إضافة إلى عدم تماشيه مع متطلبات التطور الاقتصادي و الاجتماعي راجعة أساسا إلى نقص حصة الجماعات المحلية من الجباية المحلية إضافة إلى اختلال نظام التوزيع والتحصيل .

إن الضرائب هي مبالغ نقدية مقتطعة يساهم بها المواطنون في تمويل النفقات العمومية المحلية والتي تهدف للصالح العام كبناء المدارس وتعبيد الطرقات...إلخ ،ولذلك فمن الواجب توعية وتحسيس المواطنين بالدور الايجابي للضريبة ،وبأنها ليست مجرد عبئ مالي يفرض عليهم ، بل هي أسلوب حضاري يعود عليهم بالمنفعة العامة ويخدم شؤونهم ويساهم في تمويل التنمية المحلية.

أن التمعن في تركيبة الميزانية المحلية بالجزائر يسمح لنا بملاحظة التنوع في مواردها ، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويلها للتنمية المحلية ، ودورها في تحقيق التنمية باستراتيجية مستدامة لها، و هو ما سنقوم بالتطرق له في الفصل الموالي الذي نستعرض فيه الدور التنموي للجماعات المحلية .

الفصل الثاني

التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

لطالما ارتبط تعريف التنمية بالخلفية العلمية الأكاديمية ،و الاستراتيجيات النظرية للمدارس الاقتصادية ،وانطبع ذلك على سياسات التخطيط للحكومات المتعاقبة ، ففي كثير من الدول ترتبط التنمية بالتصنيع ، و ترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل هناك من يصفها بعمليات التمدن والتحضر و التوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية ، و من يراها مقترنة بالحفاظ على البيئة... إلخ .

هذا الاختلاف و التداخل الذي يميز مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه تهجين مفاهيمي للتنمية منسجم عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية ،ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المرجو و المناسب لها ، وبالمقابل، التنمية تركيزٌ على تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي .

إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها ،تتعلق بعمليات هادفة و مستمرة في بعديها الزماني و المكاني، و تراهن على التغيير الايجابي والمتجدد،و تنطوي في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه ماديا و معنويا بتغيير اتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم .

إن تشخيص التنمية المحلية المستدامة في الجزائر باعتبارها أداة أساسية لتحقيق فرص الحياة الكريمة ، وخلق بدائل اقتصادية تؤسس لرفاهية المواطن على مدى الأجيال مطمح إنساني جاد ،و هدف اجتماعي تصبو لتحقيقه جميع الحكومات.

وباعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة بأكبر معدلات ممكنة، فإنها بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، وهي لذلك تواجه إلى حد كبير مشكل محدودية الموارد اللازمة لتخفيف ضغط الطلب على الخدمات، ناهيك عن حاجتها إلى تحسين الأداء التنموي.

و لكي نلقي مزيدا من الضوء على موضوع التنمية سنحاول في هذا الفصل الاقتراب أكثر من مفهوم التنمية المحلية المستدامة ودور الجماعات المحلية في تجسيدها من خلال المباحث التالية :

- التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة؛
- مقومات التنمية المحلية المستدامة ؛
- تجربة التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وفي بعض الدول النامية و المتطورة؛

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي و الإقليمي يلمس التطور المستمر و الواضح لمفهوم التنمية وصفاً و محتوى، وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، و انعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[1].

المطلب1: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

نظراً لأهمية التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانيّة- سيما المتخلفة منها- فإنّ مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات ،والذي يأخذ بمضامين جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الاهتمامات الإنمائية، مما طرح على الصّعيد المؤسّساتي والفكري مفهوماً لنموذج إنمائي جديد.

الفرع الأول: التنمية، المعنى و المحتوى

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعاراً يُرفع في كل مناسبة ويُعلّق في كل منبر، وراح العلماء والباحثون من مختلف فروع العلوم والمعرفة يخوضون في منطلقاته وغاياته مما أعطى المصطلح صبغةً شمولية لجميع ميادين حياة الإنسان.

1. تعريف التنمية: تناولت العديد من المؤلفات مفهوم التنمية وأبعادها إلاّ أن الوصول إلى المعنى الدقيق لها والمقبول لكافة المهتمين كان بمثابة التحدي الأكبر للباحثين وصانعي السياسات، ما جعل البحث في الموضوع يتصف بالاستمرارية و التجدد ،وسنحاول أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية بشيء من التدرج في مستوياتها.

1.1التنمية لغةً:في معجم اللغة العربية المعاصرة[2] ،و من الناحية اللفظية جاءت التنمية كالتالي

نمَّى ينمّي، نَمِّ، تنميةً، فهو مُنمٍّ، والمفعول مُنمَّى :

•نمَّى إنتاجَه زادَه وكثَّره ، رفع معدَّله.نمَّى النّارَ: أشبع وقُودَها .نمَّى الأمرَ: طوّره " نمّى العلاقات بين البلدين - تنمية التَّعاون الدوليّ - شجّع التَّنمية الإقليميّة لمنطقة الخليج ، - نمَّى شركتَه / مواهبَه ."

•نمَّى ذاكرتَه : أنعَشها وقَوّاها " التَّمارين البدنيّة تُنمّي الجسمَ."

تشير المعاجم اللغوية في مجملها للمعنى اللفظي الصرف لكلمة تنمية، وهو الرفع والزيادة والوصول إلى المستوى الأعلى، و نلاحظ هنا إن المرادف الأقرب للمعنى هو "النمو" لاتصالهما بنفس المصدر نمَّى.

إلا انه من حيث المعنى اللغوي فيختلف المقصود بمفهوم التنمية عن النمو فمثلا في القاموس العربي مثلاً يقيم التفرقة بين المصطلحين ، فالنمو يُعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية[3] أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي انه فيها عنصر التعدد و الفعالية[4]،فالنمو يحتاج إلى إدارة قصيرة

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، صفاء للنشر و التوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 10.

[2] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008،

[3] فوزي عصام ، عدنان سليمان ، التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ،1995 ،ص 142 .

[4] محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية ، منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1998 ،ص 2 .

المدى منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة المشاكل الناجمة عنها، و المحافظة على المعدل المحقق و زيادته، والتنمية تحتاج إدارة طويلة المدى موجهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو[1] .

2.1 التنمية اصطلاحاً: اتسم مفهوم التنمية بالمرونة و التمحور عبر جميع مراحل الفكر الإنساني ، وازداد تخصصاً بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات خمسينات القرن الماضي ، بعد تزايد الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية نتيجة لتعاظم حركات التحرر في البلاد المستعمرة ، وانتشار جمعيات المناهضة للعبودية في بقاع العالم، وتركّزَ الاهتمام في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية : الفقر – التخلف – التبعية

يمكننا أن نسوق تعريف **"مائير وبالدوين** " (Meir & Baldwin)،اللذان يعتبران التنمية " كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[2]

و يمكن إدراج مفهوم (كندلبرجر KindleBerger) الذي يؤكد على أن التنمية هي عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمه في المؤسسات الفنية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها."[3]

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيتصور التنمية الاقتصادية في "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية."[4]

من خلال التعاريف السابقة يكن استنتاج التدرج المفاهيمي لمعنى التنمية ،فمن نظرة تقليدية ترى أن المقياس الاقتصادي البديل و الشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردي[5] - لذلك كان توجّه الاقتصاد نحو توليد وزيادة دورية في الدخل القومي أهم من معدلات النمو السكاني، إلى نظرة حديثة تؤكد أنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام و تتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلاً في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر[6] .

و بوجه عام فان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية فحسب بل تتضمن، أكثر من جانب، وتُفهم من أكثر من بعد، فضلا عن أنها نموذج يبلور التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والتوجهات العامة للعادات والمعتقدات.

---

[1] محمد فرحي ، محمد قويدري،" التنمية الاقتصادية في الإسلام" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة ،3-4 ديسمبر 2012، ص 42.

[2] . كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص.63

[3] حربي موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الطبعة الأولى 1993 عمان، الأردن، ص50.

[4] حربي موسى عريقات ، نفس المرجع السابق، ص51 .

[5] محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ،ط1 ،2010، ص33 .

[6] محمد صالح القريشي، نفس المرجع ، ص 36

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية عبر الفكر الاقتصادي

سنحاول تتبع تلك الاتجاهات إلى مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية والتعرف ولو بصورة موجزة عن ذلك التطور في المفهوم كما جرى عبر الفكر الاقتصادي حتى ندرك بدقة ومن منظور شامل عملية التنمية.

1. المفكرون التجاريون

شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر إلى السابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار "الميركانتيلية"[1*]،يعتقد التجاريون أن أساس الثروة يتمثل في تحصيل الموارد الاقتصادية المتوفرة-المعادن النفيسة-،لذلك يمكن القول بأن مفهوم التنمية عند هم تتمثل في نظرتهم إلى خلق فائض في الإنتاج من خلال التركيز على التداول الذي يحقق الوفرة في المعدن النفيس ، ويمكن ربط ذلك بمجموعة من السياسات والإجراءات من أهمها[2]:

أ-تدَخُل الدولة من خلال سياستها التجارية في تحقيق عملية التنمية بتشجيعها للأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير.

ب- يعتقد التجاريون أن نمو الإنتاج يتوقف على القوة العاملة في الدولة، ومن هنا فنمو السكان يعتبر عامل مساعد للنمو ومصدر قوة للاقتصاد.

2 المفكرون الطبيعيون

لقد كانت المسألة الأساسية التي طرحها الطبيعيون[3] فيما يتعلق بالبنيان الاقتصادي، تتمثل في كيفية زيادة الدخل الوطني انطلاقاً من مفهومهم للمصدر الأم – الزراعة -و يمكننا القول بان إشكالية التنمية عندهم تقوم على فكرتين[4] :

أ . فكرة الناتج الصافي أو الفائض في كميات الإنتاج عن تلك التي تكون قد استخدمت في عملية الإنتاج، فقد قام تحليلهم على أساس أن ذلك هو قوام الثروة ومنبع الرفاهية الاقتصادية، ولذلك بحثوا في الشروط والأوضاع التي تحقق أقصى ناتج صافي ممكن.

ب . فكرة دورية عملية الإنتاج التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الفائض، بحيث يمكن استمرارية العملية لفترات متوالية.

---

[1] التجاريون أو المركانتيليون يطاق المصطلح على جميع الكتاب الذين ساهمو في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية بلدان اوروبا الغربية (1500-1775)، وقد عرفت المركانتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبِنية اقتصادية وآفاق تنمية معينة، وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه كل من:Ortiz ,Olivarez ,Duc Cafra ,Louis Bodin ,A. De Monchretien, Tomas Man, William Petty
_انظر :مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل للنشر ،ط 1 الاردن، 2008، ص 78.

[2] انظر: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجزائر، 2007، ص 5.

[3] الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون، المذهب عبارة عن مجموعة من النظريات ظهرت في القرن الثامن عشر، ويعتبر كيناي الاب المؤسس لها من ابرز رجالها "تيرجو". _ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، ج 1 ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2013،ص 13.

[4] رابح حمدي باشا، نفس المرجع، ص ص 6-7.

3 الاقتصاديون التقليديون

لقد كان الهدف الأسمى للتقليديين[1] هو البحث عن أسباب نمو الدخل الوطني على المدى البعيد وآليات عملية النمو.و كان مُؤَلّف آدم سميث(Adam Smith) المعنون "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" تعبير عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوقه، وأوضح ريكاردو أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم ، يقومون بذلك طالما زادت معدلات الربح حدودا معينة، وعندما تنعدم الأرباح ،أو تقترب من الصفر تسود حالة الركود ،و تحدث حالة اللا نمو[2].

4 المدرسة التقليدية الجديدة ومفهوم التنمية

تقر هذه المدرسة[3] أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج متمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا ،كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة ،وأن التنمية تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة ومترابطة في غالب الأحيان، و المنافسة الحرة بصفة عامة هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية .

ولعل أفضل من صاغ رؤية التقليديين الجدد في مجال التراكم والنمو والتغيير التكنولوجي هو الاقتصادي الأمريكي الشهير "**روبرت** سولو R.Sollow " في نموذجه الذي نشره سنة 1956 تحت عنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" ، وهو النموذج الذي أصبح لدى الكثيرين مفتاحا لفهم عمليات النمو في كثير من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة[4]، وفي عملية النمو الاقتصادي يراهن التقليديون الجدد على أهمية تراكم رأس المال لتحقيق النمو. والمقصود هنا، أن هذه الكثافة لرأس المال تتحقق عندما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل، و تؤدي تلك الزيادة إلى ارتفاع إنتاجية العامل بشكل واضح.

5 المفهوم الكينزي للتنمية

لقد شكل التحليل الكينزي[5] رسَماً لطريق التدخل للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛ وأن مفهوم التنمية الاقتصادية عنده يمكن

---

[1] إن اصطلاح النظرية التقليدية " أو الكلاسيكية " ظهرت هذه المدرسة خلال الفترة (1776-171)كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية اين سيطرت مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها "آدم سميث" ،ومن اهم روادها جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتس Robert Malthus ، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل John Stuart Mill _ انظر:مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-150.

[2] انضر: رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره،ص8.

[3] المدرسة التقليدية الجديدة أو النيوكلاسيكية وتعرف أيضا بالمدرسة الحدية، وكان ظهورها نتاجا للصراع الاجتماعي والفكري المرير الذي شهدته دول القارة الأوروبية بعد دخولها مرحلة الثورة الصناعية، ومن اهم روادها: كارل منجر (KARL MANGER)(1840.1921) في النمسا، وستانلي جيفنز (STANLY JEVONS)(1882.1835) بكامبردج بإنجلترا ، وفالراس في لوزان بسويسرا (LEON WALRAS)(1910.1834) ويعتبر الفريد مارشال (A.MARSHALL) (1924.1842) ألمع الحديين على الإطلاق_ انظر:ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص49-59.

[4] انظر: Abdelkader Sid Ahmed , Croissance et développement, Tome1, Office des Publications Universitaires, , Alger, 1981 , volume2, p p279-287

[5] نسبة إلى "جون ماينر كينز John Maynard Keynes (1883-1946)، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" ،أحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود"سنة1936.

النظر إليه من خلال حالة الاستخدام الكامل.إذ أن نظرية الاستخدام تحلل الكيفية التي يؤدي بها ارتفاع الاستثمار أو الاستهلاك أو أي جزء آخر من مكونات الإنفاق إلى مستوى الناتج الوطني وذلك من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة أعل من خلال الإنفاق الحكومي الموجه لتحريك الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي، ودون ريب فإن حدوث هذه التطورات تعد تجسيدا للتنمية.

6 المفكرون الكينزيون الجدد

تجسدت أراء هذا الجيل في نماذج النمو الداخلي ، ومن اهم روادها هارود Harroud و دومار Doumar الذين حاولا من خلال نموذجهما التركيز على جانبي الاستثمار و الادخار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ،و قد صاغا نتيجة بحثهما في شكل العلاقة الرياضية التالية [1]: $g= \Delta Y/Y=S/K$

حيث: S :معدل الادخار القومي

K :معامل رأس المال

g : $\Delta y /y$: معدل النمو الاقتصادي

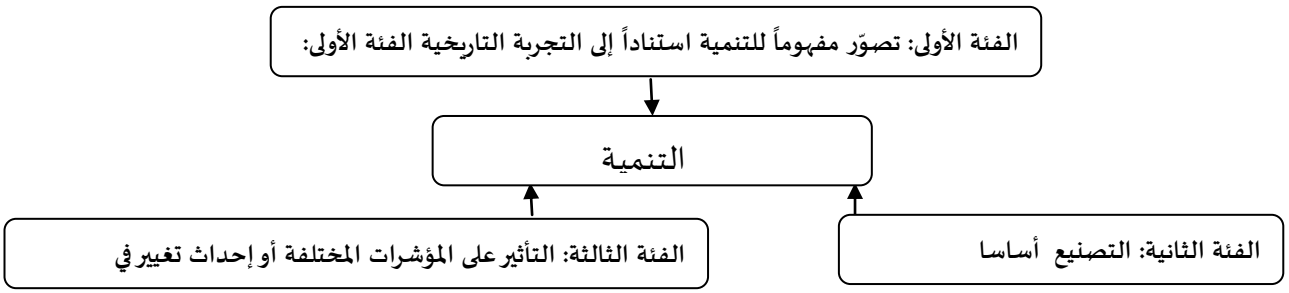
اذا :- هناك علاقة طردية بين معدل النمو والادخار

- هناك علاقة عكسية بين معدل النمو ومعامل رأس المال

وعليه فان نموذج هارود-دومار يبين إن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار ، وبالتاي الاستثمار لزيادة سرعة النمو.

لا شك وأن هذه المراحل في تطور مفهوم التنمية كانت الأساس الذي أقيمت عليه نظريات التنمية الاقتصادية خلال المنتصف الثاني من القرن الماضي ،والتي ألهمت أفكار الباحثين في الدراسات الاقتصادية، فقد بدأ يتبلور مفهوم التنمية عقب استقلال مجموعة كبيرة من الدول المتخلفة[2]* خلال عقدي الخمسينات والستينات من خلال مشروع حكوماتها في اتخاذ ما يلزم لتغيير واقعها الاقتصادي والاجتماعي، مما أفرز على الصعيد الفكري مجموعة تصورات لمفهوم التنمية يمكننا تصنيفها ضمن ثلاث فئات:

الشكل رقم 10 : التصورات الفكرية للتنمية



من إعداد الباحث انطلاقاً من: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2007، ص 17 .

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية ،محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز ،المملكة السعودية، ص 42،متوفر على الموقع:www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf ، بتاريخ :28-3-2014

[2] يستعمل هذا اللفظ للدلالة على مجموعة البلدان التي يطلق عليها البعض: بلدان العالم الثالث، أو البلدان السائرة في طريق النمو، أو البلدان النامية.... أو غير ذلك من التسميات المتعددة ، و مهما اختلفت التسميات فإننا يمكن أن نتفق على أن هذه البلدان هي تلك المثخنة بجراح الفقر والجهل والأمراض والديون والحروب والمنهكة من ملاحقة تطورات الحضارة المادية ، والتي تعانى من التأخر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قياسا بالبلدان الأخرى المتطورة. انظر: رابح حمدي باشا ، مرجع سبق ذكره ،ص 2 .

المطلب 2: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

خلُصنا فيما سبق أن أصل التنمية ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر مكونة للبيئة إلى ثروات ، أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على الجهد الإنساني و ما يوظفه من معارف علمية ،و ما يستعين به من أدوات و وسائل تقنية، فالتنمية بهذا المعنى هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري ، و يصل إلى درجة الإضرار بها إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال ، و قدرتها على استعادة التوازن و سد التصدّعات مستقبلاً، و من هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة .

الفرع الأول: مدخل لمفهوم التنمية المستدامة

منذ أن اعتمد استعمال مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، تم الاضطلاع بجهد كبير لتحديد مفهومها على مختلف المستويات دوليا ومحليا، وسنحاول في هذا الفرع الإلمام بجوانب مختلفة للمفردة .

1. رؤية تاريخية لتدرج المصطلح

في النصف الأخير من القرن العشرين، ظهرت أربعة محاور رئيسية شغلت بال شعوب العالم :السلام والحرية والتنمية والبيئة[1]،حيث كانت التنمية والنمو الاقتصادي ركيزة الفكر الاقتصادي في هذه الفترة بسبب ديناميكية نمو الصناعة، وانتشار التكنولوجيا، والعولمة التي كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الحالي للدول، مما أدى إلى تغيير كبير في هيكل السوق والتجارة العالمية[2].فانبثقت من اجل تأصيل هذه المفاهيم والتمهيد لتحقيقها عدة مؤتمرات عالمية ولجان على أعلى مستوى ،كان أهمها مؤتمر ستوكهولم في جويلية 1972 المعني بالبيئة البشرية. وقد مثل مؤتمر ستوكهولم أول محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي. وكان من النتائج الهامة للمؤتمر ما تم فيما بعد من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية أكثر تنوعا يتعلق بحدود قاعدة الموارد الطبيعية وتقوم الاعتبارات البيئية فيه بدور مركزي[3]

إن كان مؤتمر ستوكهولم و الدورة الاستثنائية بنيروبي (ماي 82) ركزا على إدراج البيئة في التخطيط الاقتصادي العالمي، فإن معظم البلدان النامية كانت تشهد تدميرا بيئيا بسرعة وحجم لم يُر لهما مثيل من قبل. و قد عانت الكثير من البلدان حديثة التصنيع من تدهور هائل في بيئتها لذلك طلبت الجمعية العامة، في قراراها 161/38 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1983، من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أن تقترح استراتيجيات بيئية طويلة الأجل لإنجاز التنمية المستدامة بحلول عام 2000 وما بعده[4] ، وظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة وتمت صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي ترأستها السيدة بورتلاند – وزيرة سابقة للنرويج- [5] وتجدر الإشارة إلى انه

---

[1]Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz,'' WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPMENT?'',article published in Science and Policy for Sustainable Development, April2005,Vol 47, N 3, 10 .

[2]Jati Sengupta,Understending Economic Growth, Springer Science+Business Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA,2011,p 7.

[3] الأمم المتحدة ، تقرير المدير التنفيذي عن حسن الإدارة البيئية الدولية، المنبثق عن اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء، 18 افريل 2001 ،ص8 .

[4] الأمم المتحدة ،نفس المرجع ، ص ص 8-9 ،بتصرف .

[5] بن الطاهر حسين ،"التنمية المحلية و التنمية المستدامة "، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012 ،ص 459 .

قد سبق تعبير التنمية المستدامة تعبيرات أخرى لم تلق قبولاً مثل :

أ-التنمية الإيكولوجية : التي تُعنَى بالمعايير الإيكولوجية والتوازن البيئي .

ب التنمية العضوية (الشاملة): التي تُعنَى بنمو جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع نمواً متوازناً .

واختلف العلماء في تفسير معالم التنمية وأبعادها الاقتصادية وتوافقها مع البيئة - واعتقد الاقتصاديون أن التكنولوجيا ستكون قادرة على حل مشاكل ندرة الموارد بابتكار البدائل مثل اللدائن محل بعض المعادن - ولم يفطنوا إلى خطر مشكلة التلوث مثلاً وأثارها على استمرار التنمية في البلاد المتقدمة والنامية على السواء[1] .

وفي جويلية 1992، أي بعد 20 سنة بالضبط من مؤتمر ستوكهولم، اجتمع قادة العالم في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية- قمة الأرض- ولقد كان المؤتمر نقطة تحول هامة في إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب إدماج الأبعاد البيئية في الأهداف الاقتصادية والإنمائية. وفيما بعد اعتمدت الجمعية العامة في القرار 191/47 المؤرخ 22 ديسمبر 1992 ترتيبات مؤسسية دولية جديدة تشمل إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ،وفي عام 1997، اضطلعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة باستعراض المنعقدة تحت اسم (ريو + 5) السنوات الخمسة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، واعتمدت برنامج من أجل مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[2].

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف باسم ريو + 20، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في جويلية 2012 ،وريو + 20 هو فرصة للابتعاد عن سير الأمور كالمعتاد ولاتّخاذ إجراءات لإنهاء الفقر، والتصدي للتدمير البيئي، وبناء جسر إلى المستقبل، وركزت المناقشات الرسمية فيه على موضوعين رئيسيين هما: **(أ)**اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ و **(ب)** الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة..

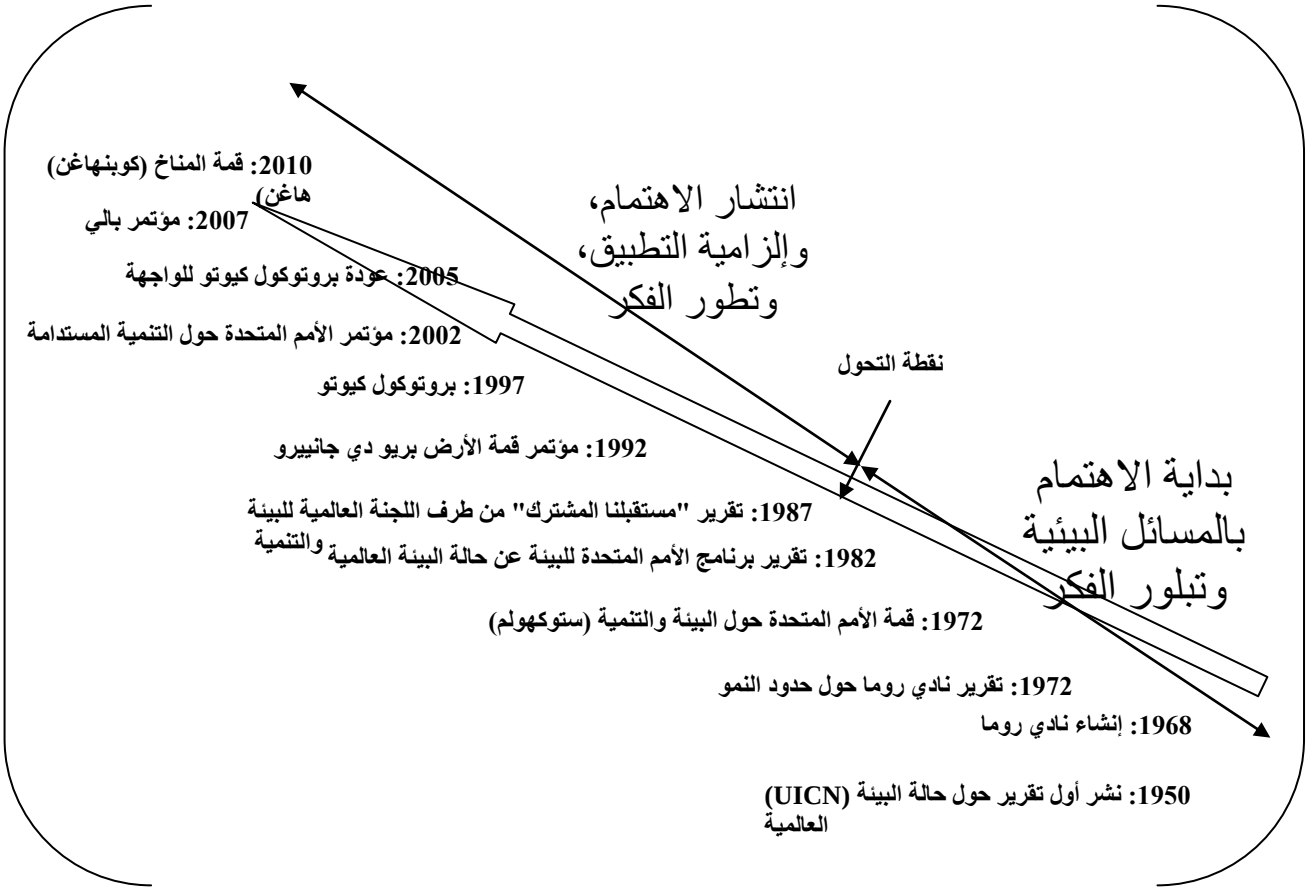
الشكل الموالي يوضح كرونولوجيا تبلور مفهوم التنمية المستدامة عالمياً ، حيث نلاحظ أن اهتمام البشرية بموضوع البيئة مرَّ عبر مرحلتين :(1950-1982) وفيها تبلورت أفكار التنمية المستدامة انطلاقاً من تهديدات انهيار البيئة ،(1989-إلى يومنا) وفيها أقرّت المؤتمرات على ضرورة تطبيق نتائج الدراسات البيئية خاصة منها ما تعلق بالمناخ و الأرض و ضرورات الإنسان.

---

[1] عبد الله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة، مداخلة على شكل PPT ، ص 4 ،موجود على الرابط:
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.satlcentral.com%2Fdoc%2Fpowerpoint%2F2.ppt&ei=DfO5UtTyMqmJ4gTU9IH4AQ&usg=AFQjCNFEC3qPJ6PZWu0W6ukMU7qJniMx3w&sig2=KrDowQ2-HeKq-xzHfQ0Z2Q&cad=rja تاريخ الزيارة 25-12-2013

[2] الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 9، بتصرف.

الشكل رقم 11 : كرونولوجيا تبلور مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلىالاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ،2011 ، ص03.

2. التنمية الصناعية المتواصلة بيئياً:

رغم أن الصناعة كانت وراء معظم مشاكل البيئة فلا يمكن الاستغناء عنها بل تطويرها لتتوافق مع البيئة النظيفة. وقد شاركت الشركات الصناعية العالمية الكبرى في مؤتمر الغرف التجارية في روتردام سنة 1991 الذي صدر عنه التزام أخلاقي لهذه الشركات بمراعاة البعد البيئي في الصناعة كخطوة هامة نحو تصحيح مسار الصناعة والتّكفير عن سيئاتها الماضية .كما خصصت بعض الشركات جوائز ضخمة لمن يساهم في تحسين البيئة ،ومن اجل صناعة نظيفة تُقدّم الأمم المتحدة الخطوات التالية[1]:

1-تحديد أهداف شاملة رسمياً لجعل الإنتاج نظيفاً عام 2000م والصناعة متواصلة بيئياً عام 2020م.

2-تشجيع الإنتاج النظيف والصناعة المتواصلة بيئياً في إطار خطط مرنة وغير متقيدة.

3-تشجيع الإنتاج النظيف والصناعة المتواصلة بيئياً من خلال آليات السوق والمعاملة الضرائبية المجزية.

4-إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها .

5-التوعية بخسائر التلوث المباشرة والغير مباشرة .

6-إدخال مفاهيم البيئة الآمنة للفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم بدءا من الحضانة إلى الجامعة .

7-إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع

[1] عبد الله محمد إبراهيم، نفس المرجع، ص12 .

الفرع الثاني : التنمية المستدامة

من اجل الوقوف على مفهوم التنمية المحلية المستدامة وجب المرور على جوانب ومؤشرات وإجلاء الغموض عن التنمية المستدامة أولا لذا سنستعرض في هذا الجزء كل ما يتعلق بها.

1. تعريف التنمية المستدامة

عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر و شروط هذه التنمية.وهناك صنفين من التعاريف:[1]

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه تعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والعملي والتحليلي منها:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التي تضع النهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولاً ، وسنورد منها ما يلي:

حسب تقرير بروتلاند " إن التنمية المستدامة توضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية ، الأبعاد الاجتماعية و البنية الاقتصادية "[2]يرى (Paul Chatterton & Sophie Style)أن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول الاستهلاك الأخلاقي، وظروف العمل الجيدة، والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، والمساواة، والمشاركة المجتمعية والاستبعاد الاجتماعي[3] ،كما تعرف التنمية المستدامة على أنها" عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي أماني و حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"[4]،وهذا يوافق تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1989 ،و يعرفها وليم رولكز هاوس(W .Ruckels H) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها" تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة[5].

---

[1] بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، "قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة"، مقال منشور على الرابط :
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Frooad.net%2Fuploads%2Fnews%2Fmkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx&ei=WDC8UoOfKMn64QTdqoAY&usg=AFQjCNEjOREB7Saq6VHat1MKIiTn6rMWhw&sig2=9SbbbZIe1cMRgMLKsEe2Ng&bvm=bv.58187178,d.bGE تاريخ الزيارة 26-12-2013 .

[2] مصطفى العبد الله الفكري، "التنمية البشرية و التنمية المستدامة "،مجلة الحوار المتمدن ،ع 628، عمان ،2003 ،ص 4.

[3] Paul Chatterton & Sophie Style, Putting Sustainable Development into Practice? The role of local Policy partnership networks, Local Environment, Vol. 6, No. 4, 2001, p442.

[4] - Holmberg.J, Making Devlopment Sustainable : Policies for a smal Plnet from the International Institute for Environment and Devlopment, London, Erth scan Publication, pp 321-322.

-et voire aussi :Robert Isabelle, « La diffusion du concept de développement durable au sein des familles : une étude exploratoire », Recherches familiales, 2006/1N°3, p. 150 .su le site :http://www.cairn.info/revue-recherches-familiales-2006-1-page-149.htm , visite le 29-12-2013.

[5] عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 25.

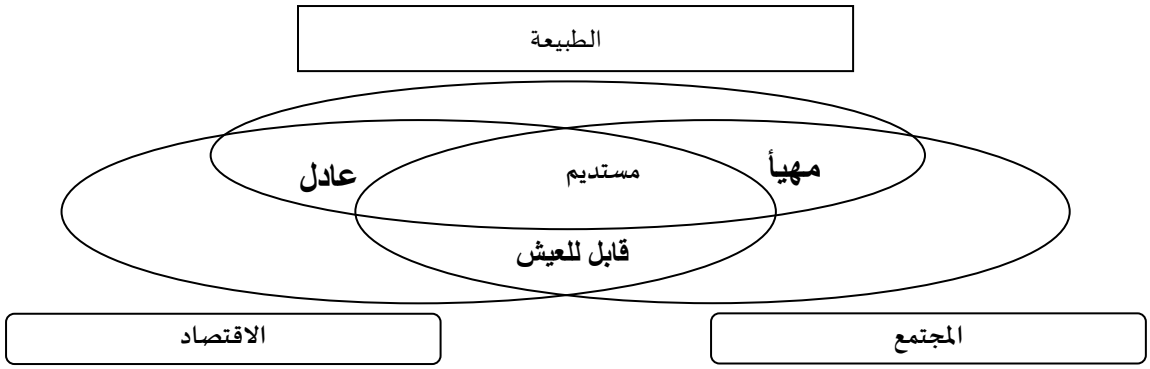
تراعي هذه التعاريف وغيرها ما يلي :

- لا يمكن أبداً وبأي حال تجاهل الأجيال القادمة؛
- تعطي أهمية بالغة للحفاظ على البيئة ؛
- تربط النمو الاقتصادي بالقدرات البيئية بالشكل الملائم و المناسب؛
- تحدد أبعاد التنمية في المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي؛
- التوزيع العقلاني*[1] للموارد الطبيعية حاضراً و مستقبلاً بما يجعلها مستديمة نسبياً؛
- واهم ما يمكن أن نستشفه منها هو قيمة الإنسان، ومكانة التكنولوجيا ، وضرورة العدالة .

من خلال ما سبق من توطئات يمكن أن نجمل التعاريف السابقة في مفهوم واسع وهو أن التنمية المستدامة تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار ، وتمتلك عوامل الاستمرار و التواصل ،و التي تنهض بالأرض ومواردها و ذلك بالنظر إلى البعد المكاني(البيئة)، و الزماني (تلبية حاجات الأجيال اللاحقة)،وترقى بالإنسان إلى أسمى الصفات الأخلاقية على مستويين: أفقياً (محاربة الفقر عالمياً وحالياً) ، وعمودياً (الحفاظ على المصالح المستقبلية للأجيال القادمة).

وللتوضيح أكثر نقترح الشكل التالي الذي يوضح مرتكزات التنمية الاقتصادي

شكل رقم 12 : المرتكزات الثلاثة للتنمية المستدامة



المصدر: العايب عبد الرحمان، بقة الشريف، التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أيام7-8 افريل 2008 ، ص 5 .

1- أساليب التنمية المستدامة

إن الإيديولوجية التي تقوم عليها التنمية المستدامة تكمن في العلاقة التكاملية بين النمو و الرشادة في استغلال الموارد بأنواعها، أي ذلك التنسيق الفعال الذي يضمن حماية البيئة و الموارد دون استنزافها ، وفي هذا يمكن ملاحظة أسلوبين مميزين لتحقيق استمرارية هذا النظام في الشكل التالي:

[1]* يفضل مصطلح استخدام العقلاني بدل الأمثل ، نظراً لان هذا الأخير يعبر عن مفهوم نسبي فما هو امثل في منطقة ما لا يكون بالضرورة امثلاً في أخرى، أما المصطلح الثاني فيسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية و بيئية ممكنة.

انظر: عثمان محمد غنيم، ماجد ابو زنط، مرجع سبق ذكره، ص27.

الشكل رقم 13 : أسلوبا تحقيق التنمية المستدامة

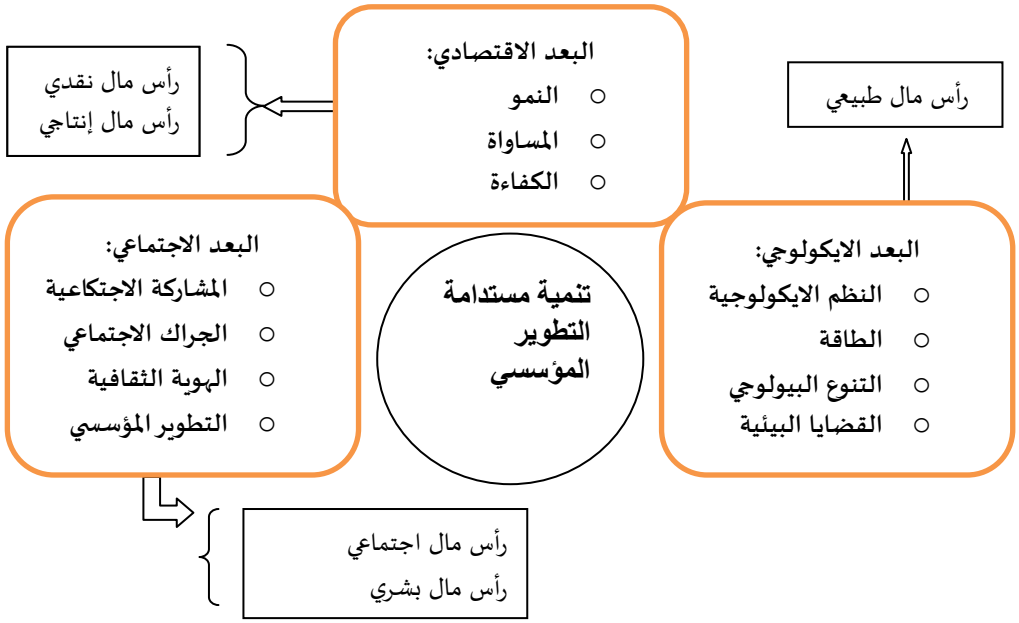


المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من علي صالح ، مال حلاوة ،مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن،2010، ص 132.

2- أبعاد التنمية المستدامة ومدى تكاملها

تُعَدُّ للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيد للموارد [1]، و الشكل الموالي يوضح هذه الأبعاد.

الشكل رقم 14 :تداخل أبعاد التنمية المستديمة وعلاقتها بأنواع رأس المال



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من عثمان محمد غنيم، ماجد ابو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 42-44.

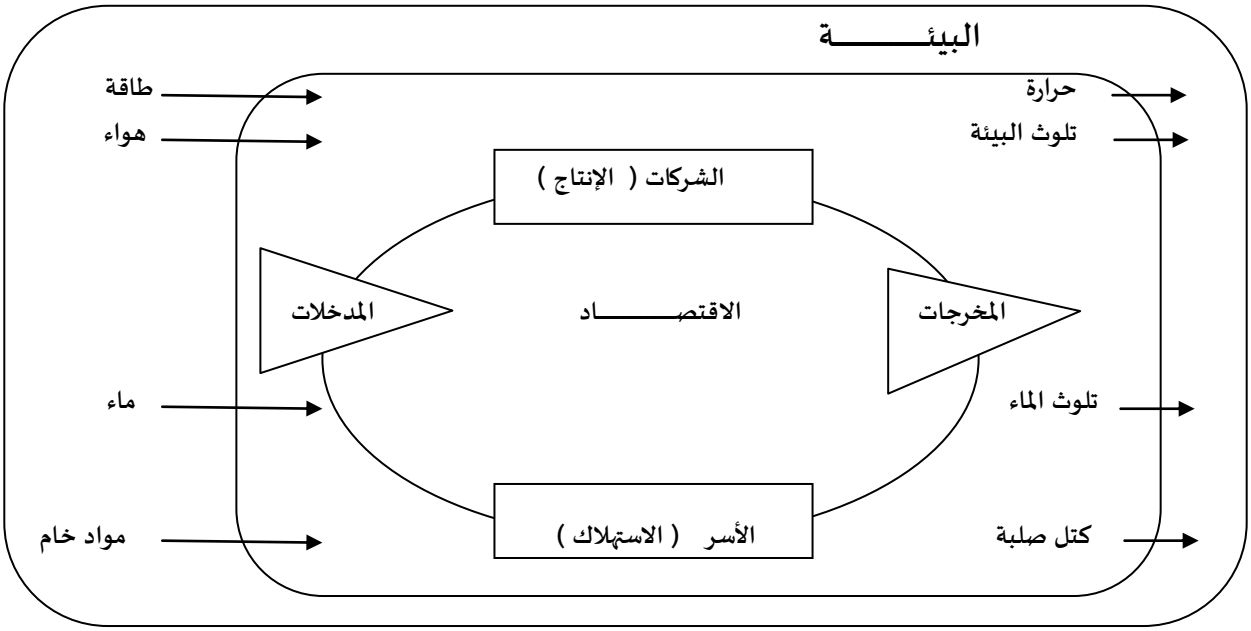
الشكل السابق يظهر النظرة العقلانية للترابط بين أبعاد التخطيط لتنمية مستدامة والتي تنطوي بأبعادها الثلاثة على إجراء تغييرات رئيسية وضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للإنسان ، من اجل ذلك يحال الأمر إلى الهيئات الرسمية والمحلية لتطوير إدارة متكاملة تحيط بالنظام الاقتصـــــــادي و الاجتماعي و البيئي و التي تؤثر ببعضها البعض بشكل مستمر ، ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة يجب أن تستند أبعادها على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها ،و رأس المال هنا هو الرصيد الذي يعكس قيمة الركيزة التي تعتمد عليها التنمية المستدامة ،ويضمن إلى حدّ ما تواصلها وتحيينها .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يضيف التكنولوجيا بعدا رابعاً باعتبارها المجال الذي يسمح بالربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بالشكل الذي يزيد في النمو الاقتصادي في ظل الحفاظ على البيئة، والرضا الاجتماعي، و آخرون يراهنون على أن البعد الرابع هو البعد المؤسسي المتمثل في الإدارة المحلية أو ما

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا ،" التخطيط من اجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، مجلد 25 ،ع1، 2009، ص 489.

يطلق عليه جهة اتخاذ القرار، حيث يرى أصحاب هذه الرؤيا أن بواسطتها وعبرها ترسم و تطبق السياسات الدولة التنموية التي تتوقف نجاعتها على مدى نجاح مؤسساتها و إداراتها في أداء وظائفها[1] .

الشكل رقم 15 : تداخلات أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، سلسلة لمواد تدريبية قام بها المركز الوطني للسياسات الزراعية، في إطار مشروع منظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة لصالح موظفي وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي لسوريا، دمشق،2003، ص 45 .

الشكل يوضح أن الأبعاد السالفة الذكر تشكل نظاما حياتياً مترابطاً و متداخلاً ، فالعملية الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع تستمد مُدخَلاتها من عَطَاءات البيئة ، التي توفر الوسط الملائم لعملية التحول هذه ،فضلاً عن أنها تزودها بالطاقة ،غير أن مخرجَات العملية الإنتاجية - وإن كانت توفر المادة الاستهلاكية – تُفرز عنها اختلالات لهذا الوسط البيئي وتحكم على زواله ،وهذا ما تسعى التنمية المستدامة لمحاربته،

3- الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة

أكد كل من بويس و دونلاب أن خصائص التنمية المستدامة تتحدد في[2]:

أ- **اللامركزية:**حيث يتم التركيز على الإنتاج المحلي من خلال لامركزية التحكم في الموارد

ب- **الاستقلالية:** الاعتماد على التقنيات المحلية الملائمة للبيئة المحلية

ت- **الجماعية:** التأكيد على التواصل على المدى البعيد من خلال التعاون بين الأفراد محلياً

ث- **الانسجام مع الطبيعة:** وهنا يطغى مفهوم محوري مؤداه إن الإنسان جزء من الطبيعة

ج- **التنوع الإحيائي :** و ذلك بخلق دورات زراعية تضمن إنتاجا متنوعاً ومتكاملاً و ملائماً للواقع المحلي

ح- **الاتزان:** تهتم التنمية المستدامة بالمفارقة الرباعية " الاستخدام- الحاجات – البيئة – الأجيال"

خ- **الحكم الراشد** :وفيها تجسيد لأنماط من القرار، وتتضمن الممارسات ،التشاور و معلومات شفافة بشأن القضايا البيئية ،و يبرز المسؤولية الاجتماعية[3]

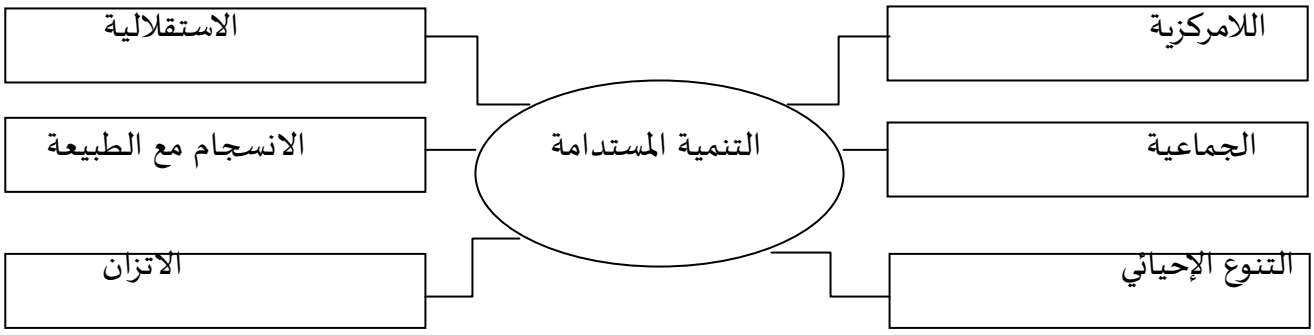
[1] انظر : ريدة ديب، سليمان مهنا ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 489-491 .

[2] عبوش سعيد ،إشكالية الزراعة الجبلية و التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 69-70 ، بتصرف .

[3] François Gourdon , Anne-Marie Sacquet,Territoires et Développement durable «Guide des collectivités territoriales pour la mise en œuvre d'un développement durable, Comité français pour l'environnement et le développement durable ,p 12.

إن المدقق في هذه الخصائص يلمس و بوضوح أن التنمية المستدامة تجعل الأرضية الإقليمية المحلية قاعدة لها ، وتتخذ من مبدأ اللامركزية منهجاً وسياسة لتحقيق أهدافها .

الشكل رقم 16 : خصائص التنمية المستدامة



المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من عبوش سعيد ،مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

المطلب الثالث: مدخل إلى التنمية المحلية المستدامة

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ، ورفع لمستوى الدخول و المعيشة للمواطنين [1] و مراعاة لمطالبهم الاجتماعية ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاركة بين جميع الجهات المحلية الفاعلة ، في إطار من الثقة المتبادلة و الشفافية ، وذلك بتعزيز شرعية السلطة المحلية من قبل السلطة المركزية[2]،ومن جانب أخر ،يشكل قطاع التنمية المحلية كما هو معلوم نقطة تلاق محورية تجمع السياسات القطاعية في سياق نظرة شمولية بهدف الحد من التفاوت الجهوي، كما تعتبر أمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة و هذا ما يجعلها ضمن سياق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

نلاحظ أولاً أن مفهوم"التنمية المحلية "لها معاني كثيرة ،و أوصاف عدة على شاكلة التنمية المكانية– تطويرالقاعدة- تطوير ذاتي[3]، ويوحي هذا -من خلال هذه التعابير الأولية- إلى ارتباط المصطلح بالإقليمية المحددة لقدرة التمويل المحلي، و في خضم الزخم الحاصل على مستوى الفكر التنموي الذي شهده العالم ظهر مصطلح التنمية المحلية، خاصة بعد النصف الثاني من القرن الماضي حيث زاد التركيز على المجتمعات المحلية باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة .

[1] سمير محمد عبد الوهاب، " الحكم المحلي و التنمية المحلية" ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي : التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق تنمية شاملة و محاربة الفقر ،اصدرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية / مصر ، 2008 ،ص 19 .

[2]Ministère des Affaires étrangères à Luxembourg, Direction de la Coopération au Développement, "DÉVELOPPEMENT LOCAL Appui à la décentralisation et la gouvernance locale " Stratégies et Orientations, P 9, sur le site : http://cooperation.mae.lu , visite le 28-12-2013

[3] Charif Mustapha," Zone Industrielle et Développement Locale : Quelle Articulation ?", Revue du chercheur N° _ 08/2010,p52.

من هذا المدخل يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، و الوحدات المحلية اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و حضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات " [1]

وجاء في مقال لـ(Suzanne Savey) من جامعة مونبلي :"أنها في الواقع، يبدو لي أننا نستطيع أن نتحدث عن التنمية فقط عندما يكون هنا كإنتاج للقيمة وليس فقط المنتج. ومع ذلك، فإن عملية الانتعاش في الفضاء المحليه و الذي يحرك التنمية .إذا كان الفضاء منتج اجتماعي فإن التنمية المحلية هي ببساطة قيمة الفضاء للمجتمع الإقليمي"[2].

وتعرّف كذلك على النحو " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة حلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية) ، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية ، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية ، والاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي ،وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع لوحدات المحلية في الدولة "[3].

وهناك من يعرّفها بأنها " حركة التغيير التلقائي الذري المستمر و المخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة و المتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية والاستفادة من الموارد الطبيعية و البشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"[4].

من خلال جملة التعاريف السابقة -و غيرها-يتراء لنا أن المقومات الأساسية للتنمية المحلية تنحصر في :

- ✓ أنها عملية تغيير مخططة من قبل سلطات محلية؛
- ✓ أنها مبنية على المشاركة الشعبية المحلية؛
- ✓ تهدف لتحسين المستوى المعيشي للمواطن ؛
- ✓ تربط بين الأبعاد الثلاثة (البيئة – المجتمع – الاقتصاد)؛
- ✓ قيمتها من قيمة الإقليم و المجتمع المحلي؛
- ✓ و في الأخير، هي جانب مهم و لبنة أساسية من عموم التنمية؛

ومن خلال فهمنا المتواضع لما سبق نورد هذا التعريف الموجز :" التنمية المحلية هي عملية تغيير للأحسن تمس الواقع المحلي الاقتصادي ، الاجتماعي و البيئي ، وتستهدف الرقي بطرق عيش المواطن المحلي ، و تستمد مواردها من إقليمها المحدد، وشرعيتها من السلطة المحلية ، وقيمتها من المشاركة الشعبية ".

و خلاصة القول انه مهما اختلفت صيغ تعريف التنمية المحلية إلا أنها كلها تؤكد موقعها الرّكائزي من التنمية الشاملة ، وعلى أنها تسير بشكل يوازي التنمية المستدامة ،كونها تهدف إلى الارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطن المحلي في حدود المحافظة على البيئة .

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]Savey S."ð Espaceð territoire, développement local". In : Duché G. (ed.). Territoires en mutation. Montpellier : CIHEAM(Cahiers Options Méditerranéennes; n. 3,1994,. P40

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص23.

الفرع الثاني : التنمية المحلية المستدامة

تعكس التعاريف السابقة وبشكل واضح ارتباط التنمية المحلية بمعايير الاستدامة والشمول ، فالتنمية المستديمة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيما يخصهم من القرارات ،ووضع الخطط وتنفيذها، فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع الأمثل لتكملة الجهد الحكومي. والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية[1]،هذا في ظل إيديولوجية تغلب عليها فكرة العدل و التوازن بين الأجيال.

ورغم أن التنمية المستدامة تعد مفهوما شموليا ينطلق من الخلفية التخطيطية التنموية ليصل إلى البعد الاقتصادي ،الاجتماعي و البيئي الكلي ، إلا أن عملية إنجاحه وتجسيده عمليا يجب أن تنطلق من المستوى الجزئي و القطاعي ، أو بعبارة أخرى من المستوى المحلي وصولا لتجسيدها على المستوى الكلي اقتصاديا واجتماعيا.

التنمية المحلية المستدامة ليست وصفة طبية محددة، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف ثابت لها، إلا انه يمكن أن نقول عنها أنها: "عملية خلق ديناميكية مستدامة في المنطقة التي تحشد الجهات المحلية الفاعلة حول تحديد وتنفيذ مشاريعهم بشكل عام(الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية والبيئية)[2] ، كما تُعرّف على أنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه ، وترتب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولوياتها ، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"[3]، واقرب التعاريف وأكثرها تفصيلاً هو أنها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع ، تعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئة الخارجية ،أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية ،و المواهب الفردية و العلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة ، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي و المستقبلي ،من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية)"[4] ، ويقصد بها أيضا " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس من المحليات والذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة "[5] .

---

[1] عبد العظيم عثمان احمد الإمام،دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، مجلة دراسات افريقية ، عن جامعة إفريقيا العالمية، العدد 43، ص 129. المقال متوفر على الموقع http://www.iua.edu.sd/oral/iua_magazine/african_studies/43/43index.htm:تاريخ زيارة الموقع 29-12-2013

[2]Guide d'introduction au métier d'animateur de développement local, Groupe de Recherche et de réalisations pour le Développement Rural (Migration, citoyenneté, développement),France, 2007, p 6. " sur le site :www.grdr.org"

[3] سعداوي موسى ، سعودي محمد، " الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي -،المركز الجامعي بالمدية ، أيام 3-4 مارس 2008 ن ص 2 .

[4] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2011 ، ص 64 .

[5] غربي احمد ، "أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ،عدد4، 2010 ص 05 .

من خلال التعاريف السابقة ، يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية المستدامة ما هي إلا ربط تجانسي للتنمية المستدامة بالواقع المحلي ،وحيث أن هذين المفهومين – التنمية المحلية و التنمية المستدامة - يشتركان في البعدين الاقتصادي والاجتماعي بصفة إلزامية فانه يجدر إدراج الأُفق الزمني البعيد الذي يفرض الحفاظ على البيئة كوسط إنتاجي متجدد لجميع الأجيال هذا فضلاً عن البعدين المسايرين " التكنولوجيا و الرشادة في التسيير المؤسسي ".

إن تحقيق التنمية المستدامة المحلية ينطلق من تعبئة الجهود المحلية - على الأقل على المستوى الولائي والبلدي - لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من صناع القرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ...الخ، من اجل توجيه الجهود لتجسيد مفهوم التنمية المحلية والمجتمعية المستدامة واقعيا ، حيث يتمحور الهدف الأسمى لهذه الجهود في ضمان ديمومة واستمرارية عملية التنمية ذاتها ، وأن لا تنحصر العملية بوقت أو ظرف ما ،وان تعم جميع القطاعات وتُشع خيراتها على كل السكان.

1. الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكن بمفهومها المستديم تتسع دائرة أهدافها إلى أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية المستدامة إلى شقين أساسيين وهما:[1]

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية و المهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحصر البعض منها على النحو التالي:[2]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

---

[1] بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي حول .استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ،أيام 15-16 نوفمبر 2011،ص 9.

[2] أحمد شريفي،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، عدد 40، 2009، ص 4.

- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

- محاربة الفقر والإقصاء ونبذ الفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

2. مبادئ التنمية المحلية المستدامة

التنمية المحلية المستدامة مخطط تنموي يتجاوز متطلبات النمو الاقتصادي ،و يتعدى وضيفة تصحيح الآثار غير مرغوب فيها، فأسلوبها يعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية المستدامة هي استراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية[1]:

- التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.

- مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: إن تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى و المشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.

- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات،... .

المبحث الثاني : مقومات التنمية المحلية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المحلية المستدامة بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في إقامة أواصر التنمية ،وتنفيذ مشروعاتها، وهذا يستوجب طبعاً تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية الوطنية.

المطلب1 :المرتكزات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة ينبني على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية بأبعادها الحيوية مع الأقاليم المشكلة لها من اجل تحقيق القدر الكافي من الأهداف المسطر ة ،و حتى تكون المشاورة رشيدة في تحديد أحسن الأهداف للتنمية المحلية وتعكس تطلعات المواطنين ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية واعتماد مرتكزات أساسية أهمها[2]:

أ-**الرؤية الاستراتيجية:** أي أن مشروع التنمية يجب أن يسعى لتمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خياراته كفرد أو كمجموعة

---

[1] بوقرة رابح، عريوة محاد ،مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[2] مختار بوروينة "المشاورة لتحديد أهداف التنمية المحلية المتجاوبة مع تطلعات المواطن" ، صوت الأحرار،ي ومية جزائرية، منشورة بتاريخ نوفمبر 2012،متوفرة على الرابط:http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=25877 تاريخ الزيارة 2-1 -2014.

ب- **المشاركة الشعبية:** يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلي مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية[1]، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هي مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وحتى تقييم السياسة التنموية العامة سواء بجهودهم الذاتية او بالتعاون مع الوحدات الادارية للحكومة المركزية والمحلية.

ج- **الشفافية:** تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانة ضرورية للتشخيص السليم وللتخطيط العملي والتقييم الدقيق .

د-**المحاسبة:** المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع ،لذا يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات .

هـ-**الفعالية:** فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين السكان من القدرات الأساسية ، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية واعتماد مبدأ الانفتاح .

و- **التوافق:** توافق المعنيين دعامة أساسية لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجالس المنتخبة رئيسا وأعضاء أو بالنسبة للشركاء المتدخلين محليا وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ .

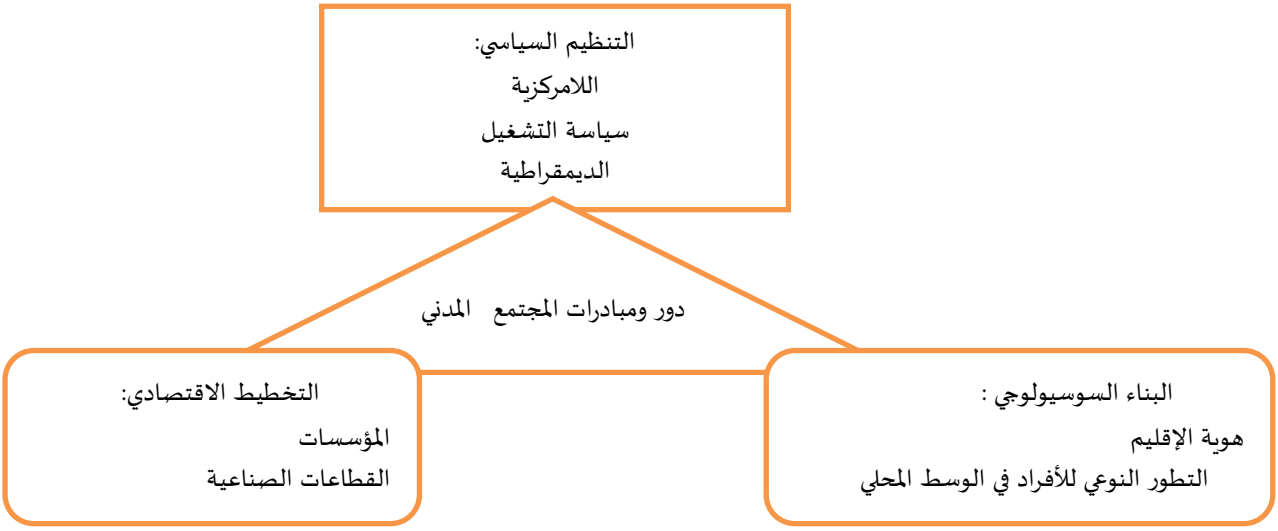
ك- **الإنجاز**: يعد القرب والتشارك والاشتراك، اللاتمركز واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذي ينبني على الكفاءة، الشفافية، الجودة والشجاعة والحد من هدر الوسائل والإمكانيات.

ومنه فان على الجماعات المحلية إشراك المواطنين في الحكم بما يحقق تنمية مستدامة في الإقليم المحلي ويعمق المفاهيم الأساسية للديمقراطية داخل المجتمع ، و يكون هذا طبعا في سياق سياسة الدولة واستراتيجيتها العامة في التنمية المحلية المستدامة ، ومن اجل توثيق الجهود الحكومية و الجهود الشعبية في مسار التنمية، وإعطائها مقدارا من الفعالية يضفي نوعا من الرضا الجماهيري حاضرا ومستقبلا في ظل بيئة نقية بما يكفي وجب على السلطات المحلية خلق وسط من الشفافية في جميع معاملاتها مع القاعدة الشعبية ، ولا يتأتى ذلك الا بربط الخطة التنموية بخطة مراقبة يشارك فيها كل المعنيين بالإقليم تجسيدا للتوافق المنشود وكنتيجة حتمية للمسؤولية الكبيرة تجاه الأجيال المستقبلية

والشكل التالي يبين الوسط البنيوي لمرتكزات التنمية المحلية المستدامة ، و هو يختصر العلاقة بين الأبعاد الحقيقية للتنمية المستدامة و معاملات التنمية المحلية .

[1] انظر : محمد خشمون ،" المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية"، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد10 ،عن جامعة قسنطينة ،2010سبتمبر.

الشكل رقم 17 : الوسط البنيوي للتنمية المحلية المستدامة



Source:Pierre-Noël Denieuil, " Introduction aux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial"Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger ,25-27 novembre 1999. (Programme local de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises Département de la création d'emplois et de l'entreprise Bureau international du Travail, Genève)، بتصرف

يرتكز الوسط البنيوي للتنمية المحلية المستدامة أساسا على العمل الذي تقوم به الإدارة المحلية ممثلة في الجماعات المحلية التي تخلق من الهوية الوطنية هوية محلية لا تتنافى مع البناء المجتمعي للوطن وسطاً وخلفية متينة لانطلاقة التنمية المحلية المستدامة من خلال التخطيط الاقتصادي المكمل للمسار التنموي الوطني من جهة، ومن جهة أخرى ضمان العدالة السياسة مختصرة في عدالة فرص التشغيل والديمقراطية المشتملة على الشفافية والمساواة في فرص العيش الكريم.

المطلب 2: الإدارة المحلية و التخطيط المحلي

تتولى إدارة الشؤون المحلية في الدول -خاصة التي تتبنى مبدأ اللامركزية- هيئات ووحدات ادارية مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية في تقسيمات جغرافية تخضع لسلطة الحكومة المركزية و رقابتها في اطار قانوني يكفله الدستور، تعمل هذه الإدارات في ظل ممارستها لنشاطاتها في سياق مخطط محلي يتوافق مع سياسة التخطيط الوطنية للبلاد.

الفرع الأول : الإدارة المحلية

شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع الإدارة المحلية ، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين و دورهم في عملية الحكم Gouvernance و تقليص ادوار الدولة و منح القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية[1].

ويقصد بالإدارة المحلية " ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية "[2] ، يمكن أن نستوحي من هذا التعريف أصالة مفهوم اللامركزية كسياسة منتهجة من طرف السلطة المركزية اعتباراً لأهمية الجماعات المحلية في التنمية الشاملة

[1] بومدين طاشمة،"الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تواصل ، عدد26، مجلة تصدر عن جامعة عدن ، اليمن ، 2010،ص 26 .

[2] محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية ،دار العوم ، الجزائر،2004 ،ص 9.

،وهـــذا ما يؤكده الأستاذ قباري محمد إسماعيل على أن مصطلح الإدارة المحلية " يعبر عن ذلك التنظيم الإداري التنفيذي البحت الذي لا صلة له بسيادة الدولة و إنما يحقق في الواقع ما يسمى باللامركزية الإدارية"[1]

بناءاً على كل هذا يمكن أن نقول بان مؤسسات الإدارة المحلية تشكل في الواقع ذلك النسق التنظيمي الفرعي أو الوحدة التنظيمية الإدارية الفرعية للنظام العام للدولة[2] و هي على اتصال مباشر بالمواطن و تعمل لفائدته، مما يفرض وسطاً تشاركياً للتنمية بين السلطة المركزية و القاعدة الشعبية .

وتساهم الإدارة المحلية في تعزيز وإقامة التنمية المحلية من خلال [3] :

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية و عدالة التمويل ؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية ؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات و على جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة ؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية و الريفية ؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية ؛
- الإشراف على توفير الخدمات الحرية و الريفية للمجتمعات المحلية و تسيير النفايات الحضرية؛

الفرع الثاني : الحكم المحلي الراشد

الواقع أن الوصف الذي سبق حول الإدارة المحلية له إسقاط مباشر على ما يسمى بالحكم المحلي الرّاشد (الحوكمة المحلية)، وهي وجه من أوجه الحوكمة –ولقد عُرفت بعدة تسميات[4] مثل : الحاكمية ، والحكمانية، الحكم الراشد و الإدارة النزيهة .... - والتي تعاظم الاهتمام بمفهومها و آلياتها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة،و أصبحت من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت

---

[1] قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الإداري ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1998 ،ص 422 .

[2] عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، غير منشورة، جامعة الجزائر،2005، ص 55

[3] مشري محمد الناصر ،مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

[4]لاشك أن هناك العديد من المصطلحات في اللغة الانكليزية نجد لها معنى واضحا ومتفقا عليه إلى حد الإجماع في اللغة العربية. ولكن في مقابل ذلك هناك العديد من المفاهيم التي لا توجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية، تعكس ذات المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الانكليزية، وان احد الأمثلة الحية على هذه المفاهيم هو مصطلح .Governanceوعلى المستوى المحلي والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم– حكمانية – حاكمية – حوكمة– بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة، الإدارة النزيهة، وغيرها.

انظر : -نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،مصر ،جانفي 2003،ص ص1-4.

- و حسين عبد المطلب الأسرج،" أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية"،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،عدد ديسمبر 2013 على الموقع:http://www.giem.info/article/details/ID/365#.Us8dX_s0ibQ، تاريخ الزيارة 9-1-2014 .

كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية و الحكومة[1] ، أما الحكم المحلي الراشد وهو التوجه الذي يفرض نفسه كإستراتيجية حتمية في الوقت الراهن للتنمية القاعدية للاقتصاد، والقضاء على الفساد الإداري المتفشي بشكل يعيق الحراك التنموي المحلي ومن ورائه الوطني والدولي ، فيقصد به " استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي ، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية "[2] و البيئية ، توطيداً لاستدامة هذه التنمية .

وانطلاقا من مفهوم الحكومة على أنهاأسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للإدارة المحلية جاء الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في سبتمبر 1996 عناصر الحكومة المحلية الرشيدة Good Governance Localeو من خلالها مساهمة الحكم المحلي الراشد في التنمية المحلية المستدامة على النحو التالي :[3]

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون ؛
- لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي ؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي ؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي ؛

هذا يؤدي بنا إلى أن الحكم المحلي هو أداة إدارة و في نفس الوقت نهج معرفة ما يشغل بال السكان على المستوى المحلي ، وهو ما يتسق مع هدف مشروع التنمية المحلية المستدام[4] ، ومنه فالحكومة المحلية هي الوضعية التي توضح ارتباط الديمقراطية بالتنمية[5]

تؤدى الحكومة المحلية في النهاية إلى زيادة الترابط في الاقتصاد القومي، وزيادة قدرة الأسواق على تعبئة المدخرات و تشجيع الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تدعم الحكومة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

الفرع الثالث : إستراتيجية للتخطيط المحلي

لقد كان التخطيط الاقتصادي حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب وأداة للتنمية أملته الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها[6]،من هذا المنطلق يمكن إجمالُ تعريف التخطيط في دوره وشمول خطواته على انه "عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ،"دور أدوات الحكومة في تطوير مؤسسات الأوقاف"،بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان:" الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، خلال المدة 8 - 10 سبتمبر 2012، ص 4 .

2 بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[3] بومدين طاشمة، نفس المرجع ، ص 30 .

[4]Chaker Ben Aich et autre, La Gouvernance Locale, Ministère De Développement régional et La Planification, Tunisie ; 2012, P 4.

[5] Ibrahima Gaye, La Gouvernance au Sénégal : Effet De La Proximité de L'élu au Citoyen, Afrobarometr Briefing Papier No 95, Octobre 2010 ? P 5.

[6] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة و منسقة و بأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة،بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة "[1].

إن هذا المفهوم يعكس الطابع الاقتصادي والاجتماعي للتخطيط، ويصبغ المصطلح بالصبغة الفنية من خلال ترتيب عمليات التنظيم والتنسيق والسرعة في تحقيق الأهداف ،والتي يعتبرها مرتكزات الإطار العام للعملية وضمن هذا الاتجاه يعتبر التخطيط عملية مستمرة و بهذا أصبح التخطيط وفقا لهذا المنظور " أسلوبا علميا ومنهاجا وفنّا، "[2].

أما ما يخص التخطيط الإقليمي في الإستراتيجية التنموية المحلية المستدامة فهو مرتبط بضرورة التنسيق بين المحاور الأساسية الثلاثة، وهي المحور التنموي الاقتصادي والاجتماعي و البيئي ،المرتبطة بالخطة الوطنية و تطبيقاتها الإقليمية و المحلية ،وتوجيه المشاريع المستقبلية بالاتجاه المناسب آخذين بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى و الدروس المستفادة منها ، وعموماً فالأمر الهام في هذا المجال هو أن ندرك:[3]

* **الخطة المركزية :** تتألف من مشروعات كبيرة تتولاها السلطة المركزية ، وتوطنها في الأقاليم لتنمية مختلف القطاعات .
* **الخطة المحلية:** وتكون مؤلفة من مشروعات ذات طبيعة محلية ن و تتولاها السلطات المحلية في الأقاليم بقصد تنمية القطاعات الموجودة في مناطقها.

ورغم ما يحدث من تحولات اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي فانه لا يمكن إنكار أهمية التخطيط الاقتصادي في عملية التنمية خصوصا بالبلدان المتخلفة[4]، وتتجلى إستراتيجية التخطيط في :

-توضيح الأدوار .

- مشاركة الرؤية والرسالة والأهداف والأنشطة للمجموعة

-توفير معيار لقياس التقدم .

-حل المشاكل(عملية التخطيط نفسها يمكن أن تسهم في حل مشكلة) .

-إنشاء فرق أقوى و أجدى.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن اختصار خطوات التخطيط المحلي ، على اعتبار بيئتين داخلية و خارجية تعمل على أساسهما الجماعات المحلية انطلاقاً من واجباتها ومهامها لتحقيق الأهداف التنموية في صورة مستقبلية، وهذا وفقاً للموارد المحلية المتاحة من جهة، و الخطة الوطنية الكلية من جهة أخرى، وتعزم الجماعات المحلية أمرها على مكيالين، تشخيص مواطن الضعف والقوة في هيكلها الداخلي، واغتنام الفرص وإدارة المخاطر من البيئة الخارجية .

---

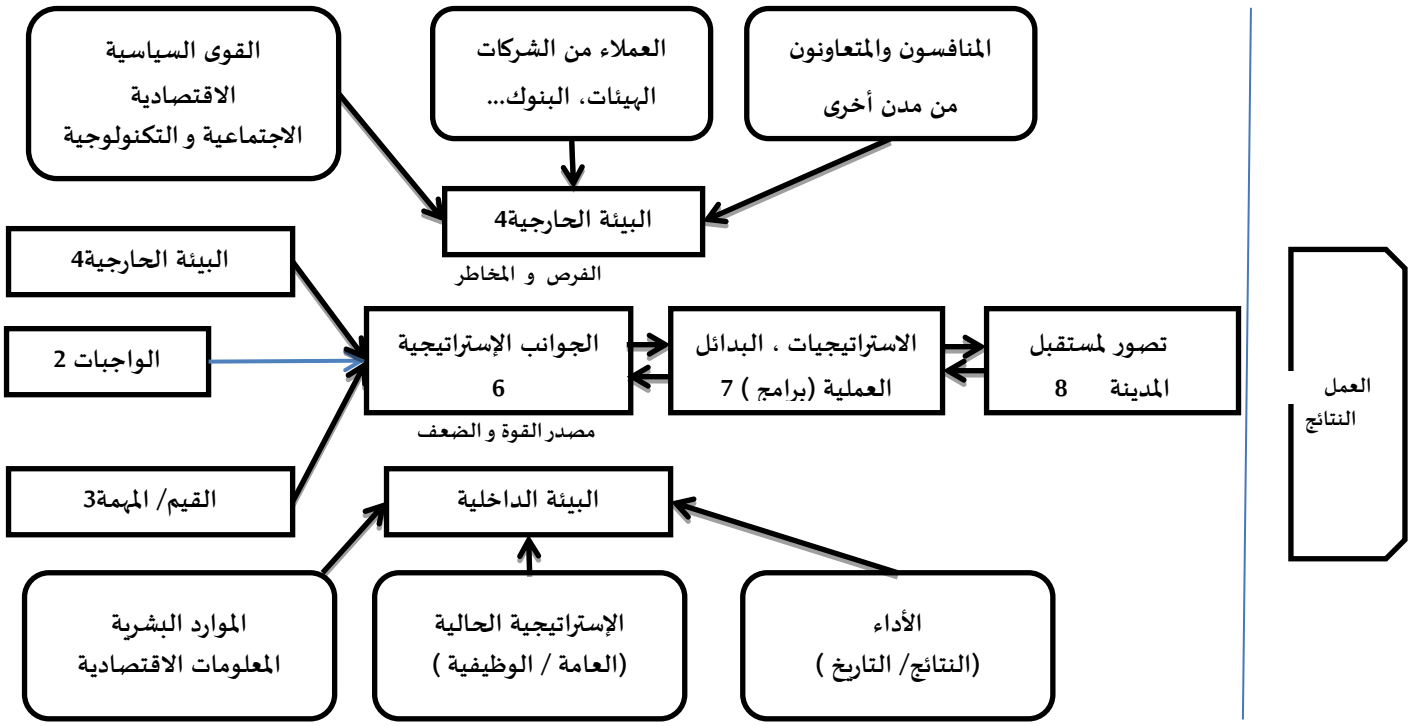
[1] حربي موسى عريقات،التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الطبعة الأولى 1993 عمان، الأردن ، ص137.

[2] أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة ، مصر ،1976 ، ص39.

[3] محمود الحمصي ،التخطيط الاقتصادي ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط 3 ، بيروت لبنان ، ص 148.

[4] انظر :رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،1992،ص ص30- 44.

الشكل رقم 18 : خطوات و إستراتيجية التخطيط المحلي



Source :Bryson T ,William R , "Applying Prirate-sector Strategic planning in the pablic sector" , Journal of American planning association ,V 53 ,Issue 1 , 1987, pp 9 – 22 .

التحميل من الموقع
http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01944368708976631?journalCode=rjpa20#.Utb1rfv1XZc:
تاريخ زيارة الموقع 14 -1 2014 .

يوضح الشكل السابق مقترح مراحل وخطوات إستراتيجية التخطيط المحلي التي يجب مراعاتها عند بناء خطة تنموية محلية، حيث يصور هذا الشكل مستويين من رصد المعلومات التي تساعد على ذلك، مستوى أول أو بيئة داخلية، وتصب فيها كل الخبرات المتراكمة للثروة البشرية والثروة المعلوماتية الاقتصادية، إضافة إلى الاستراتيجية التي تتبعها الإدارات المحلية في تسيير وتنفيذ مخططاتها الحالية وما وصلت إليه من نتائج وذلك من خلال رصد تاريخ أدائها، ويمثل هذا المصدر من المعطيات جانب القوة أو وجه الضعف في عملية التخطيط، أما المستوى الثاني وهو تعبير عن البيئة الخارجية فتصب فيه الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في الإقليم وحتى خارجه من حيث النشاط، هؤلاء الأعوان يشكلون في الواقع جانبين مختلفين العملاء والمنافسين وكلاهما يساعدا -بحكمة المُخطِط- في تطعيم حركة التنمية المحلية بالاستدامة والاستمرار، والواقع ان هذا المصدر من المعطيات كما يوفر رصيدا من الفرص يجب استغلالها، فانه يشكل بوابة من المخاطر والمجازفة بسبب تضارب المصالح والتمادي في المنافسة، عند استنفاذ هاتين المرحلتين يقوم المُخطط بتحديد الجوانب الاستراتيجية للعملية ككل بحصر الواجبات ورصد المهمات وتقييمها، و بشكل عام تعتمد عملية التنمية في أساسها على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات السياسات التسييرية مبنية على بدائل عملية متمثلة في برامج وإجراءات وفق حالة ومرحلة التنفيذ من اجل الوصول إلى أهداف ابتدائية ووسيطية ونهائية مسطرة مسبقا في شكل تصور عام ومستديم لمستقبل الإقليم المحلي.

مالا يمكن إغفاله هو أن التخطيط المحلي يعمل على تخفيف أعباء و تبعات التخطيط المركزي حيث تتولى الأجهزة المحلية التقصي و الإحصاء في أقاليمها بما يضفي نوعا من التركيز و الأهمية ، كما تتبنى قضايا

التخطيط للتنمية المحلية بدلا من تكدسها لدى الجهاز المركزي بانتظار معالجتها، هذا فضلاً عن أن التخطيط المحلي يساهم بدرجة كبيرة في إضفاء التماسك و التناسق بين مكونات الخطة الوطنية ككل، وتعميق السمات التشاركية في الممارسات التخطيطية للتنمية المحلية المستدامة .

المطلب 3: التمويل المحلي

ترتبط عملية التنمية بشكل عام بطبيعة التمويل الموجه إليها، ومادام الأمر متعلق بالتنمية المحلية فمن الاهمية بمكان تخصيص جانب من الإيرادات المحلية لبعث مصداقية اكبر لتحقيق المشاريع المسطرة محلياً، وتزداد مصادر التمويل المحلي أهمية إذا تعلق الأمر بالمحافظة على الجانب البيئي والتفكير في الأجيال المستقبلية، وهذا بمنظار التنمية المحلية المستدامة .

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول التمويل المحلي

كان لابد من التعريج على معنى مفردة التمويل لغوياً و في أدبيات الاقتصاد من اجل فهم موضوع التمويل المحلي لدينا ،فهما يسمح لنا بالتعرف على جوانب المصطلح محلياً من شروط ومصادر.

1. مفهوم التمويل:

يُعنى التمويل في أدبيات العلوم الاقتصادية بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها ، والمعنى اللغوي يقترب كثيرا من هذا المفهوم حيث[1]:

1.1 لغة: جاء في قاموس المحيط مُلتَ ، مالَ وتمولتَ :كثر مالك ومُلت(بالضم) أعطيته المال، بمعنى أن التموّل (كسب المال) و تموّلتَ كثر مالكَ. فالتمويل هو : إنفاق المال ، و أموّله تمويلا أي زوده بالمال.

2.1 اقتصاديا: جاء في القاموس الاقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها ، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:

1.2.1 ناحية مادية: بحصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع؛

2.2.1 ناحية مالية: تتضمن تكلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى تمويلا؛

فالتمويل بهذا المعنى هو الخلفية المالية للمشروع و طريقة استخدامه وأوجه إنفاقه على النحو الصحيح.

2. مفهوم التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة ".[2]

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.[3]

---

[1] ميلود زيد الخير، "ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، " مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل" ، جامعة غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 1 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 22 .

[3] مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. " تمويل المحليات ". القاهرة: .http://www.Parc egypt.com يوم الإطلاع 2012/05/02.

3. شروط التمويل المحلي:

إن تحقيق لا مركزية حقيقية أو تنمية محلية بدون تمويل محلى من الصعوبة بمكان ، وذلك لأن الأدوار والمسئوليات المحلية، وكذلك سلطة اتخاذ القرارات المستقلة فى الإنفاق عن السلطة المركزية، كما ان توزيع الموارد يكتسي أهمية متزايدة فى جميع أنحاء العالم، وهذا ما يفرض منطقاً مفاده للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها حتى تتصف بالتخصيص المحلي، وأهم هذه الشروط:[1]

1.3 محلية المورد: يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

2.2 ذاتية المورد: يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

3.3 سهولة تسيير المورد: يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله.....الخ.[2]

الفرع الثاني :مصادر الموارد المالية المحلية:

وتنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، ويمكن إبرازها على النحو التالي:

1. **الموارد المحلية الذاتية:** تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد هي:

1.1 **الضريبة المحلية:** تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[3]

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.[4]

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع

---

[1] انظر :خالد سمارة الزغبي. "تنظيم السلطة الإدارية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الحكم المحلي و البلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة الشارقة، مارس 2008،المنشور في كتاب أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر،2009 ، ص 167.

[2] محمد حاجي. "التمويل المحلي وإشكالية العجز في البلديات". الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية المنظم بتاريخ: 01-02 ديسمبر2004، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، ص06.

[3] سوزي عدلي ناشد. المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.

[4] مراد محمد حلمي. " مالية الهيئات العامة المحلية ". مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962، ص 63.

مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.[1]

2.1 **الرسوم المحلية:** يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.[2]

للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء.

ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر وحصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز.....الخ.[3]

3.1 **إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:** يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات[4] سواء أكانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

2. **الموارد المالية الخارجية:** إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

1.2 الإعانات الحكومية: غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات[5]، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] انظر :خالد سمارة الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[3] سمير محمد عبد الوهاب. " الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة ". القاهرة: دار الجلال للطباعة والنشر،2003، ص .252

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[5] حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1999، ص 47.

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

2.2. القروض[1]: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

3.2. التبرعات والهبات[2]: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أوهبه يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب.[3]

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكلمنها.

تعمل الوحدات المحلية على تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها انطلاقاً من التمويل المتأتي من الموارد المالية المحلية سواء الذاتية آو الخارجية، وقد يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية، لعدم كفاية هذه الموارد مقابل الاحتياجات المحلية المتزايدة، و اللاتوازن الجهوي والإقليمي غير أن هذه المفارقة لا تنسب فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما تعود كذلك إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالبا ما تتناسب عكسيا مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

المبحث الثالث : تجربة التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وفي بعض الدول النامية والمتقدمة

اعتمدت الجزائر أسلوب التنمية المحلية من منظور أن المزيد من التنمية المحلية يؤدي إلى المزيد من التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني ،وفي هذا الإطار فقد طبقت الجزائر عدة برامج تنموية جهويّة للنهوض بالاقتصاد الوطني نذكر منها: برامج التجهيز وتضم برامج التجهيز القطاعي غير الممركز(P S D)و برامج التجهيز التابع للمخططات التنموية البلدية(PCD)، والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية وتضم

[1] انظر :خالد سمارة الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] انظر :خالد سمارة الزغبي، نفس المرجع ، ص 177.

[3] لحضر مرغاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، صندوق تنمية مناطق الجنوب ، الصندوق الوطني للضبط و التنمية المحلية، صندوق الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى الصناديق الخاصة، وسنحاول ابراز الاستدامة من خلال هذه المبحث في مراحل التنمية في الجزائر.

المطلب1 : استراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

اتّسم الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال بالتفكك والتناقض وحالة اللاتوازن في قطاعاته ، انعكس على الوضع الاجتماعي متمثلاً في المثلث الأسود"الجهل، الفقر و المرض"، و أمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات إلى محاولة معالجتها باتخاذ إجراءات عاجلة من خلال البرامج و المواثيق الوطنية، حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية .

الفرع الأول : استراتيجية التنمية المحلية من خلال المخططات التنموية

إن المكانة المميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعا بارزا في استراتيجية و سياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها و محطاتها سواء في ظل نظام التخطيط (1989/1967) أو في إطار الإصلاحات و التحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990.

1. ركائز سياسة التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية و الدور الذي تؤديه برامجها و مشروعاتها بالتكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم، و وحدة كل جماعة محلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1969/1967) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها و وجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامج بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية، لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة

نمى الشعور بضرورة التنمية المحلية و تزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1974/1970) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات و في ظل المخطط الرباعي الثاني (1977/1974) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية و إقليمية و ذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييرا تحت اسم المخططات البلدية للتنمية (PCD) إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان و تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي و استقرار السكان و النشاطات[1].

إن هذا الطرح يعطي الانطباع إن فكرة التنمية المستدامة لم تتبلور بالشكل الذي يُفرض في البرامج التنموية خلال هذه الفترة من تاريخ الجزائر الاقتصادي وهذا حتى عالميا، إلا ان اللافت للانتباه مشروع السد الأخضر الذي إنطاق تنفيذه سنة 1971 على مساحة كبيرة تقدر بـ3ملايين هكتار وشملت الحزام شرق-غرب على عمق تراوح بين 20 كم و 400 كم، فقد كان بحق بمثابة مشروع بيئي ضخم ساهم في خلق حاجز لعملية التصحر فضلا عن كونه فضاء جمالي للمناطق التي شملها المشروع.

من أجل أن تجسيد البرامج التنموية، رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية المستديمة والمستمرة والمتراكمة ثقافةً ونتائج على الركائز التالية:

[1] احمد شريفي ،مرجع سبق ذكره، ص 5.

1.1. **تدخل الدولة:** تم إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وطنيا و محليا باعتبارها ممثلة المجتمع و المعبرة عن إرادة المواطنين و تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي و الاجتماعي كما يعتبر دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية المحلية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم[1]، وربما لتدخل الدولة الأثر الكبير على تفعيل التنمية المستدامة لما تحمله من مسؤولية الوسط البيئي على عاتقها إمام شعبها وأمام العالم .

2.1. المشاركة الشعبية: تعرف المشاركة الشعبية بأنها:" العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز الأهداف".[2]

و تتمثل أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية بالجزائر في أن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي غرست في نفسه و أعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة و المساواة في الاستفادة من ثمار التنمية و لا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة و الفعلية في إعداد و تنفيذ و مراقبة و توجيه برامجها و خططها، و قد تجسد ذلك في إقرار أساليب و أنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي و نظام الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات، و مع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية و السماح بإنشاء الجمعيات المدنية و فسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع و مراقبة تنفيذ المشاريع و توفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء و مجالس المدنية.[3]

3.1. التخطيط: التخطيط يمثل منهجا عمليا و أداة فعالة و حيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني و المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي و توجيه و استثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته خلال فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية و الحقائق العالمية و القيم التي يمكن استخدامها و توظيفها في إحداث التغيير المطلوب[4] ،و لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء و تنفيذ البرامج التنموية وطنيا و محليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة (PSC) و التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة (PSD) و المخططات البلدية للتنمية. (PCD)[5].

للتخطيط ميزة أخرى تتوافق مع سياق التنمية المحلية المستدامة وهو البعد الزمني أي الإشارة إلى المستقبل والتفكير في مصير الأجيال القادمة على أساس المسؤولية الملقاة على المُخطط في الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل، إضافة إلى أن الهدف من التخطيط هو إيجاد ميكانيزم عملي يمكن تكراره كتقليد حضاري، ومكسب إيديولوجي في التسيير يضمن الاستمرارية والاستدامة على كل المستويات.

---

[1] انظر : سعد طه علام ،التخطيط مع السوق، دار الفرق للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2005، ص 42.

[2] أحمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1999، ص 145.

[3] انظر : محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999.ص39.

[4] موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص 13.

[5] انظر: احمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص5 .

4.1. اللامركزية: من الركائز و الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة إقليميا و جهويا، حيث نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي في البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية و موارد البلاد"[1]،و اتفقت الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا على ضرورة إرساء هذا واعتباره أحد الخيارات الاستراتيجية لسياسة التنمية في البلاد ،لأنه يعكس بعمق و بصدق التوافق بين الحاجات المحلية و قرارات السياسة المركزية [2].

ان من بين مخرجات تطبيق مبدأ اللامركزية في الجزائر توجيه التنمية من الأسفل إلى أعلى سلطة مركزية ، ومن منطلق هذا المنطق فالتنمية المستدامة للوطن تنشأ من تجميع التنمية المستدامة على مستوى المحليات ، ويلقى هذا على عاتق الجماعات المحلية ومنه إلى الموطن كمسؤول أول وفاعل أساسي في العملية.

5.1. التوازن الجهوي: لازالت تشكل سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وحتى البيئية للجزائر، و تمثل قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التنمية المستدامة الكلية لا تتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الإقليمي نمواً متوازناً طبيعياً ومتزامناً عبر التوزيع العادل للموارد و المرافق الاجتماعية و الثقافية و النشاطات الإنتاجية و السكانية عبر كامل إقليم و جهات القطر.

6.1. الاعتماد على الإمكانات الوطنية و الدولية: إن الاعتماد على الإمكانات و الجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح و تحقيق التنمية مهما كان مستواها فما بالك بالتنمية المحلية التي تفرض هذا الاعتماد كسبيل يضمن لها الاستقرار و الاستدامة، و تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي، أما الاعتماد على الإمكانات الخارجية فيشكل تهديدا خطيرا لها و يقود حتما إلى التبعية و رهن مستقبل التنمية في الإقليم، و إفراغ جهود التنمية و برامجها من محتواها و خصوصيتها المحلية إعداداً و غايةً.

الفرع الثاني: مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر

تشمل استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في تطبيق تدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستقلال الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية

1. المخطط الثلاثي 1967 – 1969:تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط و اختيار الجزائر للعمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- حصر الإمكانيات المادية و البشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة و المجندة أفضل استخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها

تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري و كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار استراتيجية

[1] احمد شريفي ، نفس المرجع السابق ، ص 5.

[2] انظر : عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود ،الفساد و الإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2003 ،ص 17، بتصرف .

للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السنوات التالية 1970-1973 و كانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه، ولقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية و الضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية. و خصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج، أي بنسبة 82,34%[1].

1- **المخطط الرباعي الأول 1970 -1973** :كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا في إطار عملية التصنيع ، و تم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9 % و هذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل و ستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان[2].

2- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**:تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وتوقع نسبة لا تقل عن 46% و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية، و كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل[3].

3- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984** :إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام، مناهج و الوسائل في المدى المتوسط و البعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني[4]، و جاء في أهم أهداف المخطط الخماسي الأول التأكيد على إنشاء المخططات الولائية و البلدية و تنميتها و تعميقها لتأطير النشاطات و تحقيق التوازن الجهوي.

4- **المخطط الخماسي الثاني 1885-1989**:شكل المخطط الخماسي الثاني مع مرحلة هامة في مسيرة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ،بالنظر إلى لصعوبة الفترة المرافقة للازمات العالمية من جهة ، والضغط السياسي من جهة أخرى، وتبلورت أهداف المخطط في :[5]

- تلبية حاجات السكان المتزايدة – بلغت نسبة نمو السكان 3,2-؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم في الموازنات المالية الخارجية ؛
- تدعيم المكتسبات المحققة ،و لا مركزية الأنشطة والمسؤوليات ؛
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد ؛

---

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2006،ص142 .

[2] جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر1986، ص 33، بتصرف .

[3] انظر:زرنوح ياسمينة، نفس المرجع السابق ، ص 147 .

[4] انظر: التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ،ص1 .

[5] انظر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986، ،ص ص 5-7.

لقد تبين من خلال المخططات السابقة أن الإنجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات و هذا راجع إلى تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الاستثمارية و هو ما أدى إلى ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، هذا التقييم أصبح أمرا ضروريا لا يمكن إهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات، و ظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دج و هذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة .

و الجدول التالي يستعرض نصيب برامج التنمية المحلية من الاستثمارات خلال فترة المخططات

الجدول رقم 18 : نصيب التنمية المحلية من الاستثمارات في المخططات (1989/1967) الوحدة: مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي	المخططالرباعي1	المخطط الرباعي2	المخطط الخماسي1	المخطط الخماسي2
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.05	21.77	1.5
النقل	/	0.8	6.49	12.719	1.80
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين و التوزيع	/	/	1.00	18.19	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	/	/	0.70	1.968	1.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية و التكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة و الحماية الاجتماعية	/	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	/	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	/	2.2	/	27.232	/
برامج خاصة	/	/	/	11.3650	/
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	2,64	14,027	49,724	260,267	371,26

المصدر: مشري فريد، نسيب أنفال،" دور نظام الإنتاج المحلي في القضاء على البطالة"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة ،يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص7.

تبين الأرقام في الجدول ضخامة لمبالغ المخصصة للتنمية المحلية في هذه البرامج، والتي استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية محليا تمثلت في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان بتوفير الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية بمبالغ متزايدة من 1,69 مليار دينار في المخطط الثلاثي إلى 40,97 مليار دينار في المخطط الخماسي الثاني أي بنسبة 10,6% من إجمالي مبلغ المخطط الخماسي 2، كما أسهمت بشكل واضح في تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الحد من النزوح الريفي من خلال رصد مبالغ دعم التنمية محلياً خاصة في المخطط الرباعي 1 و الخماسي 1 بنسب 16% و10% على التوالي، ولقد أوجدت هذه المخططات قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية تمثلت في أرضية مهمة من الصناعات التحويلية % 16 (خ 2) فضلا عن شبكة متطورة من الاتصالات السلكية واللاسلكية .

من هذه الأرقام ومن خلال البنود المهمة المدرجة في هذه المخططات يتراءى لنا أن السلطات الجزائرية أولت جانبا مهما للتنمية المحلية في بعديها الاجتماعي والاقتصادي، غير أن الأمر لم يعدو إلى البعد البيئي بسبب الطابع التقليدي والريفي لمدن الجزائر البعيد عن الملوثات البيئية التي تصيب كبريات المدن ، ومن جانب آخر ضعف النشاط الصناعي المسبب الرئيسي للتلوث وبساطة العيش في تلك الحقبة

المطلب 2 :التنمية بعد مرحلة التخطيط للنمو الاقتصادي

الجدول التالي يبين لنا تدهور الوضعية الاقتصادية في نهاية الثمانينات من خلال تطور بعض المؤشرات خلال هذه السنوات (88/86) :

الجدول رقم19 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986-1988

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	- 1,6	1,4	- 2,7
رصيد ميزان المدفوعات : مليار$	- 2,2	00	- 0,3
رصيد الميزان التجاري : مليار$	6,6	- 1,3	- 0,7
الدين الخارجي: مليار$	19,3	2,9	22
سعر العملة الوطنية / دولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر1993، ص.160

يبدو واضحا من هذه المؤشرات التدهور الكبير للاقتصاد الوطني خلال هذه السنوات. كما يظهر جليا التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني- أزمة أسعار البترول- فابتداء من انخفاض أسعار البترول، بدأت تظهر الصعوبات تلو الأخرى و تتعمق أكثر فأكثر، خاصة ارتفاع الدين الخارجي و انخفاض قيمة العملة،و هذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية و استراتيجية استثمارها.

الفرع الأول: التنمية في ظل اقتصاد السوق

انتهت التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية و سياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة و التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.

خلال عقد التسعينات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج وإصلاحات على المنظومة الاقتصادية، بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي[1]

1. اقتصاد السوق :

بدأت عملية التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات في الجزائر و غيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت من خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الإدارية على نحو يواكب المسيرة التنموية العالمية[2]

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982؛
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1984؛
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986؛
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989؛

[1] Sebti. K, **l'entreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau**, Experdata édition, RABAT, 1997, p 58.

[2] انظر :محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999 ،ص ص 290 – 291.

ما يميز هذه المرحلة هو التأكيد على السقوط الحر للاقتصاد الوطنين و فشل السياسة الاقتصادية المتبعة و كذا الاستراتيجية التنموية المختارة و ضعف تطبيق التخطيط مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي.

و اقتصاد السوق هو الاقتصاد الحر ،ويسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي ويقصد به النظام الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية ، وفكرة الاقتصاد الحر هو تحجيم لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه ،و بشكل عملي هو أن لا تقوم الدولة بأي نشاط اقتصادي يستطيع فرد أو مجموعة أفراد القيام به، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق. اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الأسعار من أي قيد -عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية-، ومع ذلك فان اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

و منه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق و بات الأمر حتميا عليها، حيث و على سبيل تأكيد ذلك، كتب رئيس البنك الدولي، "Wolfensohn James.D" ، مقالة في سنة 1996، قال فيها: "إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورية حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، و الاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو و التشغيل، و تحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشية بفضل حرية حركية آليات السوق"[1].

2. برنامج التعديل الهيكلي [2]:

لجأت الجزائر، عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية و انعدمت طرق جديدة لتمويل و فشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية، إلى الصندوق النقد الدولي و أبرمت معه على اتفاقية الامتثال – Stand" By" في شهر افريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي، و يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا إلى تخفيض العجز الموازني و كذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي. هناك نوعين من الأهداف :

2.1. **الأهداف قصيرة المدى:** تتمثل في تخفيض الطلي الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية و الإصلاحات الجبائية، إعادة النظر في سياسة القروض لتشجيع الادخار الفردي و الجماعي.

3.1. **الأهداف طويلة المدى:** تتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات و كذلك رفع القيود على القطاع الخاص و تشجيع الاستثمار الخاص و محاولة جلب رؤوس الأموال الخارجية.

3. **الخوصصة[3]:**

تعني الخوصصة التحويل الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص مع ميزة خاصة تتمثل في بيع الأصول. و تتمثل أيضا في وضع إطار تأسيسي و تنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص و قوانين السوق كنزع الاحتكار، تحرير التجارة الخارجية،....إلخ

---

[1] موزاي بلال، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، ص 143.

[2] انظر : زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-163،بتصرف.

[3] زرنوح ياسمينة ، نفس المرجع السابق ، ص 164.

تسمح الخوصصة باعتبارها إحدى الوسائل التي تجعل الدولة تتحدد في بعض التزاماتها، بتحديد دور هذه الأخيرة و مكانتها في المجتمع كما تسمح بضبط الوسائل القانونية و نماذج إدارة الأعمال لتحقيق أهدافها الخاصة،وتتمثل أهداف الخوصصة في أهداف ذات طابع مالي، اقتصادي و سياسي:

- **على الصعيد المالي:** الخوصصة تسمح بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتخفيض النفقات العمومية و تخفيض أعباء الدولة تجاه القطاع العام.
- **على الصعيد الاقتصادي:** سيسمح تحويل الملكية من تحسين فعالية المؤسسات العمومية و الإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.
- **على الصعيد السياسي:** سيسمح تحويل الملكية من تقوية سوق الأسهم الجماهرية و ترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة و ذلك بإشراكهم في السير الحسن لمؤسستهم و إخفاء شعور الإبعاد الذي يعاني منه العمال.

الفرع الثاني: برامج التنمية المحلية في الجزائر

تتجسد برامج التنمية المحلية في الجزائر من خلال نوعين من البرامج تتمثل في برامج التجهيز و البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية.

1. برامج التجهيز

حسب ما نصت به المادة الخامسة من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية إحداهما بلدي يتم على مستوى البلدية و الآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية[1].

1.1. برنامج تجهيز قطاعي غير ممركزPSD: هو برنامج ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها يحضر وينفذ عن طريق الولاية ، تساعده الهيئات التقنية ويعرض على المجلس الشعبي الولائي[2]،ويصادق عليه بعد الدراسة و اخذ رأي الهيئة التقنية التي يرسل لها كافة المخططات و البرامج لها.

2.1. برامج التجهيز التابعة للمخططات البلدية للتنميةPCD: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، حيث يتم تبليغ الوالي من طرف وزير المالية سنويا عن رسم ميزانية التجهيز بعنوان المخططات البلدية للتنمية برخصة برامج إجمالية، و يتم توزيع رخصة البرامج الممنوحة للبلدية حسب القطاعات و الأبواب المعنية ذات الأولوية بعد أعمال تشاوريه و تقييمه مع المصالح التقنية و المصالح المعنية للولاية حيث تعطى الأولوية للبلديات و المناطق النائية و المحرومة لاسيما المناطق المراد ترقيتها، و تتمحور مشاريع هذه البرامج حول الأعمال التنموية ذات الأولوية الوطنية خاصة المتعلقة منها بمياه الشرب، التطهير، الطرقات و الشبكات[3].

---

[1] موسى رحماني ،سبتي وسيلة ،"واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،يومي 1 /2 ديسمبر 2004 ، ص 4.

[2] غالم عبد الله ،"التعاون المشترك والتضامن المالي بين البلديات و القروض آليات جديدة لدفع التنمية المحلية المستدامة "، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسه نموذجا) ، جامعة تبسه ، يومي 29-30 ماي 2013، ص 4.

3مشري فريد، نسيب أنفالمرجع سبق ذكره ، ص9..

2. البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية:

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، من أهم هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج صندوق الجنوب، الصناديق الخاصة، صندوق الكوارث الطبيعية[1] .

1.2. برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب: هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التأخر الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

2.2. الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة مقارنة بالولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

3.2. صندوق الكوارث الطبيعية: هو صندوق وطني يتكفل بالمناطق المنكوبة من جراء تعرضها إلى كوارث طبيعية.

ما يمكن الإشارة إليه في خضم هذه التطورات السياسية والاقتصادية المتلاحقة والجذرية في نفس الوقت هو إهمال دور الجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية للبلاد بشكل كبير ، حيث مست الأزمة الأمنية أعماق البنية المجتمعية للدولة وهزت كيانها ،فضلا عن التّقزيم الطبيعي لدور الوحدات المحلية في النشاط الاقتصادي خصوصا في ظل النظام الحر للسوق.

الفرع الثالث : التنمية المحلية المستدامة في إطار برامج التنمية 2001-2014

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر[2].

1. مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

أقر هذا المخطط في افريل من سنة 2001 ، بمبادرة من رئيس الجمهورية، و بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار ، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى: الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية :

---

[1] موسى رحماني ، سبتي وسيلة ، نفس المرجع السابق، ص 4.

[2] بودخدخ كريم، سلامنة محمد،" أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 "مقالة منشورة على الرابط:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/%D8%A3%D8%AB%D8%B1 التحميل بتاريخ : 19-1-2014.

الجدول20: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع(مبالغ)	المجموع(نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

يظهر الجدول جليا توجه السياسة التنموية للبلاد نحو التنمية المحلية بتخصيص نسبة كبيرة تقارب 39% من المبالغ الموجهة لدعم الاقتصاد فاق 204مليار د ج، موازاة بالمبالغ الموجهة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية 210مليار دج إيمانا من طرف السلطات بأهمية الدور المنوط بالجماعات المحلية في هذه الفترة من خلال التوسع في أدوارها التنموية ، و الاتصال المباشر بالمواطن و تلبية حاجاته و متطلباته.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني ؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو ؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول21 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 . زيارة الموقع بتاريخ: 12 - 4 -2013

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

[1] World bank , a public expenditure review, report n°36270 ,vol1,2007,P2.

(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf (بتاريخ : 12-4-2013)

ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان على الصعيد المحلي من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية المحلية، و القواعد الرياضية والثقافية، و تطوير الخدمات العمومية بمبالغ فاقت نسبتها 50% (2112,4مليار دج).أما المحور الثاني فصب في تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية إكمالا لما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، والأكيد أن هذا الإنفاق يصب في صالح هيكلة الأقاليم المحلية، و إقرارا لمبدأ اللامركزية ،على اعتبار أنها الركيزة الأساسية لانطلاقة تنموية صحيحة و مستديمة.

والجدول الموالي يوضح اهتمام الدولة بجانب التنمية المحلية من خلال التخصيصات المالية الضخمة المتزايدة في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD و المخطط القطاعي غير الممركز PSD للفترة التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية و واكبت الوفرة المالية للبلاد.

جدول 22: نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (2009/1998) الوحدة: مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2004/1998	2009/2005
(PSD)	27.51	29.42	49.16	80.97	154.78	245.49	188.81	776.162	1708.5
(PCD)	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	221.08	200
(PSD+PCD)	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	997.24	1908.5

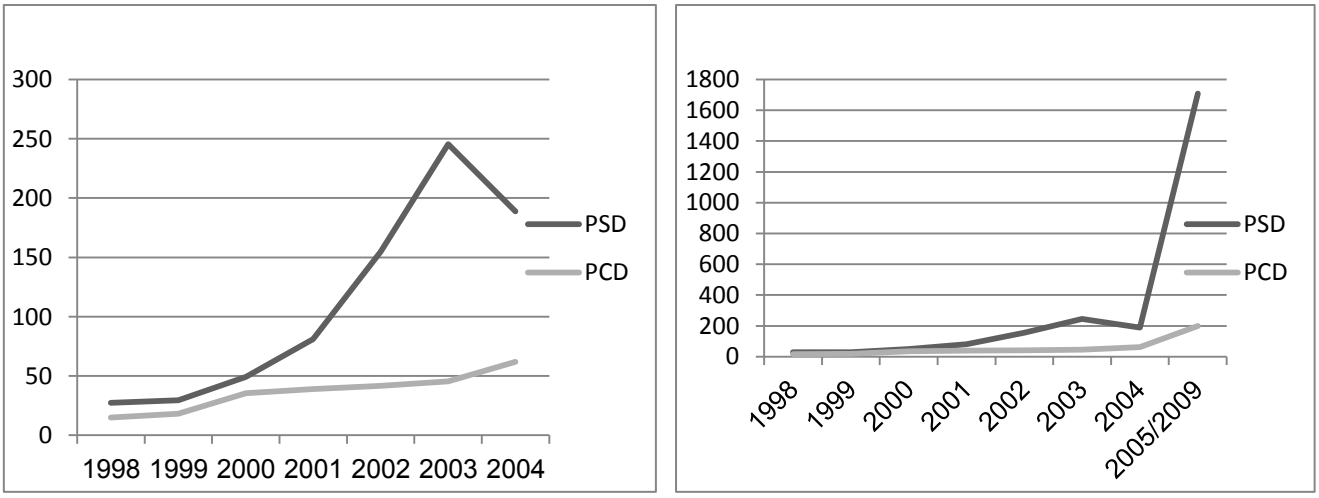
المصدر: مشري فريد، نسيب أنفال، مرجع سبق ذكره ،ص8..

تشير أرقام الجدول إلى :

1- المبالغ الموجهة للبرنامج PSD أكثر من المبالغ الموجهة لـ PCD حيث بلغت في الفترة 04/98 ثلاث مرات ونصف (3,5) اكبر ،أي بنسبة تفوق28% للـ PCD بالنسبة للـ PSD ، وبنسبة 11,71%بالنسبة للفترة 09/05 ؛

2- تتزايد المبالغ المخصصة لـ PSD بوتيرة أعلى منها بالنسبة لـPCD ، انظر البيان المرفق ؛

الشكل رقم 19 : العلاقة الدالية بين PCD وPSD



المصدر: من إعداد الباحث ، انطلاقا من نتائج الجدول رقم 22 ومخرجات نظام المجدول إصدار 2007

3. **برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني)2010-2014**

في ظل السياسة الاتفاقية التي تنتهجها البلاد من فترة تقارب العشر سنوات ، وتماشيا مع تعزيز التنمية الاقتصادية جاء المخطط الخماسي الثاني كحاقة ثالثة في سلسلة البرامج التنموية التي انتهجتها السلطات ضمن متطلبات إعادة الإعمار الوطني بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دج ، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دج (155)[1].

و يتوجه هذا البرنامج بمبالغه الضخمة إلى شقين اثنين هما[2] :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه ، بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار ؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليارد‌ج ما يعادل 156 مليار دولار؛

في مجال التنمية المحلية ، تم منح الجماعات المحلية غلافا ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية بما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات[3] .

المطلب 3: نماذج دولية عن تجارب التنمية المحلية المستدامة

إن الأخذ باستدامة التنمية المحلية أصبح مطلبا عالميا ، ومنهجا تتفاوت الدول -باختلاف درجاتها على المستوى الحضاري- في تطبيقه وتثبيت أواصره في متطلبات مخططاتها الإنمائية، ومن اجل ذلك حاولنا نقل بعض التجارب للتنمية المحلية المستدامة في مستويين مختلفين نامية ومتطورة ،وفي ثلاث قارات مختلفة .

الفرع الأول: تجربة التنمية المحلية المستدامة بالهند و نظام التمويل بها[4]

يتشكل النظام المالي المحلي في الهند من الموارد الذاتية والخارجية التالية:

1. **الموارد المالية الذاتية**

تنقسم الموارد المالية الذاتية في الهند إلى موارد تدخل في اختصاص الولايات و أهمها: الضرائب على الأراضي الزراعية، والدخل الزراعي، والضرائب على حيازة أراضي زراعية، وعلى أراضي البناء والمباني، وضرائب المبيعات والمشتريات، ورسوم الإنتاج على المسكرات والمخدرات، وضرائب الملاهي، ورسوم الدمغة ومصاريف التسجيل، وتكوّن حصة الولايات من الضرائب المركزية، ومن ناحية أخرى هناك نوع ثانٍ من الموارد الذاتية تخصص للسلطات المحلية دون مستوى الولايات.

---

[1] محمد مسعي ،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث ، عدد10 ،2012، ص 147.

[2] رحال فاطمة ،" الحكم الراشد و إشكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر "،مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسه نموذجا) ، جامعة تبسه ، يومي 29-30 ماي 2013، ص 8.

[3] رحال فطيمة ، نفس المرجع السابق ، ص 8.

[4] انظر: حياة بن اسماعين ، وسيلة السبتي،" التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-يومي 21 و 22 نوفمبر 2006،ص ص 6-8.بتصرف

2. الموارد المالية الخارجية وتتمثل في:

1.2. الإعانات: تقدم الحكومة المركزية في الهند للولايات إعانات قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وفي كل الأحوال نجد أن لحكومات الولايات الحق في استخدام الإعانات غير المشروطة، وعلى وجه الخصوص التي تقدمها الحكومة المركزية لها كيفما تريد، وهناك نوع ثالث من الإعانات يجري بين مساهمة الحكومة المركزية وبين مساهمة الولايات نفسها وفي مشروعات معينة حيث تكون الإعانة المركزية مشروطة بقيام حكومة الولايات بتقديم نسبة يتفق عليها من الأموال اللازمة للمشروع.

2.2. القروض: وتملك حكومات الولايات حق عقد القروض الداخلية بضمان أموالها الممثلة في أصول ثابتة ولكنها لا تستطيع أن تقترض إن كانت مدينة لحكومة الاتحاد إلا بموافقة الحكومة المركزية. كما تقترض حكومات الولايات أيضا من السوق المالي، ولكن اعتمادها الأكبر هو على قروضها من الحكومة المركزية. و تمثل قروض الولايات من الحكومة المركزية حوالي 37% من مجموع الموارد المالية لميزانيات الولايات، تقدم الحكومة المركزية هذه القروض إلى الولايات غالبا لتنفيذ مشروعات تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية، وتعد تجربة الهند من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية في البلدان النامية حيث عملت على تدعيم النظام المحلي تدعيما مباشرا عن طريق إثارة الجهود الذاتية وإعطائها وزنا ايجابيا في التنمية المحلية.

3. المشاركة في التنمية المحلية بالهند:

تقوم التجربة التنموية في الهند على أساس أن كل مشروع يتم تكوينه بواسطة تجميع كل مائة قرية فيما يعرف بـ:(Blocks) ويشمل كل منها مساحة من 150 إلى 200 ميل مربع بكثافة سكانية من حوالي 60 إلى 70ألف وكل "بلوك" يدار بواسطة مجلس يسمى (Panchâyat Samti)يشمل رؤساء مجالس القرى الداخلة في المشروع ولكل مجلس هيئة إدارية يرأسها موظف حكومي ويعاونه مجموعة من الخبراء في (الزراعة، الصحة، الثروة الحيوانية....الخ) هذه الهيئة الإدارية والفنية تحت إشراف المجلس وبالطبع توجد إلى جانب ذلك جمعيات ومنظمات شباب تعمل تحت إشراف المجلس، وبعد ذلك يجتمع الـ (Blocks) حسب التقسيم الإداري في الهند في مجالس المناطق عن طريق ما يعرف (Zilaparished) وهو مجلس يجمع رؤساء مجالس الـ (Blocks) مع أعضاء البرلمان للمنطقة وله كذلك هيئة إدارية مع جهاز فني، وعلى المستوى الثالث يوجد في كل ولاية مجلس للتنمية يرأسه الوزير الأعلى في الولاية، ويضم الوزارات التي تهتم بالتنمية، ويقوم بالإشراف على مجالس المناطق في الولاية، وفي المستوى الأعلى توجد وزارة للتنمية البيئية والتعاون تضع البرامج العامة وتوجه الموارد وتتعاون مع لجنة الخطة ووزارة الغذاء والزراعة.

وتتلخص أهداف هذا البرنامج في الآتي:

1) الإسراع بمعدلات نمو الإنتاج الزراعي عن طريق برامج الري وحفظ التربة؛
2) تنمية الثروة الحيوانية،
3) الاهتمام بتحسين وسائل النقل والمستوى الصحي للسكان؛
4) تشجيع الصناعات الريفية الزراعية؛

الفرع الثاني: التنمية المحلية في مصر:

1. الموارد المالية المحلية في مصر: تنقسم مصادر التمويل بمصر إلى موارد خاصة وموارد أخرى مشتركة:

1.1. الموارد الخاصة: وتشمل الضرائب العينية ذات الطابع المحلي، الرسوم المحلية، القروض والتبرعات بالإضافة إلى الإعانات الحكومية، بحيث يجري العمل في مصر على أن تحدد الحكومة المركزية مبلغ الإعانة الذي ستقدمه للحكومات المحلية ثم يقوم وزير الحكم المحلي بتوزيع هذه الإعانات على الحكومات المحلية وفقا لعدد السكان[1].

2.1 . الموارد المشتركة: وهي التي توزع على المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بغرض توزيعها على المجالس الشعبية المحلية الداخلية في نطاق اختصاصها:

1.2.1. الموارد المالية للمحافظات: وهي تنقسم إلى موارد مشتركة مع سائر المحافظات وموارد خاصة بكل محافظة، كما تشمل مداخيل الضرائب والرسوم والإعانات والتبرعات وموارد الحسابات الخاصة للتمويل.

2.2.1. الموارد المالية للمركز: تشمل موارد المجلس الشعبي المحلي للمركز ما يلي[2]:

- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح المركز؛
- حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها؛
- الإعانات الحكومية؛
- التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي؛
- القروض التي يعقدها المجلس؛

3.2.1. الموارد المالية للمدن و الأحياء: تتمثل في[3]:

- الضرائب والرسوم المحلية في نطاق اختصاص المجلس المحلي؛
- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح المدينة من موارد المحافظة؛
- حصيلة الحكومة في نطاق المدينة من إيجار المباني وأراضي البناء الداخلة في أملاكها الخاصة؛
- إيرادات استثمار أموال المدينة وإيرادات الأسواق العامة في نطاقها؛
- الإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات مقيدة بموافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي إذا قدمت من جهات أجنبية؛
- القروض التي يعقدها المجلس؛
- حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات المنتفعة من أعمال المنطقة العامة؛
- حصيلة المقابل التي تفرضها المجالس على استغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة؛

---

[1] عبد الجليل الهويدي، المالية العامة للحكم المحلي، دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر، دار الفكر العربي، مصر،1983، ص 83.

[2] انظر:خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية :. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن ، 1985،ص 40.

[3] انظر:خالد سمارة الزغبي، نفس المرجع السابق ، ص 41.

4.2.1. الموارد المالية للقرية: و تشمل ما يلي:[1]

- 75% من حصيلة الضريبة الأصلية والإضافية المقررة على الأطيان الكائنة في نطاق القرية.
- حصيلة ضريبتي الملاهي والمراهنات المفروضتين في نطاق المجلس.
- موارد أموال القرية والمرافق التي تقوم بإدارتها.
- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارده لصالح مجلس القرية.
- الإعانات الحكومية.
- التبرعات والهبات والوصايا.

يظهر إن الموارد المحلية المشتركة المقدمة للمستويات المحلية حسب التقسيم الإداري المعمول به في مصر متعددة بشيء من التعقيد والتحجيم ،فبالإضافة الى التحصيل الضريبي المحلي هناك عدد من التخصيصات المالية و الإعانات الحكومية والهبات، فضلا عن فتح المجال عن اللجوء للقروض.

وترتكز التجربة التنموية المحلية المصرية على المشاركة الشعبية و على الضرورات التالية[2] :

1- إتاحة المعلومات بشفافية للسكان المحليين و ممثليهم بما يحقق لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط المحلي بكفاءة ؛

2- خلق اطر وآليات تفتح النوافذ بين السكان و ممثليهم و الأجهزة التنفيذية المحلية لتبادل الأفكار وعرض الخطط وإشراكهم فيما يقدم لهم من خدمات محلية

3- إتاحة الفرصة للسكان المحليين في الاشتراك في وضع خطط التنمية المحلية من خلال مجموعات ذات طابع مؤسسي و قاعدة قانونية لضمان استدامة للتنمية المحلية

4- دور متنامي للجامعات المحلية و مراكز البحث العلمي بالمجتمعات المحلية لنشر ثقافة اللامركزية و التخطيط بالمشاركة

إن التنمية المحلية في مصر معنية بالتنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وللسكان المحليين القدرة على تفجير طاقاتهم وإبداعاتهم لتطوير و تنمية مجتمعاتهم إذا ما أتيح لهم مناخ مناسب.

الفرع الثالث: بعض التجارب في محليات الدول المتقدمة الأوروبية

1. تجربة مدينة أوسلو في النرويج [3]

اعتمدت حكومة مدينة أسلو استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة strategy for sustainable locale development و سميت باستراتيجية الورقة البيضاء، وهذه الاستراتيجية تأخذ بالحسبان الحالة التي وصلت إليها عملية التنمية المحلية و البيئة المستدامة في العالم حتى نهاية 2002 ، كما تدرس الوضع الراهن للمدينة و مجموعة التحديات التي تواجهها و من ثم تضع رؤية مستقبلية مستدامة.

---

[1] كامل بربر ، نظم الإدارة المحلية : دراسة مقارنة . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ، لبنان، 1996 ، ص 11.

[2] محمد رضا رجب ،نظام الإدارة المحلية في مصر :الواقع وآفاق المستقبل، ص 25،بحث محمل على الرابط:
http://www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20reda%20ragab.pdf تاريخ التحميل :21-1-2014.

[3] انظر: ريدة ديب ، سليمان مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ،503-504، بتصرف.
انظر كذلك :1-4 Commission, PDF, 2008,PPOslo as an Intercultural City, Joint action of the Council of Europe and the European
على الرابط :http://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/culture/cities/osloprojects.pdf التحميل بتاريخ 21-1-2014.

وقد تم وضع برنامج محلي بيئي يحدد مجالات العمل و الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الاستراتيجية المقترحة بداء من عام 2003 حتى نهاية عام 2014 فضلا عن برنامج لمراجعتها كل 4 سنوات .

و في ظل هذا البرنامج قامت الجماعات المحلية بالمدينة بإقرار مجموعة من القواعد منها:

- يستخدم السكان الكهرباء الناتجة عن الطاقة المائية في نظام التدفئة؛
- تطبيق برنامج إحراق النفايات المنزلية، واستخدام الوقود البيئي و الطاقة الحرارية الأرضية؛
- 3/2 من السكاني يستخدمون السكك الحديدية الكهربائية او يمشون؛
- اغلب المقاطعات العمرانية تطبق الأجندة 21 للقرن المحلية؛

وللإشارة فإن أُسلو واحدة من ثلاث مدن أوروبية فازت بكونها حققت تنمية محلية مستدامة سنة 2003.

2. تجربة مدينة زيورخ في سويسرا [1]

تعد تجربة مدينة زيورخ بسويسرا من بين التجارب الرائدة في مجال إنشاء معايير التخطيط الأساسية المعمول بها على مستوى الجماعات المحلية ، و على المستوى الإداري حيث تصنع القرارات المهمة في تخطيط التنمية المحلية المستدامة، حيث قام المكتب الولائي للتنمية المستدامة في زيورخ بوضع هدف أساسي لترقية التنمية المحلية من خلال مجموعة من المعايير التنمية المستدامة عام 2000 كجزء من نشاطه المتعلق بالتنمية المحلية المستدامة ، وقد اختار أن ينفّذ ذلك عن طريق تكليف مجموعة عمل ذات خبرة بمختلف المجالات الإدارية موجهة من قبل المعهد الفيدرالي السويسري (IRL) و المعهد التكنولوجي (ETHZurich) .

جدول رقم 23 :أسس تكوين معايير التنمية المحلية المستدامة لمدينة زيورخ

أسس تكوين معايير التنمية المحلية المستدامة لمدينة زيورخ – سويسرا -					
استقلالية المعايير عن بعضها البعض	سهلة الفهم و القياس ويمكن الحصول على البيانات المطلوبة بسهولة	تعكس المواضيع المناسبة عالميا، والكيفية التي تسهم بها مدينة زيورخ في التنمية المحليةالمستدامة	تشمل الأبعاد الثلاثة المهمة للتنمية المستدامة:البيئة – الاقتصاد-المجتمع	يمكن أن تتأثر بالنشاطات الإدارية على الأقل بشكل غير مباشر	تعكس المواضيع و النشاطات ذات الأهمية الخاصة بمدينة زيورخ

المصدر:انظر:زبدة ديب ن سليمان مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 501-502.

انظر كذلك : إسماعيل زحوط،"دور البرامج التنموية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –مع استعراض لبعض التجارب الدولية - "،مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسه نموذجا) ، جامعة تبسه ، يومي 29-30 ماي 2013، ص 10.

تُظهر التجارب المذكورة، ان العالم بشقيه المتقدم والمتأخر يسير نحو لا مركزة اركان التنمية، و ذلك بخلق مناخ هام للمبادرات المحلية، وفتح مجال الإبداع للطاقات المحلية من خلال المشاركة الشعبية مع الإدارة المحلية في عملية التخطيط لبرامج التنمية المحلية المستدامة ، والأمر لا يعدو عن حتمية فرضتها حيثيات العولمة من جهة، ومنطقية التنمية الجزئية للوصول إلى التنمية الكلية، وهذا ما لاحظناه في :

- ✓ التجربة الهندية حيث لاحظنا تشاركيه المصدر، ثم التسلسل التصاعدي في نظام الحكم المحلي؛
- ✓ التجربة المصرية جزئية المصادر المالية و تعددها ، والاعتماد على التعاون المجتمعي المحلي؛
- ✓ أما التجربة في أسلو و زيورخ فهي تجربة راقية من حيث أنها مبنية على معايير اقلها أنها إنسانية ، توافق النظرة العالمية للتنمية المستدامة في التركيز على البعد البيئي ، واحترام الإنسان لأخيه الإنسان؛

[1] انظر: زبدة ديب ، سليمان مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 501-503 ، بتصرف.

خلاصة الفصل الثاني

تشمل التنمية في مفهومها عن ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية و أفضل استخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات ، للمحافظة على رأس المال البيئي ، وتحسين توزيع الدخل ، وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

أما التنمية المحلية المستدامة هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، يستدعي هذا بالدرجة الأولى تمويلاً محلياً لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية المستدامة ،ذلك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات.

تتولى الجماعات المحلية في المجتمعات المعاصرة- باعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأكبر عمق ممكن-النهوض بأعباء التنمية الشاملة للبلاد معتمدة في ذلك على مواردها الخاصة، بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها من برامج التنمية المخططة من طرف الدولة عن طريق الموازنة العامة من خلال سياسة الإنفاق العام، و استغلالاً للتوجه الدولي قبل الوطني للتنمية الإقليمية كركيزة أساسية للاستدامة في بعدها الإنساني، مع مراعاة للمعايير المتفق عليها عالمياً خاصة البيئي منها.

الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة من خلال تطبيق المخططات التنموية المتعاقبة، إلا أن هناك بعض العقبات وقفت دون ذلك مما أظهر بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية لوحدها ،وإنما القدرة على تطبيق المخططات تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة التي تقف في وجه التنمية المستدامة بالبلاد.

تقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا و اهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل و الحوافز و الالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة .

إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

ولأدل على مشوار التنمية المحلية المستدامة في الجزائر هو محاولة الاطلاع على عينة محلية فعلية من ولايات الوطن وهي ولاية وبلدية الجلفة وذلك ما سنسلط الضوء عليه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لولاية الجلفة و بلدية الجلفة

تمهيد:

بعد الخوض في معالم الجباية المحلية ،وحيثيات التنمية المحلية المستدامة ظهر لنا بوضوح العلاقة النمطية التلازمية بينهما ،والتي أبانت عن ضرورة ملحة لتأصيل الجانب التمويلي لها وتفعيله بما يفتح الآفاق واسعة لاستمرارية هذه التنمية في بيئة صالحة حاضرا ومستقبلاً.

والجزائر إذ تتبوأ مكانة رائدة في القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا، وإيمانا منها بأنه لا سبيل لتنمية وطنية كلية دون النهوض بالتنمية المحلية الجزئية، كان لابد لها أن تولي هذا الجانب التنموي اهتماماً كبيرا من حيث تطبيق مبدأ اللامركزية في جميع جوانبها ومراميها ، خاصة الجبائية منها و الذي يعد المنفذ الأهم للتمويل الذاتي للجماعات المحلية من أجل خوض غمار التنمية المحلية المستدامة ،وتحمل مسؤولية مواطنيها على الصعيدين المكاني والزماني.

سنحاول خلال هذا الفصل اخذ ولاية وبلدية الجلفة كعينة ممثلة لباقي المناطق المحلية للوطن لإبراز العلاقة القائمة بين المصادر المالية الجبائية وواقع التنمية في هذه المنطقة ،من خلال عرض الإمكانات الاقتصادية والمالية و الاجتماعية و البنية التحتية لهذه الولاية ،ثم التطرق الى مردود الجباية بها و محاولة معرفة مدى مساهمة هذه المبالغ في التنمية المحلية المستدامة و مدى مراعاة أبعادها ،وطرح و مناقشة السبل الناجعة لتفعيل هذه المردودية الجبائية ،من خلال تحليل استبيان موجه للمختصين في المالية في خزينة الولاية و مصلحة الضرائب ، وأراء المسئولين في الجماعات المحلية (البلدية – الولاية).

لذلك، و من أجل ضبط الفصل و حسن تقديمه ارتأينا أن نقسمه على النحو التالي:

- المبحث الأول : المقومات الاقتصادية و الاجتماعية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع الجباية المحلية في الجلفة.
- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لاثر سبل تفعيل الجباية المحلية على التنمية المحية المستدامة.

المبحث الأول :المقومات الاقتصادية و الاجتماعية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة

تزخر ولاية الجلفة بالعديد من المقومات والركائز الطبيعية والاجتماعية والبُنى التحتية التي تضعها في الطليعة للانتقال إلى تحقيق تنمية مستدامة تُراعى فيها جميع الأركان والتي تسمح بالحفاظ على البيئة من جهة، وحسن تسيير الموارد بأنواعها رصدا وتأمينا للمستقبل من جهة أخرى.

المطلب1: تقديم ولاية الجلفة و بلدية الجلفة

ولاية الجلفة هي الولاية رقم17في الترتيب الإداري للولايات الجزائرية، نشأت اعتباراً من التقسيم الإداري لسنة 1974م، وتمتد جذور المنطقة التاريخية إلى ما قبل التاريخ ، وشهدت في مراحلها المد الروماني والبربري، وفي سنة704م اعتنق سكانها الإسلام، ثم جاء الحكم العثماني وتأسيس بايلك التيطري سنة 1547م، ومع قدوم الفرنسيين 1837م بعد هزيمة الأتراك، تحالف جزء من أولاد نايل مع الأمير عبد القادر و خـــاضوا معارك عديدة ضد الفرنسيين، وتواصل النضال ضد الاستعمار في ثناياها و جبالها حتى الاستقلال [1].

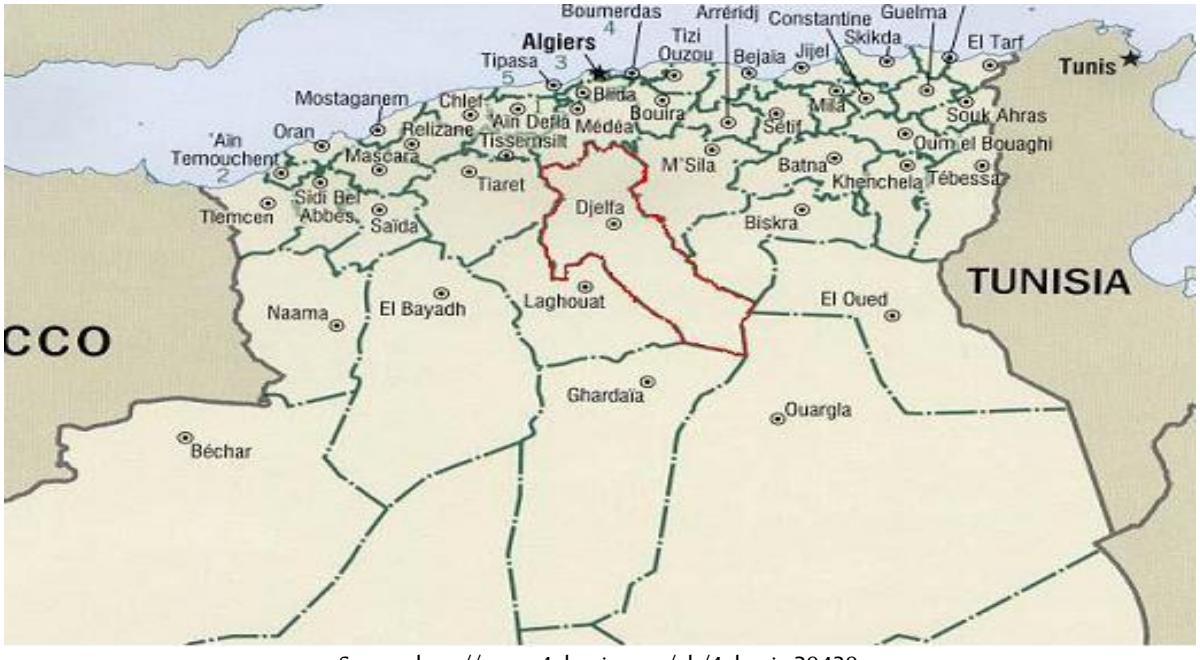
الفرع الأول :الموقع الجغرافي و التضاريس والمناخ

1- **الموقع الجغرافي**[2]

تقع ولاية الجلفة في الجزء المركزي للجزائر الشمالية إلى ما بعد سفوح جبال الأطلس الجنوبية التلية انطلاقا من الشمال ، حيث يتموقع المقر الرئيسي للولاية على بعد 300 كم جنوب العاصمة ، بين خطي طول 2° و5° شرقا ،و على امتداد دائرتي العرض33° و 35° شمالاً وهي محدودة بـ :

- من الغرب ولايتي الأغواط وتيارت - من الجنوب ولايات ورقلة ، الواد وغرداية
- من الشمال ولايتي المدية و تيسمسيلت - من الشرق ولايتي المسيلة وبسكرة

الشكل رقم 20: موقع ولاية الجلفة الجغرافي



Source :http://www.4algeria.com/vb/4algeria.29439

[1] Source :ar .wikipidia/wiki/ولاية الجلفة – زيارة الموقع بتاريخ 1-2-2014 – بتصرف .

[2] Source: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) -2013 , PP4-5.

2- التضاريس

تقع ولاية الجلفة في سفح جبال الأطلس الصحراوي بين أحضان السهوب الوسطى عند التحام الصحراء بالهضاب العليا، ويمكن اختصار المناطق الجيولوجية السطحية المكونة للمنطقة في :[1]

1.2. **منطقة الهضاب العليا:** تغطي منطقة الهضاب العليا مناطق عين وسارة، حاسي بحبح والمنطقة السهبية لمسعد، فالسلسلة الأولى التي تواجهنا هي منخفض واسع والمسمى هضبة عين وسارة والمتواجدة في شمال الولاية وهي تمتد على مساحة تقدر ب 500.000 هكتار ويصل علوها ما بين 650 و 800 م.

2.2. منطقة الشطوط :السلسلة الثانية للتضاريس باتجاه الجنوب والتي تلي منطقة الهضاب العليا هي منطقة منخفضات شطوط الزهرز الغربي والشرقي التي تتواجد في الناحية الشمالية للأطلس الصحراوي .

3.2. المنطقة الجبلية :فهي منطقة متجهة شمال-غرب/ جنوب-شرق على مسافة 400 كلم طولا و 15 كلم عرضا وتتكون من عدة وحدات مرفولوجية (بأشكال مثنية) ومن أهمها جبل الصحاري بعلو يصل إلى 1544 م

4.2. منطقة الضايات: تتمثل منطقة الضايات في عدة أحواض في الناحية الجنوبية بدائرة مسعد.

إن اتساع مساحة الولاية أعطى المنطقة تنوعا طبيعيا ومناخيا مهماً، إذ نجد مثلا أشكالاً تضاريسية متعددة، و غطاءاً نباتياً متنوعاً مثل: الصنوبر الحلبي، وأشجار العرعار بالإضافة إلى أنواع نباتية استبسية، مثل :الحلفاء التي تغطي مساحة (658000 هكتار)، والشيح والإكليل...، ومنها أن ولاية الجلفة تتوفر على أهم ثروة غابية في الأطلس الصحراوي" غابة سن الباء" التي تمتد على مساحة تقارب 20 ألف هكتار نحو الغرب. إن هذه الغابة تكمل الحزام الأخضر الذي يلعب دورا من أهم الأدوار من الناحية البيئية والحفاظ على التوازن الطبيعي، فهي آخر جدار ضد امتداد التصحر الذي يهدد من سنة إلى أخرى المناطق الخصبة بالشمال، كما تلعب دورا اقتصاديا هاماً في إنتاج الخشب.

3- المناخ

مناخ منطقة الجلفة انتقالي في عمومه، بين مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي، إذ يتميز بقسوة الطقس في فصل الشتاء وكثرة موجات الصقيع المنتظمة، وبقلة الأمطار وعدم انتظامها وامتداد مدة الجفاف وقصر مدة التساقط، ويقدر متوسط قيمة التساقط بين 150 إلى 350 ملم سنويا[2].

الفرع الثاني :التقسيم الإداري لولاية الجلفة

ظهرت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بمساحة تقدر بـ 32256,35 كم^2 تمثل نسبة 1,36% من المساحة الإجمالية للجزائر ،تضم 12 دائرة تتبعها 36 بلدية [3] هي:

[1] - Voir :Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire , Wilaya De Djelfa, Monographie de l'année 2013,PP 3-16.

- Voir aussi: sur le site : http://ar.wikipedia.org/wiki, تاريخ الزيارة :1-2-2014

[2] مديرية التجارة بالجلفة على الموقع :http://www.dcwdjelfa.dz تاريخ الزيارة 1-2--2014.

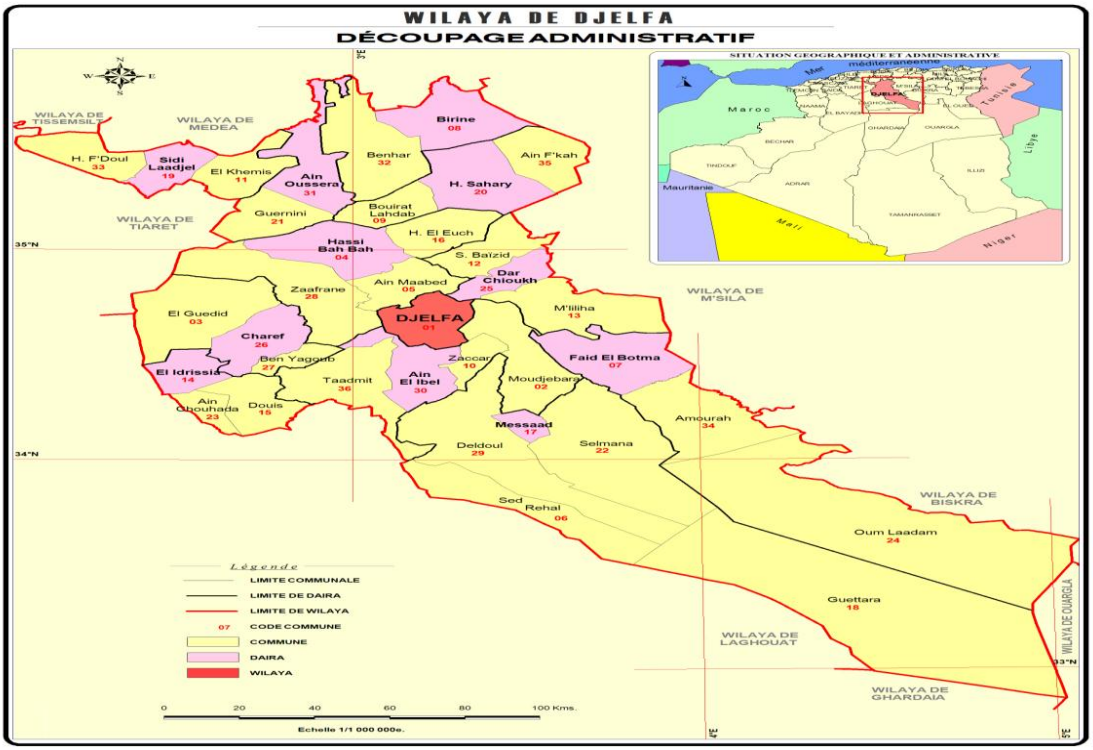
[3] Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa ,Op-Cit, p 3.

جدول رقم 24 : التقسيم الإداري لولاية الجلفة

الرقم	الدائرة	البلديات التابعة
1	الجلفة	الجلفة
2	عين وسارة	عين وسارة - قرنيني
3	البيرين	البيرين - بن نهار
4	سيدي لعجال	سيدي لعجال – حاسي فدول - الخميس
5	حد الصحاري	حد الصحاري – بويرة لحداب عين فقه
6	مسعد	مسعد- دلدول – سلمانة – سد الرحال - قطارة
7	دار الشيوخ	دار الشيوخ – مليليحة – سيدي بايزيد
8	الشارف	الشارف – القديد – بن يعقوب
9	الادريسية	الادريسية – الدويس – عين الشهداء
10	عين الابل	عين الابل – تعضميت – المجبارة - زكار
11	حاسي بحبح	حاسي بحبح- العش – الزعفران – عين معبد
12	فيض البطمة	فيض البطمة – عمورة – ام العظام

Source: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) -2013 , P 5.

الشكل رقم 21: التقسيم الاداري لولاية الجلفة



Source: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) -2013, P 5.

يكتسي التقسيم الإداري أهمية رئيسية في التنظيم الإداري لولاية الجلفة، حيث يتعلق الأمر هنا بتكوين الهيكلة الحضرية أو النظام الحضري للأقاليم المحلية، أين يمكن أن تكون للقرارات الإدارية التأثير الكبير في توجيه جميع مواقع التجهيزات الاقتصادية والأنشطة البشرية وعلاقتها بحركات السكان وأماكن استيطانهم، وهذا تبعا لما تتميز به ولاية الجلفة من شساعة المساحة، والتنوع العشائري فضلا عن أماكن التجمع السكاني الذي كان له الأثر الأكبر في تحديد هذا التقسيم.

الفرع الثالث : البنية الديمغرافية لولاية الجلفة

تصنف ولاية الجلفة من الولايات الكبيرة من حيث عدد السكان، حيث احتلت المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان بكثافة سكانية قاربت 34نسمة/كم^2 (إحصائيات 2008) وهي أرقام قابلة للتطور والزيادة بالنظر لمكانة وموقع الولاية.

1. التطور السكاني لولاية و بلدية الجلفة

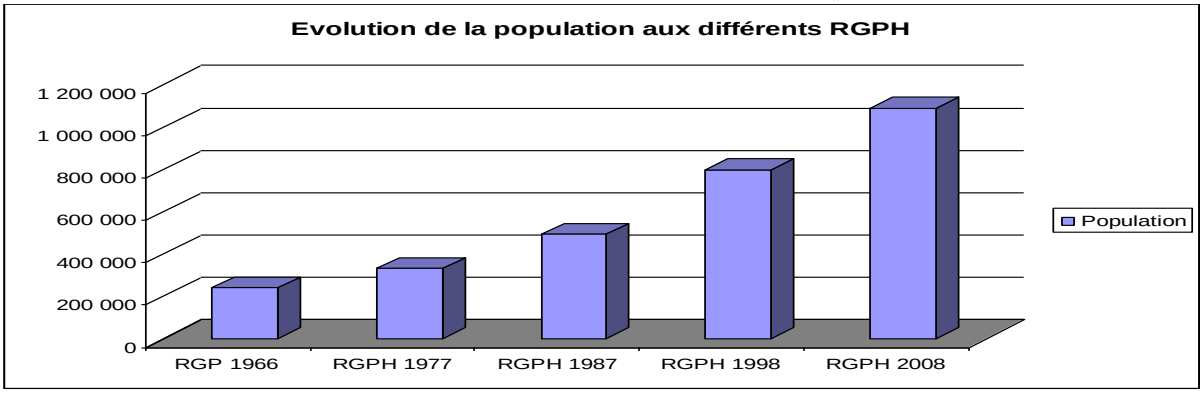
عرف سكان الولاية زيادات هامة في التعداد السكاني، خصوصا بعد الستينات (بين عامي 1966 و 2008 تضاعف عدد السكان بنسبة 4.5مرات) ،وهذا التطور القوي كان نتيجة الخصوبة العالية التي عبر عنها معدل المواليد في هذه الفترة، بالإضافة إلى جاذبية المنطقة التي يمثلها الموقع الجغرافي والتنوع المناخي .

جدول رقم 25: التعداد السكاني لولاية الجلفة حسب الإحصاءات السكانية المتوالية بداية بـ 1966

Périodes	Population	Taux D'accroissement Global	Taux d'accroissement annuel moyen
RGPH 1966	241 849	-	-
RGPH 1977	332 500	37,48	2,9
RGPH 1987	494 494	48,72	4,0
RGPH 1998	797 706	61,32	4,4
RGPH 2008	1 090 578	36,71	3,2

Source : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p20.

الشكل رقم 22: التعداد السكاني لولاية الجلفة حسب الإحصاءات السكانية المتوالية بداية بـ 1966



Source : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p20

يظهر البيان و الجدول السابق الزيادات السكانية لولاية الجلفة ومعدلات نموها سنوياً من خلال الإحصاءات السكانية الوطنية ، حيث نلاحظ ارتفاع عدد سكان الولاية بمعدل 37,48 للفترة الممتدة من 1966 إلى 1977 ليصل العدد إلى 332500 نسمة بمعدل سنوي قدره 2,9 ،ليواصل هذا المعدل في الارتفاع في العشريتين المواليتين بـ (معدل سنوي 4,0 ،معدل عشرية 48,72) و (م س 4,4 ، م ع 61,32)، ويبلغ عدد السكان سنة 1998م 797706 نسمة ،بعد هذه الفترة يشهد النمو السكاني انخفاضا يصل معدله السنوي إلى 3,2 ،فسجل إحصاء 2008 عدد السكان 1090578 نسمة بمعدل عام 36,71 .

أما عن عاصمة الولاية بلدية الجلفة فكان التعداد السكاني كالتالي:

جدول رقم 26 : تطور التعداد السكاني لبلدية الجلفة(1977-2008)

Communes	Population				Taux d'accroissance annuel moyen		
	1977	1987	1998	2008	77/87	87/98	98/08
Djelfa	52 800	90 032	164 126	288 228	5,5	5,6	5,8

Source : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p21

يُظهر الجدول الزيادات المعتبرة لسكان عاصمة الولاية ،بمعدلات لم تعرف أي انخفاض عكس المعدلات بالنسبة للولاية ككل ، يمكن أن يرجع ذلك إلى حركة تنقلات المواطنين من الدوائر الأخرى ومن خارج الولاية ، لما تمتاز به عاصمة الولاية من فرص عمل واستقرار واستثمار ،حيث بلغت نسبة سكان بلدية الجلفة 26,43% من مجموع سكان الولاية ، وكثافة سكانية تقدر بـ 531,62 نسمة/كم^2 مقابل 33,81% نسمة /كم^2 للولاية، و من المتوقع أن تواصل هذه النسب ارتفاعها بالنظر إلى وتيرة معدلات الزيادة السكانية في السنوات الأخيرة ،حيث جاء في تقرير مديرية البرمجة ومتابعة البرامج لولاية الجلفة أن الكثافة السكانية لبلدية الجلفة ستصل في نهاية 2012 إلى665,85 نسمة/كم^2 و الى 38,66 نسمة/كم^2 بالنسبة للولاية ككل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 27: توقعات الزيادة السكانية لولاية الجلفة وبلدية الجلفة حتى 31-12-2012

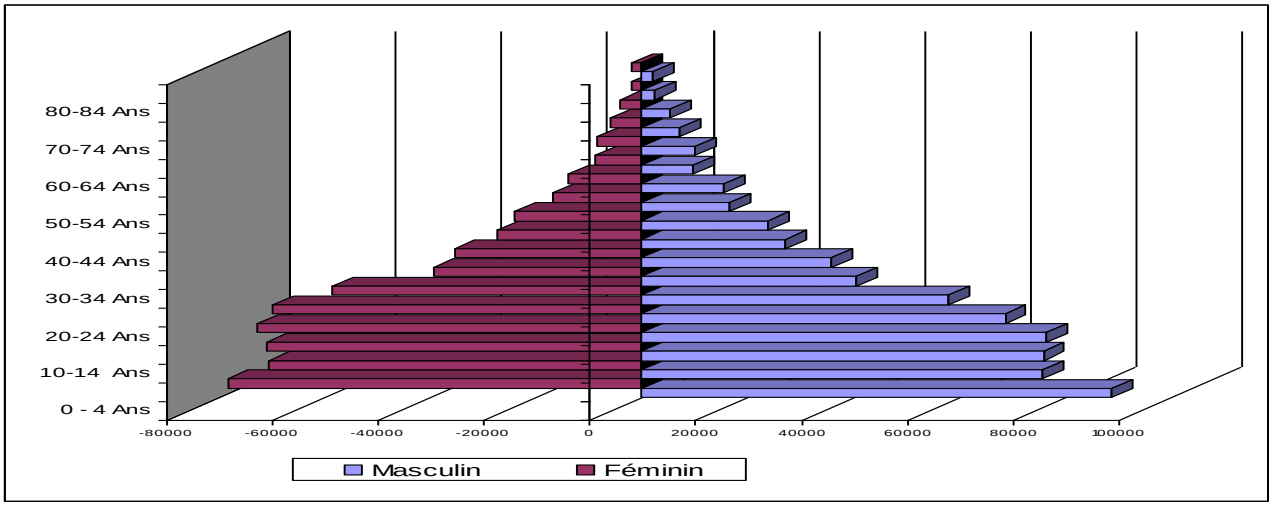
	Superficie (en km²)	Estimation au 31/12/2011	Population par Dispersion			Population par Sexe		Densité (Hab/km²)
			ACL	AS	ZE	Masculin	Féminin	
Djelfa C	542,17	361 006	332 968	13 245	14 793	183 456	177 550	665,85
WILAYA	32 256,35	1 246 975	951 118	57 140	238 716	641 432	605 543	38,66

Source : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p22

2. التوزيع السكاني لولاية الجلفة حسب السن و الجنس

جدول رقم 28 : توزيع سكان ولاية الجلفة حسب السن والجنس

Tranches D'âge	Masculin		Féminin		Total	
	Total	%	Total	%	Total	%
0 - 4 Ans	88 757	13,84	78 028	12,89	166 785	13,38
5 - 9 Ans	75 831	11,82	70 265	11,60	146 096	11,72
10-14 Ans	75 951	11,84	70 764	11,69	146 715	11,77
15-19 Ans	76 396	11,91	72 367	11,95	148 762	11,93
20-24 Ans	68 672	10,71	69 460	11,47	138 133	11,08
25-29 Ans	58 106	9,06	58 422	9,65	116 529	9,34
30-34 Ans	40 745	6,35	39 329	6,49	80 074	6,42
35-39 Ans	36 040	5,62	35 304	5,83	71 345	5,72
40-44 Ans	27 197	4,24	27 132	4,48	54 330	4,36
45-49 Ans	24 062	3,75	23 851	3,94	47 913	3,84
50-54 Ans	16 747	2,61	16 547	2,73	33 294	2,67
55-59 Ans	15 523	2,42	13 794	2,28	29 317	2,35
60-64 Ans	9 809	1,53	8 716	1,44	18 525	1,49
65-69 Ans	10 231	1,60	8 310	1,37	18 542	1,49
70-74 Ans	7 163	1,12	5 853	0,97	13 016	1,04
75-79 Ans	5 362	0,84	3 962	0,65	9 325	0,75
80-84 Ans	2 601	0,41	1 731	0,29	4 332	0,35
85 ans & +	2 237	0,35	1 706	0,28	3 943	0,32
Total wilaya	641 432	100,00	605 543	100,00	1 246 975	100,00



Source(tableau et graph) : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p23

تمثل الفئة العمرية (0-19 سنوات) ما يقرب من نصف مجموع السكان 48.78٪ والفئة العمرية (0-14 سنة)هو 36.85٪ ويعكس هذا ميزة ارتفاع معدل المواليد، الفئة العمرية (64-15سنة)هو 59.20٪ من سكان ولاية الجلفة، أما عند سن 64 وأكثر فكان 3.94٪ من مجموع السكان ، تدلل هذه الأرقام على ما يلي:

- ✓ المجتمع الجلفاوي مجتمع خصب ؛
- ✓ مصدر هام لليد العاملة؛
- ✓ تنوع متناسب من حيث الجنس و العمر؛

المطلب 2 : البنية التحتية الأساسية

خُصت منطقة الجلفة منذ الاستقلال باهتمام خاص من طرف السلطات من حيث إنشاء شبكة واسعة من البُنى التحتية ،طرقات وتوصيل الغاز والكهرباء وغيرها من هياكل صحية ومرافق تعليمية.

الفرع الأول :شبكة الطرقات والسكك الحديدية و الكهرباء والغاز

لشبكة الطرق وخطوط السكة الحديدية دور بالغ الأهمية ، فتطورها يعبر عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة ،أما التوصيل بالكهرباء والغاز فهو إمداد بالطاقة لتغذية وتفعيل هذا النشاط.

1. شبكة الطرقات بولاية الجلفة و بلدية الجلفة

تتملك ولاية الجلفة شبكة من الطرق حوالي 2 276.6كم، وتتألف شبكة الطرق من 1010.5 كم من الطرق الوطنية (RN) تمثل 44٪ من الشبكة الكلية ،و من 446.5كم من الطرق الولائية (CW)أي بـ 20٪ ،و 819.6 كم من الطرق البلدية (CC)بنسبة 36٪.

الجدول رقم 29 : شبكة الطرقات في ولاية الجلفة

Classe Etat	RN	CW	CC	Total
Revêtu (مزفت)	1.010,5	446,5	796,1	2.253,1
Non Revêtu	0,0	0,0	23,5	23,5
Piste	0,0	0,0	0,0	0,0
Totaux	1.010,5	446,5	819,6	2.276,6

Source(tableau et graph) : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p65

بينما بالنسبة لبلدية الجلفة فأنها تحوز اعلى نسبة من شبكة الطرقات الولائية مقارنة بالبلديات الأخرى بنسبة 11,51% ، وبكثافة تقدر 0,48 كم /كم^2

الجدول رقم 30 : شبكة طرقات بلدية الجلفة

Communes	Longueur totale du réseau routier (Km)	Longueur Routes Nationales (Km)	Longueur Chemins de Wilaya (Km)	Longueur totale des Chemins Communaux (Km)	Longueur Chemins Communaux revêtus (Km)	Longueur Chemins Communaux non revêtus (Km)	Longueur des Pistes (Km)	Densité routière (km/km²)	Nombre d'ouvrage d'art
Djelfa	262	98	94	53	40	13	17	0,48	5

Source(tableau et graph) : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p66

تجدر الإشارة إلى أن ولاية الجلفة بها خط وحيد للسكة الحديدية يربطها بولاية البليدة إلا أنه غير مستغل تماما.

2. شبكة توصيل الكهرباء و الغاز[1]

- معدل التوصيل بالشبكة الكهربائية في الولاية يبلغ 94٪ مما يجعل عدد الأسر المتصلة بالشبكة 131263منزل ، و عدد الأسر المتصلة في المناطق الريفية يصل إلى 13650منزل بنسبة 70٪.
- معدل توصيل الغاز الطبيعي هو 82٪ حيث أحصي 98702 منزلا في 28 مدينة.

والجدول التالي يوضح أرقام ونسب ربط سكان ولاية الجلفة و بلدية الجلفة بشبكة الكهرباء و الغاز إلى غاية 2012 .

جدول رقم 31 : نسبة ربط الغاز والكهرباء بولاية وبلدية الجلفة

Communes	Nombre de foyers raccordés à l'électricité	Taux global de raccordement à l'électricité	Nombre de foyers raccordés au réseau gaz naturel	Taux global de raccordement en gaz naturel	Nombre de foyers non raccordés au réseau gaz naturel
c .Djelfa	44853	97	41525	90	4741
w. Djelfa	138962	90	107165	82	23524

Source: Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p56

الفرع الثاني : البيئة و البنية التحتية الصحية

يُجمع أهل الاختصاص أن القياس الصحيح لاستدامة التنمية هو محافظتها على بيئة سليمة في المنطقة، ولعل منظور البيئة في الدول النامية يبلغ أقصاه في الرعاية الصحية للإنسان و تطور شبكات الصرف الصحي.

1. البنية التحتية الصحية[2]

تقع المستشفيات العامة في المدن الأربع الرئيسية (الجلفة ،عين وسارة ،حاسي بحبح ومسعد)، بالإضافة إلى وجود وحدة مختصة في طب العيون بشراكة كوبية ، ومركب خاص لحماية الأم والطفل ،حيث تبلغ قدرة الاستيعاب الكلية لهذه المؤسسات هو 1086سريرا، موزعة على النحو التالي:

[1] Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) , Op-Cit ,P12.

[2] Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p92 .

جدول رقم 32: هيكل المستشفيات العمومية في ولاية الجلفة

Etablissements	Nombre de lits	Personnes médicales (Nombre)					Effectif administratif
		Médecins spécialistes	Médecins généralistes	Chirurgiens dentistes	Sages femmes	Agents paramédicaux	
EPH Djelfa	284	41	65	00	00	312	71
EPH Hassi BahBah	240	08	28	00	12	178	46
EPH Ain Oussera	172	18	40	00	12	195	38
EPH Messaad	160	04	32	00	15	161	55
Etablissement spécialisé mère et enfant de Djelfa	110	1	11	-	30	136	06
Etablissement spécialisé d'ophtalmologie de Djelfa	120	30	-	-	-	-	-
Total	1086	102	176	0	69	982	216

Source: Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p92 .

هذا فضلاً عن 38 مركزاً متعدد الخدمات (مراكز صحية جوارية)منها 8 مراكز في بلدية الجلفة لوحدها، إضافة إلى 188 صيدلية بالولاية تحوز عاصمتها منها على 38 صيدلية [1] ،أما ما يخص القطاع الخاص فهو كالتالي :

جدول رقم 33 : توزيع القطاع الصحي الخاص في ولاية الجلفة و بلدية الجلفة

	Cabinets de médecine générale	Nombre de		
		Cabinets de médecine spécialisée	Cabinets de dentistes	Officines de pharmacie
C.DJELFA	49	45	30	74
W. DJELFA	125	65	13	178

Source: Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p103.

2. البيئة و شبكة الصرف الصحي

تملك ولاية الجلفة 3 مراكز تقنية لردم النفايات موزعة على النحو التالي :

جدول رقم 34 : توزيع المركز التقنية لدفن النفايات

Centre d'enfouissement technique	Nombre de CET	Superficie des CET	Capacité de CET t/an
Djelfa	01	200000m^2	264 257
Ain oussara	01	200000 m^2	92 499
Messaad	01	200000 m^2	93 608

Source: Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p41

[1] Voire : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, pp92-105.

كما استفادت بلديات الولاية من 14 مفرغة للنفايات ، أنجز منها بشكل تام 11 مفرغة ،فضلاً عن استفادة بلدية الجلفة من محرقة للنفايات الطبية بإدارة من القطاع الخاص[1] .

و قد أشار إطار سامٍ في مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني بالجلفة أن عملية معالجة النفايات تنقسم إلى عمليتين (إبادة - فرز)، بالنسبة لعملية الإبادة فتتم حسب نوعية النفايات فهي تُقسّم إلى: خطيرة مثل : نفايات المصالح الصحية (حرق)، منزلية وهامدة (بقايا البناء)، أما عملية الفرز فتبقى على شكل دراسات ومشاريع قيد الدراسة.

أما بالنسبة لقنوات الصرف الصحي وشبكة التوصيل بالماء الشّروب فتعاني الولاية من قدم هذه الشبكة وهذه القنوات، غير أن السلطات المحلية تولي هذا الجانب اهتماما بالغا من خلال برامج التنمية الخاصة بالبلدية PCD، وذلك بإدراجها ضمن مشاريع تجديد قنوات الصرف الصحي وقنوات الماء الشّروب خاصة للأحياء القديمة، والجدول التالي يوضح حصيلة هذه المشاريع إلى غاية 2013

جدول رقم 35 : معدل الربط بقنوات الصرف الصحي وشبكة الماء الشّروب لولاية وبلدية الجلفة 2013

	AEP				Assainissement		
	Réseau (km)	Nombre de foyers raccordés	Taux Raccordement (%)	Dotation l/j/hab	Réseau (km)	Nombre de foyers raccordés	Taux Raccordement (%)
Djelfa C	435,13	49830	96	105	220,76	49830	95
DJELFA W	2047,51	133782	90	180	1394,21	137664	90

Source: Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p40.

تشير الأرقام إلى النسبة العالية للربط بقنوات الصرف الصحي حيث بلغت بالنسبة لبلدية الجلفة 95% ، و 90% بالنسبة للولاية ككل، ولهذه الأرقام دلالة واضحة على سهر السلطات للرعاية الصحية للإنسان بمحاربة الأمراض الناجمة عن الصرف الصحي، ومنه كذلك المحافظة على الوسط البيئي الذي يعيش فيه، ولا يتوقف الأمر هنا فحسب بل يتعداه لتوفير الماء الصالح للشرب كمظهر حضاري للمدينة حيث بلغ معدل تغطية بلدية الجلفة بالماء الشّروب 96%، و90 % بالنسبة للولاية، يمثل هذان المؤشران جانبا معيشيا مهما، وركيزة من ركائز التنمية المحلية المستدامة .

الفرع الثالث: السياحة والتعليم

1. السياحة

تهتم السلطات المحلية في الآونة الأخيرة بالمناطق الأثرية والحياة السياحية بالمنطقة، فزيادة على تحديد هذه المناطق فقد خُصصت برامج خاصة للمحافظة عليها والسهر على توفير كل السبل التقنية والفنية من أجل تفعيل دور السياحة كنشاط اقتصادي مستمر ، بتوفير الإشهار والنقل والفندقة وما إلى ذلك مما يجلب السُّواح، ويعتبر هذا جانبا من جوانب التنمية المحلية المستدامة .

تقع المواقع الأثرية والتاريخية بشكل رئيسي في منطقة جبال أولاد نائل ،في المناطق التالية (عين الإبل فيض البطمة ومسعد) ،وتتميز الأماكن بوفرة مناطق النقوش الصخرية لعصور ما قبل التاريخ،و في الواقع

[1] Voir : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit,p42

لقد تم اكتشاف أكثر من 1162 من النقوش الصخرية في هذه المناطق، بالإضافة إلى أثار عن الحقبة الرومانية ،و العهد الإسلامي و التركي من جهة أخرى تتمتع الولاية بـ 13 فندقا تصل الخدمة فيها الى 4 نجوم بسعة 211 غرفة ،فضلاً عن أماكن استشفائية (حمامات معدنية) بمنطقة المصران و الشارف الذي يحوي 12 سكنا سياحيا[1] .

2. التعليم

تملك ولاية الجلفة شريحة كبيرة من المتعلمين و المعلمين تكاد تكون النشاط الأبرز بعد النشاط الفلاحي الرعوي، و من إحصائيات مديرية التخطيط ومتابعة البرامج لسنة 2013 نجدول المعطيات التالية :

جدول رقم 36 : هيكل التعليم القاعدي في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة

التعليم الابتدائي								
Commune	Nombre écoles		Nbre S/ de classe		Groupes pédago	NB d'élèves		Taux encad %
	Total	fermés	Total	Dont utilisées		Total	filles	
Djelfa	93	39360	984	908	983	33492	16623	29,07
Total Wilaya	483	150000	3750	3427	3623	114983	54473	28,04

التعليم المتوسط							
Commune	Nombre etablisement	NB d'élèves		Nbre enseignants	Salles de classe	TOC	Taux encad %
		Total	filles				
Djelfa	36	23698	11523	649	649	36,51	36,51
Total Wilaya	136	76078	35887	2232	2259	33,68	34,09

التعليم الثانوي							
Commune	Nombre Lycées	Capacité lycées	NB d'élèves		Nbre enseignants	Nombre total des classes	Groupes pédago
			Total	filles			
Djelfa	16	9960	9687	5344	561	332	323
Total Wilaya	60	36600	33211	16383	2029	1220	1064

Source:- Voire, Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, pp79-82 .

- الموقع الرسمي لولاية الجلفة :- http://www.wilayadjelfa.dz

تدلل الأرقام المدرجة في الجدول على أهمية قطاع التربية حيث تقارب نسبة التمدرس في الولاية 19% أي خُمس عدد السكان، 9% منها تمثل التمدرس في مرحلة الابتدائي، وتحوز بلدية الجلفة على نصيب الأسد من نسبة التمدرس حيث تبلغ النسبة 30% من عدد تلاميذ الولاية، تجدر الإشارة إلى أن متوسط نسبة التلميذات إلى مجموع التلاميذ في كل طور وعلى صعيد البلدية والولاية يقدر بـ 50% .

بالنسبة لعدد المؤطرين فيبلغ 30 تلميذا لكل معلم في المراحل التعليمية الثلاث على مستوى بلدية الجلفة، وأستاذا واحدا لكل 28 تلميذ في المراحل الثلاث على مستوى الولاية، وهي أرقام معقولة نسبياً تقترب من الأرقام العالمية في القطاع، كل هذه الأرقام والنسب تمثل دافعاً قوياً للتنمية المستدامة باعتبار أن هذا الجيل يمثل جيل المستقبل وصلاح التعليم صلاح له وضمان لسلامة الاستغلال الأمثل للموارد.

[1] Voire : Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) , Op-Cit ,PP14-15 .

المطلب3 : فرص الاستثمار في ولاية الجلفة

تمثل ولاية الجلفة بما تحتويه من مقومات طبيعية- وتسهيلات مالية تقدمها الدولة – بيئة جد مناسبة للاستثمار خاصة في القطاع الفلاحي وتربية الحيوانات على اعتبار الطابع الفلاحي للمنطقة، وهذا لا ينفي إطلاقاً وجود مشاريع في القطاع الصناعي وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاستثمارات تصبو كلها إلى غاية واحدة هي التنمية المحلية للإقليم، وتراعي مبدأ الاستدامة في أبعادها الثلاثة.

الفرع الأول القطاع الفلاحي

نظرا لظروف بيئتها الطبيعية واتساع أراضيها ، تعد ولاية الجلفة منطقة استبسية، إذ تبلغ نسبة 95.74 ٪ (بما في ذلك الحلفاء) من إجمالي المساحة الزراعية حيث تسود تربية الأغنام بشكل واسع النطاق.

أما أهم الأراضي الزراعية فهي فرص استثمارية هامة حيث يمكن أن تنتج الأعلاف والخضروات وأشجار الفاكهة .وكما نلاحظ انتشار زراعة الزيتون بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

جدول رقم 37 : توزيع مساحات الأراضي حسب نوعية الاستغلال

SAT (superficie agricole total)	2 501 093 Ha	إجمالي المساحة الزراعية
SAU (superficie agricole utile)	378 665 Ha	إجمالي المساحة المزروعة
SAU en irrigué	26251 Ha	المساحات المسقية
Forêts	208 940 Ha	الغابات
Alfa	350 798 Ha	الحلفاء
Parcoures	2 122 428 Ha	الممرات
Inculte	164 804 Ha	أراضي غير مزروعة

Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) , Op-Cit ,P19 .

تمثل الأرقام في الجدول شساعة الأراضي الزراعية المتوفرة في المنطقة، إلا أن المُستغل منها فعليا يمثل 15 % فقط من إجمالي المساحة الزراعية، وتبين مساحة الأراضي المسقية والتي تمثل 7% فقط من المساحة المستغلة، ضعف استعمال التقنيات الحديثة في عملية السقي، و من جهة أخرى نلاحظ أن المساحات الخضراء (غابات وحلفاء)بلغت مساحة 559 738 هكتار وهي بمثابة سلامة المحيط البيئي في المنطقة، وتسعى السلطات جاهدة من خلال المحافظة السامية لتطوير السهوب ومحافظة الغابات بولاية الجلفة للحفاظ على هذه الثروة رغبة منها لتجسيد الاستدامة كجانب تنموي في الولاية.

أما من الناحية الحيوانية فالولاية تشتهر بإنتاج اللحوم الحمراء بصفة عامة: الأغنام(ما يقرب من ثلاثة ملايين رأس)و الماعز، اللحوم البيضاء وتربية النحل ،وإنتاج الحليب والبيض، والجدولين التاليين يوضحان المقومات الفلاحية للجماعة المحلية.

جدول رقم 38 : أهم المنتوجات الحيوانية لولاية وبلدية الجلفة

Commune	Laits (10*3)	Total Viandes Rouges (Qx)	Viandes Blanches (Qx)	Œufs (U)	Miel (Qx)	Laine (Qx)
Djelfa	4 968	24 040	1 380	2 568 000	6	2 600
Total wilaya	82 688	390 280	44 130	20 700 000	148	42 700

Source:- Voire, Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p 33

جدول رقم 39 : عدد أصناف الحيوانات بالولاية و البلدية

Commune	Nombre de Têtes Ovines		Nombre de Têtes Bovines		Nombre de Têtes Caprines		Nombre de Têtes Camelines		Nombre de Têtes Equines
	Total	Brebis	Total	Vaches laitières	Total	Chèvres	Total	Chamelle	
Djelfa	180 000	130 000	2 600	870	5 500	3 800	0	0	140
Total wilaya	2 967 300	1 954 700	31 350	14 386	361 800	247 150	6 270	3 790	4 480

Source:- Voire, Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p 34.

من خلال الجدول نلاحظ أن الولاية تحتوي على منتجات حيوانية متنوعة وهذا نظرا للأنواع الحيوانية المستثمرة محليا، إذ يبلغ عدد رؤوس الأغنام ما يقارب 3 ملايين شاة وحوالي 2 مليون خروف، إضافة إلى 45 736بقرة منها ما يقارب 31% بقرة حلوب، إضافة إلى ذلك 61ألف من الماعز و10ألاف من الجمال، توفر هذه المستثمرات 400الف كغ من اللحوم الحمراء كما تزخر الولاية بمنتوج مهم من اللحوم البيضاء والبيض والعسل والصوف، هذا على مستو ى ولاية الجلفة ، أما ما يخص عاصمة الولاية فالأرقام تدل على أن لها النصيب الأكبر في الإنتاج الحيواني، عدا تربية الجمال أين تنعدم في حدود البلدية.

إن هذا الجانب من المشاريع الاستثمارية بشقيها التقليدي المتأصل في المنطقة أو المستحدث والمدعم في إطار البرامج التنموية المحلية، لهو من الأهمية بمكان في تفعيل وتنشيط التنمية المحلية المستدامة كمهنة مستمرة عبر الأجيال، و محافظةً وتطويراً لهذا المورد حاضراً ومستقبلاً.

الفرع الثاني: قطاع الصناعة

يبدو القطاع الصناعي ضعيفا في الولاية ويبقى في مراحله الأولى ،على الرغم من وجود قاعدة كبيرة من الأراضي المهيأة لهذا الغرض و تتكون البنية التحتية الرئيسية الصناعية من منطقتين صناعيتين ،وخمس مجالات للنشاط ،تنتشر عبر البلديات التالية :الجلفة ،عين وسارة مسعد ،حاسي بحبح ،البيرين. و الولاية تملك موارد طبيعية كبيرة للاستغلال الذي هو مفتوح للمستثمرين المهتمين لاستخدامها (أملاح، مواد خام للبناء و الرمل ....) أو بعد التحول (حجارة للطريق ...) أو كمادة خام لصناعات الإسمنت والطوب والزجاج ....

❖ -الوحدات الصناعية [1]

وتُمثل الأنشطة الصناعية من قبل عدد محدود جدا من الشركات ،ويحصى فقط 15 وحدة والتي هي كما يلي الأنشطة الرئيسية :

- وحدتين في القطاع العام والمتعلقة بما يلي :

الجلود و الجلود المعالجة (أعلى الجلود ،و أدناها)

الدقيق ومشتقاته (مطحنة الجلفة)

- 13 وحدة من القطاع الخاص في المجالات التالية :

• 6 وحدات للصناعات الغذائية (الطحين والمشروبات ،ومنتجات الألبان)

[1] Voire, Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p25.

- وحدة واحدة لمواد البناء (إنتاج الآجر)
- 3 وحدات تحويل البلاستيك
- 3 وحدات التصنيع (الطلاء والزجاج)

❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

تتملك ولاية الجلفة قاعدة هامة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عددها 5365 بنسبة 05 إلى 06 PME لكل 1000فرد، .إدارة هذا البرنامج من قبل السلطات المحلية جاء من خلال البرامج التنموية السابقة (2005-2009/ 2010-2014) وذلك بخلق البيئة المناسبة لها ،عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة حتى الآن في الولاية حوالي 5365 شركة ،تنتشر وفقا للتصنيف الرسمي للقانون 01-18 للشركات الصغيرة والمتوسطة[2]:

المؤسسة المتوسطة بعدد الوظائف 50-250 تمثل 1٪

المؤسسة الصغيرة من 10 إلى 49 وظيفة تمثل 5٪ .

المؤسسات الصغرى (شركات الأسر) تمثل 94٪ .

والجدول التالي يبين عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالولاية ككل و بلدية الجلفة لوحدها.

جدول رقم 40: عدد PME و عدد العاملين فيها في ولاية الجلفة و بلدية الجلفة

	Nombre de PME jusqu'au30/09/2012		Nombre de salaries jusqu'au 30/09/2012		Nombre de TPE jusqu'au 30/09/2012		Nombre de salaries au niveau de TPE
	Cumul	Crée en 2012	Cumul	Crée en 2012	Cumul	Crée en 2012	Crée en 2012
Djelfa	2828	165	10179	1039	2780	149	400
W.Djelfa	5365	306	17885	1724	5275	280	861

Source:- Voir : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p 34

تستحوذ بلدية الجلفة على أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية بنسبة 53% ونسبة 54% من المستحدثة سنة 2012 ، إذ تغطي عددا من الأجراء يبلغ 10179 بمعدل 57% بالنسبةً إلى الولاية ككل، وارتفعت نسبة التشغيل بالبلدية إلى% 60 على حساب الولاية لسنة 2012 ، في حين نلاحظ النسبة العالية للمؤسسات الصغيرة الأسرية التي تقارب97% نسبة إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية إلى غاية 2012 وضعف نسبة التشغيل بها نسبيا .

إن الملاحظ لهذه البيانات يكتشف الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها ولاية الجلفة ناهيك عن موقعها الهام من حيث أنها تمثل قلب الجزائر، فضلا عن المناخ المستقر نسبيا الذي خلق مجالا واسعا للاستثمار الفلاحي بشقيه الزراعي و الحيواني، تمتلك ولاية الجلفة هيكلا ديموغرافيا مساعدا على الحركة المجتمعية في مجال التنمية المحلية المستدامة ،قابله بنية تحتية و إن كانت فتية فهي تمثل قاعدة مناسبة للانطلاق في

[1] Voire, Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p26.

[2] - Voir : Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire, Wilaya De Djelfa, Op-Cit, p 27.

العمل التنموي بشكل مثالي إلى درجة كبيرة ،و يندرج هذا في ظل عزم السلطات المركزية تعبئة النشاط التنموي المحلي كسبيل أمثل للتنمية الشاملة ، من خلال بعث سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الجزائر منذ دخول الألفية الثالثة.

إن هذه المقومات وإن كانت تمثل الجانب الدافع والمحفز للتنمية المحلية المستدامة ،إلا أنها تشكل عبئا كبيرا على الجماعات المحلية ،و مسؤوليات ملحة و متزايدة نتيجة اتساع رقعة الولاية و التقسيم الإداري الفسيفسائي من جهة ،ومن جهة أخرى الطبيعة القبلية للمجتمع ،فضلا عن الفساد الإداري و تجلي مظاهر البيروقراطية في أهم مراكز اتخاذ القرار المحلي بالولاية .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لدور الجباية المحلية في النشاط المالي لولاية الجلفة وبلدية الجلفة

تشهد ولاية الجلفة كغيرها من ولايات الوطن حركية اقتصادية هامة ،تزامنا مع تطبيق سياسات الإنفاق الموسع من خلال برامج دعم وإنعاش الاقتصاد الجزائري ،حيث استفادت الولاية من مبالغ معتبرة نظراً لما تمثله من مركز استراتيجي في البلاد من حيث أنها بوابة الجنوب الكبير ،واحتلالها لجزء هام من منطقة الهضاب العليا ،فضلا عن موقعها المركزي و مناخها المتعدد الأوجه ،والتضاريس المنبسطة ،فهي بذلك تمثل أرضية خصبة لأي مشروع تنمية حقيقي.

إن التنمية الحقيقية هي التي تتمتع بالاستمرارية و استدامة مصدر التمويل ،مع المحافظة على البيئة في ظل مشاركة وحراك اجتماعي إيجابي، ولا يتم ذلك إلاّ بإيجاد الميكانيزمات الفعالة لتحقيق هذه التنمية، وفي جانب مهم من هذه الميكانزمات نجد للجباية المحلية دوراً هاما في التمويل المحلي، لذا لابد من التطرق إلى تطور الضرائب المقتطعة محليا بولاية الجلفة، ومحاولة معرفة مدى مساهمة حصيلة هذه الأخيرة في التنمية بالولاية وعاصمتها كمثال مدروس يعبّر عن عينة من المجتمع الجزائري ،وتجدر إلى الإشارة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات من المصالح المختصة، ولا نعلم أيرجع السبب إلى ضعف المستوى الفني والتقني لهذه المصالح، وعدم التحكم في الإحصائيات وتجميعها، أم يرجع السبب إلى ما أُجبنا به دائما أن الأمر يتعلق بإفشاء سر المهنة ...، وفي الأخير تحصلنا على مجمعات مالية عامة بنينا عليها تحليلنا البسيط هذا.

المطلب 1 :تطور إيرادات الجباية المحلية بولاية الجلفة و بلدية الجلفة للفترة 2010-2014

نسعى من خلال هذا المطلب معرفة المصادر الجبائية الفعلية لكل من بلدية الجلفة وولاية الجلـــفة و تحديد اتجاه تطور هذا المورد على مر الفترة المقدرة بالخمس سنوات الاخيرة.

الفرع الأول : تطور الجباية المحلية بولاية الجلفة

من خلال ما مر بنا مما سبق من تنظيم الضرائب المحلية في ظل النظام الجبائي الجزائري ،ندرك بما لا يدع مجالا للشك أن الاقتطاعات الضريبية المحلية الموجهة للولاية تنحصر في رسمين أساسيين فقط ،إلا أنهما يتمتعان بعائد مالي كبير ،ومساحة واسعة للأشخاص الخاضعين لهذين الاقتطاعين ،خاصة و أن وعاء هاتين الضريبتين مرتبط مباشرة بحجم النشاط الاقتصادي ،نقصد بهاتين الضريبتين :الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة .

استعملت تسمية الرسم على النشاط المهني بموجب المادة 34 من قانون المالية لعام 1996 ،ويخضع لهذا الرسم كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا مهنيا داخل الجزائر ،سواء كان هذا النشاط تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو غير ذلك، أما بالنسبة لوعاء الرسم على النشاط المهني فهو يؤسس على رقم الأعمال

السنوي أو الإيرادات الإجمالية المحققة خارج الرسم على القيمة المضافة إذا تعلق الأمر بالخاضعين لهذه الضريبة ، أما بالنسبة لمعدل الرسم على النشاط المهني فقد تغير من معدل 2.55 % إلى 2% بداية من شهر أوت 2001 ،وبصفة أخرى فإن عائد الرسم على النشاط المهني الموجه للولاية فيقدر بـ 29.5% نسبة إلى 2% تم استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب أحكام المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2007 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2006 تحت رقم 24/06،حيث تعوض الضريبة الجزافية الوحيدة كلا من "الضريبة على الدخل الإجمالي "الرسم على النشاط المهني " و"الرسم على القيمة المضافة " التي كانت تفرض على المكلفين التابعين للنظام الجزافي القديم ،أما فيما يخص معدل العائد للولاية فيقدر بـ 5% من حاصل الاقتطاع الكلي للرسم.

نهدف من خلال هذا التقديم توضيح مصادر وهيكلة الإيرادات الجبائية الموجهة لولاية الجلفة ،والتي سنوردها في الجدول التالي:

جدول رقم 41 :تطور الحصيلة الجباية الموجهة لولاية الجلفة خلال الفترة 2010-2014(د ج)

السنوات	الحصيلة الجبائية الموجهة لولاية الجلفة	نسبة التغيرات بين كل سنتين
2010	256084197	-
2011	302095223	%17 ,97
2012	309155584	%2,32
2013	321499146	%4,01
2014	338953319	%5,43

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من:

Fluctuation des previsions des recettes fiscales des collectivites locales ,SDR /BCR,diw Djelfa,DGI ,ministre des finances

يُظهر الجدول التزايد المطرد للحصيلة الجبائية المخصصة لولاية الجلفة خلال السنوات التي أعقبت 2010 نظراً للنشاط الاقتصادي المتزايد في الولاية على خلفية نتائج برامج دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني ،حيث نشاهد أن نسبة التغير من سنة إلى أخرى دائما قيمة إيجابية ،إلا أنها –أي نسبة التغير –لا تمثل مقداراً ثابتا ولا متزايداً مما يجعل دالة الحصيلة الضريبية للولاية غير رتيبة ،إذ نلاحظ الارتفاع المفاجئ بين سنتي 11/10 الذي قارب 18% بملغ 46011026 د ج، لتنخفض هذه النسبة الى 2,32% فكانت الزيادة في سنة 2012 بـ 7060361د ج ،ثم تتوالى الزيادات البسيطة التي لا تكاد تذكر بمعدلات 4% ،5,43% (12343562د ج ،17454173د ج)،وتُظهر هذه الزيادات المتواضعة عقم النظام الجبائي من حيث التشريع بكثرة الإعفاءات الخاصة لدعم تشغيل الشباب من جهة ،ومن جهة أخرى تحايل المكلفين بالضريبة فضلا عن التهرب والغش الضريبي.

الفرع الثاني : تطور الجباية المحلية ببلدية الجلفة

تعتبر البلديات البنية القاعدية للوطن، و الركيزة الأساسية لبداية أي مشروع مهما كان نمطه سياسي اجتماعي اقتصادي وما تلا ذلك من فروع، فهي بذلك تمثل اللبنة الأَولى لتركيز التنمية المحلية بجميع مظاهرها للوصول إلى التكامل الجزئي التنموي للوطن .

إن المتتبع للنظام الجبائي الجزائري يلاحظ اهتمام السلطة المركزية بتخصيص عدد كبير من الاقتطاعات الضريبية الموجهة للبلديات بنسب متفاوتة، و بأسلوب قد يظهر فيه نوع من التركيز التشريعي على هذا الكائن السياسي(البلدية)، ناهيك عن خلق مجموعة من الأجهزة الإدارية لإعادة توزيع هذه الاقتطاعات بالشكل الذي يضفي نوعاً من عدالة توزيع الحصيلة الجبائية .يهدف هذا التركيز السياسي -إن صح التعبير -إلى بعث مبدأ اللامركزية في أهم أوجهه ألا وهو اللامركزية الجبائية ،وسد فراغ تمويل التنمية المحلية ،وحل معضلة العجز الذي تعاني منه ميزانيات بلديات الوطن.

كغيرها من مدن الجزائر تحظى بلدية الجلفة بكم معتبر من الضرائب المحلية، توفر لها موردا ماليا أساسيا ومفصليا ،خاصة في مواجهة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ،وتجسيداً لسياسة الدولة المتمثلة في التنمية من الأسفل مع مجاراة الحراك العالمي في المحافظة على البيئة، بالربط نجد أن بلدية الجلفة لا تدّخر جهدا من أجل تحقيق تنمية مستدامة بمعايير دولية ،وهنا يلح علينا السؤال التالي : أين هي الإيرادات الجبائية من مفارقة التنمية المحلية المستدامة ومستوى التمويل لبلدية الجلفة؟،سنحاول تتبع الحصيلة الجبائية للسنوات التالية 2010-2011-2012-2013-2014 لمدينة الجلفة .

جدول رقم 42 : تطور الحصيلة الجبائية الموجهة لبلدية الجلفة خلال الفترة 2010-2014(د ج)

السنوات	الحصيلة الجبائية الموجهة لبلدية الجلفة	نسبة التغيرات بين كل سنتين	نسبة حصيلة بلدية الجلفة إلى مجموع حصيلة بلديات الولاية
2010	292991715	-	%45
2011	305145790	%4,15	%40
2012	388260126	%27,24	%50
2013	374254458	%-3,61	%48
2014	386457364	%3,26	%46

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من:

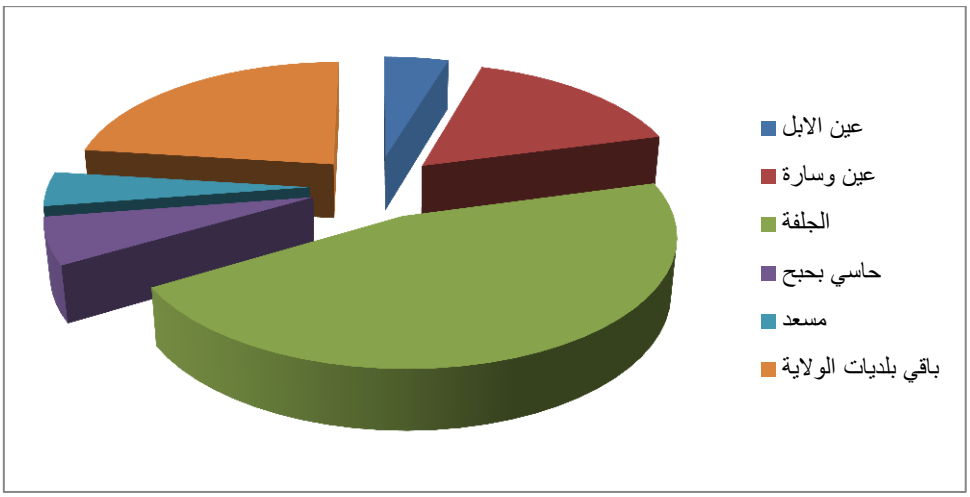
Fluctuation des previsions des recettes fiscales des collectivites locales ,SDR /BCR,diw Djelfa,DGI ,ministre des finances

يمكن أن نلاحظ أن العائد المالي المتأتي من الاقتطاعات الجبائية الموجهة كليا أو جزئيا لصالح البلدية في تزايد مستمر حتى سنة 2013 أين شهد تناقصاً عن حصيلة 2012 بنسبة 3,61% بمبلغ مالي قدره 14005668 د ج ،مع الإشارة إلى الزيادة المعتبرة و النوعية بين سنتي 2011 و 2012 حيث بلغ معل الارتفاع 27,24% بمبلغ راوح 83114336 د ج ،ويعود هذا لزيادة النشاط الاستثماري بتراب البلدية من خلال برامج التنمية البلدية (PCD)،و تقدر حصيلة سنة 2014 (386457364 د ج)أي بزيادة 12202906د ج بمعدل إيجابي قدره 3,26%.

يمكن أن نشير هنا -حسب معطيات من مديرية الضرائب لولاية الجلفة -أن عاصمة الولاية تستحوذ على النسبة الأعلى من عوائد الجباية المحلية مقارنة بباقي البلديات الـ 35 ،حيث قاربت الـ 50% من مجموع ما تتحصل عليه كل بلديات الولاية من اقتطاعات جبائية خلال السنوات المُطّلع عليها سابقاً، تليها كبريات

المدن مثل عين وسارة بمتوسط نسبة خلال السنوات المدروسة 16% وبمتوسط حسابي للمبلغ قدره 124078874,8 د ج، ثم حاسي بحبح بـ6% بمبلغ متوسط حسابي قدره 45890376د ج، وعين الإبل بمتوسط نسبة 5% وبمبلغ متوسط راوح 34614383,6د ج، و الشكل التالي يبين النسب المتوسطة للحصيلة الجبائية للسنوات (2010-2014)لأهم مدن ولاية الجلفة مقارنة بالحصيلة الكلية لمجموع البلديات.

الشكل رقم 24 : توزيع نسب الحصيلة الجبائية المحلية لأهم بلديات ولاية الجلفة للفترة (2010-2014)



المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا معطيات من مديرية الضرائب بولاية الجلفة ومخرجات Excel

يُظهر الشكل السابق تركُّزَ الحصيلة الجبائية في عاصمة الولاية دالاً ذلك على تمركز الأنشطة الاستثمارية موضوع الضريبة المحلية في بلدية الجلفة ، لأنها تمثل الوسط الأنسب للنشاط من حيث البنية التحتية المحفزة، و القاعدة الشعبية الهامة، و المرونة الإدارية نسبياً، فضلا عن توفر شبكة من الأجهزة المصرفية التي توفر الدعم المالي للمستثمرين .

و يمكن أن ننظر للأمر من زاوية أخرى وهو عدم تساوي فرص الحصول على حصيلة جبائية بين بلديات الولاية، وهذا ما يزيد من هوة التمويل للتنمية المحلية المستدامة في هذه البلديات، و يجعل مفارقة عدالة التوزيع الجبائي المحلي أهم عقبة لمبدأ اللامركزية و التنمية المحلية المستدامة على حد السواء.

المطلب2: دور الجباية المحلية في ميزانية ولاية وبلدية الجلفة

انطلاقا من فكرة توسع المهام التقليدية للدولة إلى المهام الحديثة التي فرضتها التطورات الفكرية خاصة منها الاقتصادية، واشتملت هذه الوظائف على الوظيفة السياسية والاقتصادية والتمويلية ، والتي تهدف إلى رفع وتيرة التنمية واستدامتها ومن ثمَّ خدمة المصلحة الاجتماعية ، ومن هنا جاء دور الضريبة كمصدر مهم لتغطية نفقات الدولة المتزايدة، وكتطبيق لمبدأ اللامركزية انتقل دور الإنفاق إلى الجماعات المحلية بتدعيم ميزانيتها بجانب مهم من الجباية المحلية وذلك من أجل تفعيل التنمية المحلية المستدامة .

الفرع الاول: مساهمة الجباية المحلية في نفقات بلدية الجلفة

حُمّلت الجماعات المحلية بمجموعة من المهام والوظائف المتعددة والتي حددت بموجب القانونين 09/11 و 7/12 المتعلقين بالولاية والبلدية على التوالي هذه الوظائف والمهام التي غالبا ما تكون صعبة التحقيق نظرا لتكلفتها المالية المعتبرة، أو ما تتطلبه من قدرات بشرية مؤطرة.

فبالنسبة للجانب المالي فإنه كما ذكرنا سابقا، فالجماعات المحلية تتمتع بالاستقلال المالي أي أن الجماعات المحلية تقوم بتأمين الموارد المالية الكافية التي تمكنها من تأدية المهام المنوط بها والمتمثلة في تغطية نفقاتها المختلفة و تلبية حاجات سكانها المحليين، هذا الاستقلال المالي الذي نلمسه من خلال المصادقة على ميزانيات الجماعات المحلية، يسمح لها بتحديد نفقاتها واحتياجاتها على ضوء ما تم تحصيله من إيرادات هذه الأخيرة التي تتكون من مداخيل أملاكها وكذا حاصل الضرائب والرسوم التي تشكل القسم الأكبر والأهم من هذه الإيرادات؛ بالنسبة لبلدية الجلفة فميزانيتها العامة في الأربع سنوات الأخيرة كانت على النحو التالي:

جدول رقم 43 :ميزانيات بلدية الجلفة للفترة 2011-2014 (د ج)

الحصيلة الجبائية	السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض الموازني	نسبة الجباية إلى الإيرادات	نسبة الجباية إلى النفقات
305145790,00	2011	3673128745,06	3470224214,28	202904530,78	8,31	8,79
388260127,00	2012	4963776408,45	5244696793,28	-280920384,83	7,82	7,40
326104458,00	2013	4797140422,46	4377179494,20	419960928,26	6,80	7,45
386457364,00	2014	1345140953,18	1345140953,18	0,00	28,73	28,73

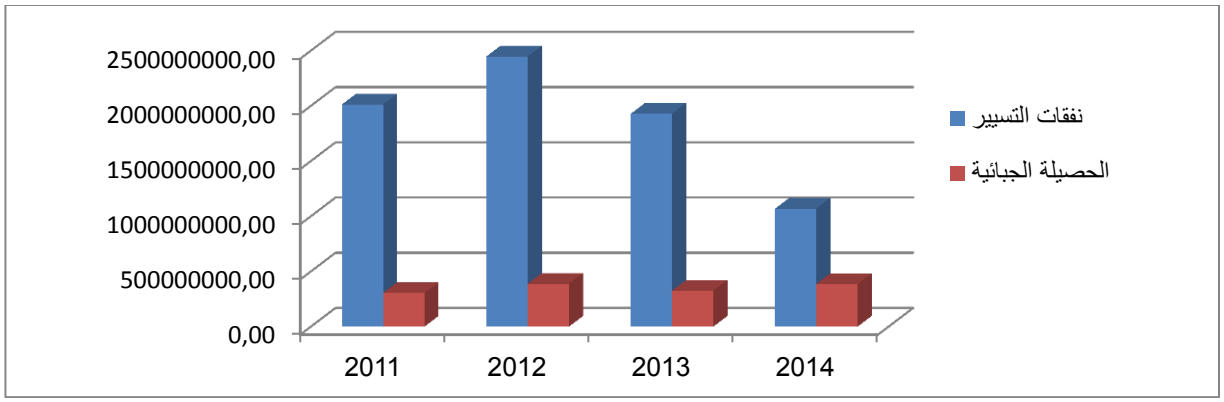
المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات بلدية الجلفة للسنوات(2011-2014) ، مصلحة الميزانية بمقر بلدية الجلفة

من النظرة الأولية يمكن أن نميز الارتفاع الملفت لنفقات 2012 بمقدار 1774472579,00د ج بنسبة 51% عن نفقات السنة التي سبقتها ،في حين سجلنا انخفاضها في السنة الموالية بمبلغ 867517299,08 د ج بنسبة 16,5% ،وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجاميع للنفقات العامة ما هي إلا رصيد الميزانية الأولية و الإضافية عكس النفقات المأخوذة في سنة 2014 فهي تعبر عن النفقات المرصودة للميزانية الأولية فقط .

بالنسبة للإيرادات فتعرف تذبذباً من حيث مبالغ التحصيل، حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لسنة 2012 بمبلغ قدره 1290647663,39د ج وبنسبة 35% عن سنة 2011 ،لينخفض في سنة 2013 بنسبة 3% إلا إن هذا الانخفاض رافقه فائض في الميزانية بـ 10%عكس سنة 2012 أين شهدت ميزانية بلدية الجلفة عجزا بنسبة 5 % يرجع سبب هذا التذبذب إلى الارتياب الواضح في التحصيل الجبائي و عدم تناسبه مع النفقات العامة و الإيرادات العامة وهذا ما نلاحظه من خلال النسب المتناقصة لنسبة الجباية الموجهة للبلدية إلى الإيرادات و النفقات (الجدول).

والشكل الموالي يوضح مساهمة الاقتطاعات الجبائية المحلية في نفقات التسيير لبلدية الجلفة للفترة ذاتها (2011-2014)،حيث يتجلى واضحاً ضعف هذه المساهمة إذ بلغت في متوسطها 16% .

الشكل رقم 25 :مقارنة الحصيلة الجبائية بنفقات التسيير لبلدية الجلفة للفترة 2011-2014



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقاً من الجدول رقم ومخرجات برنامج Excel 2007

يظهر من الشكل أن تغيرات نفقات التسيير لبلدية الجلفة في السنوات المدروسة لا تخضع لرتابة معينة كاستمرار في الزيادة أو في النقصان، فقد بلغت أقصاها سنة 2012 وأدناها سنة 2014 وهي بذلك لا تُعنى بالتراكمات المالية، فكل سنة لها ظروفها ومقوماتها المحلية، غير أن الملفت للانتباه هو الثبات النسبي للحصيلة الجبائية لهذه السنوات مقارنةً بتدفقات نفقات التسيير ، ويشير هذا إلى الهوة الواسعة بين هذا الإنفاق وقدرة تمويله عن طريق هذا المورد.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية المحلية في نفقات ولاية الجلفة

تميز التنظيم الإداري الجزائري منذ الاستقلال بتبني اللامركزية الإدارية والتي تقوم على مبدأ التقسيم الإقليمي للدولة في تشكيل وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، والذي ارتبط وجودها بتقديم خدمات عمومية للمواطنين المحليين.

و باعتبار الولاية على رأس هذه الوحدات الإدارية فقد رسم القانون 7/12 المتعلق بالولاية الإطار العام الذي يحدد صلاحياتها اتجاه المواطن في ظل السياسات المختلفة للحكومات المتعاقبة، داعماً بذلك مشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للوطن.

لقد منح المشرع الجزائري للولاية مسؤولية تسيير ماليتها الخاصة ،والتي تتشكل أساسا من حصيلتها من الموارد الجبائية إضافة إلى مداخيل ممتلكاتها و يتوقع منها تغطية كل نفقاتها، ومن ثم على الولاية أن تنفق بقدر الإيرادات المتوفرة لديها تقديرياً تفاديا لأي عجز محتمل.

تسعى ولاية الجلفة جاهدة كغيرها من ولايات الوطن لتجسيد العدالة في الرفاه الاقتصادي للمواطن ،و تحقيق المساواة الاجتماعية محلياً ووطنياً، بمحاولة تحريك عجلة التنمية، ووضع المنطقة في نهج العالمية من خلال إسقاط معالم الاستدامة على النشاط الاقتصادي في الإقليم وتعتمد في ذلك على مجموعة من المعطيات تستمدها من المحيط بمتغيراته التي تجسد مزيجا متفاعلاً من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ,التكنولوجية و الإيكولوجية ,والتشريعية و الثقافية ... الخ، و التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ومن ضمن هذه المعطيات :موارد طبيعية , بشرية ,مالية ,قانونية, تشريعية... .

جدول رقم 44 :تغطية الجباية المحلية لنفقات التسيير لولاية الجلفة (بالدينار)

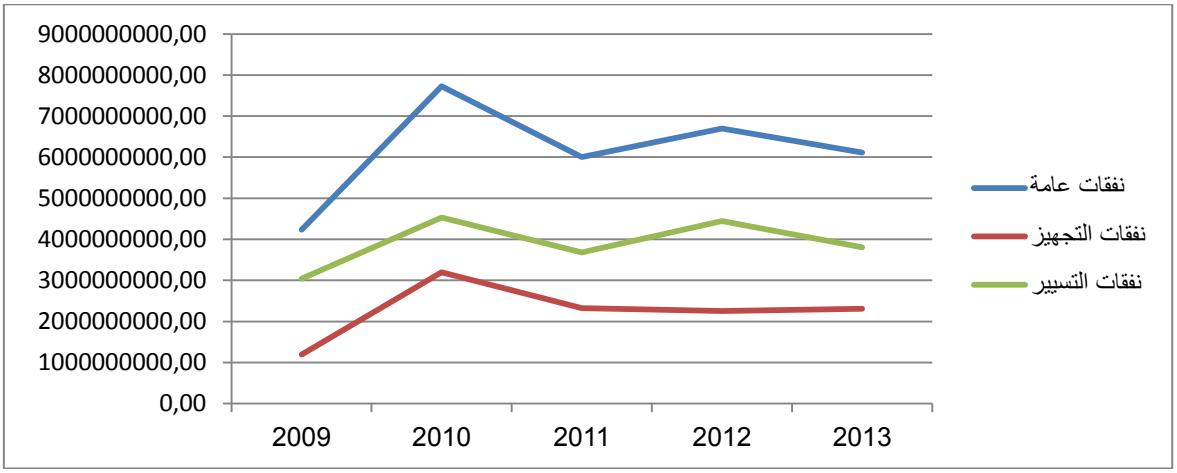
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	تغطية الجباية لنفقات التسيير	نفقات عامة	نسبة التغطية
2009	3040255657,31	1194753874,29	249614712,00	4235009531,60	8,21
2010	4527884939,96	3196940580,21	256084197,29	7724825520,17	5,66
2011	3682781326,50	2320871479,55	302095224,00	6003652806,05	8,20
2012	4444823506,16	2254079016,02	309115584,00	6698902522,18	6,95
2013	3804985917,99	2307412986,56	365196793,21	6112398904,55	9,60

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات ولاية الجلفة للسنوات(2009-2013) ، مديرية الإدارة المحلية بولاية الجلفة

نسجل في هذا الجدول النفقات العامة للولاية للفترة ما بعد 2009 والتي تندرج في فرعين أساسيين هما نفقات التجهيز ونفقات التسيير اللذان يعتبّران معوّلا التنمية في أي منطقة، يمكن أن نلاحظ زيادة في النفقات العامة لسنة 2010 بنسبة تفوق الـ 82% لتستقر حصرا بين 6,7 و 6 مليار دينار جزائري ،يعود هذا الجمود النسبي للنفقات في الميزانية إلى محدودية الإيرادات وعدم تفعيل مصادرها، و هذا ما يسبب قصورا

في التنمية وتفاوتا بين المناطق ،والجدير بالذكر أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار يتناسبان تماما مع مضمون النفقات العامة كما يوضحه الشكل الموالي :

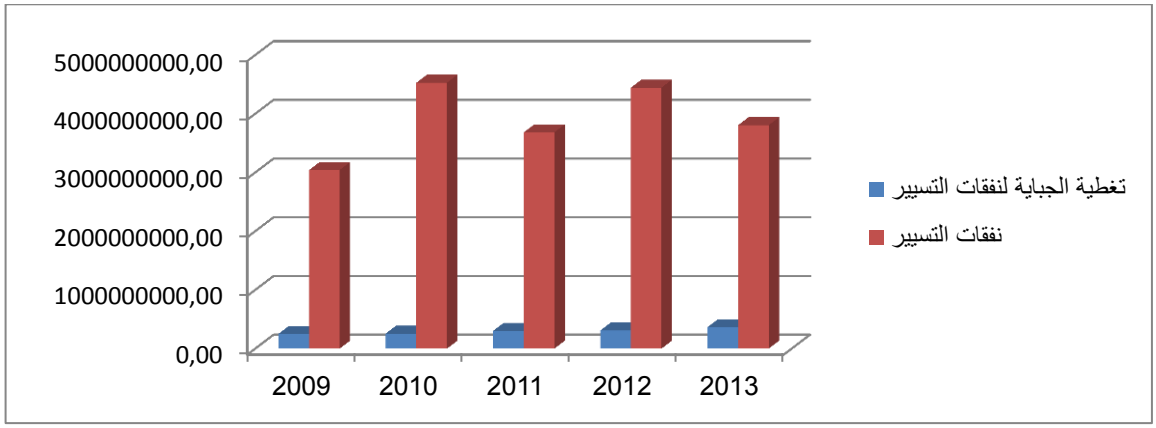
الشكل رقم 26 : مقارنة نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار مع النفقات العامة للولاية (2009-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الجدول رقم ومخرجات برنامج Excel 2007

من جهة أخرى ،نلاحظ ضعف التغطية الجبائية لنفقات التسيير -على اعتبار أنها لا تدخل في تمويل نفقات التجهيز والاستثمار –حيث تراوحت النسبة المتوسطة لمعدل التغطية 7,72% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما خصصه المشرّع الجزائري من اقتطاعات جبائية لصالح الجماعات المحلية ،وهذا رغم الارتفاع الهزيل الملحوظ في مبالغ تغطية الجباية المحلية لنفقات تسيير ولاية الجلفة إذ بلغ معدل الزيادة 14,6% خلال السنوات الخمس المعنية بالدراسة ،يشير هذا إلى أن المصادر المالية الجبائية بهذا النمط لا يمكن أن تؤدي إلى تناغم الأداء المحلي مع الطموح التنموي للإقليم ،مما يؤدي إلى لجوء الولاية إلى الإعانات والهبات التي تقدمها الدولة ،والشكل الموالي يبرز الهوة الكبيرة بين نفقات التسيير وتغطيتها من الضرائب المحلية المباشرة الموجهة رأسا للولاية، هذا فضلاً عن وجوب اقتطاع نسبة قانونية على الأقل 10% ،تقتطعها الولاية من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار [1] تراعى فيها الحالة المالية لميزانية الولاية

الشكل رقم 27 : مقارنة نفقات التسيير بالمبالغ المخصصة لتغطيتها من الضرائب المباشرة



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الجدول رقم ومخرجات برنامج Excel 2007

[1] انظر :القرار المؤرخ في 13 جانفي 2013،يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانيات الولايات،الجريدة الرسمية ،عدد 7 ،ص 37 ، 2013 .

نلاحظ من خلال البيان أن الإيرادات الجبائية المحلية لا تصبو إلى تغطية نسبة في أعلاها 9% من نفقات التسيير ،ورغم أن الجباية المحلية المباشرة تمثل أكبر مصدر تمويلي للجماعات المحلية بالمقارنة مع الإجراءات الأخرى غير الجبائية، إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية جميع النفقات رغم أنها تغطي جزء من نفقات التسيير-دون الحديث عن نفقات التجهيز و الاستثمار -وبالتالي تلجأ الدولة إلى أسلوب الإعانات لتغطية هذا العجز بمبالغ ضخمة جدا.

ويمكن أن نحدد أثر هذا الغبن التمويلي لولاية الجلفة من خلال إنجازات الولاية، وذلك بإلقاء نظرة على مهامها والمدرجة في ميزانياتها للفترة 2009-2013 .

جدول رقم 45 : بعض المهام المنجزة لولاية الجلفة والمدرجة في ميزانيتها خلال الفترة 2009-2013 (د ج)

	2009	2010	2011	2012	2013
بنايات وتجهيزات ادارية	299108846,47	491987562,36	405662725,35	447952025,09	396396722,38
طرق	0,00	0,00	42000000,00	10000000,00	0,00
تجهيزات مدرسية رياضية و ثقافية	22212241,04	49210893,62	21996089,69	37642416,92	83551522,13
تجهيزات صحية و اجتماعية	10500000,00	30000000,00	39000000,00	61500000,00	37541494,57
نقل ومواصلات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تنمية فلاحية	13000000,00	16500000,00	38500000,00	50875054,25	0,00

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات ولاية الجلفة للسنوات(2009-2014) ، مديرية الإدارة المحلية بولاية الجلفة

يبين الجدول بعضاً من أهم المهام والأولويات الموكلة للولاية في إطار تقديمها للخدمات العامة للمواطن حيث نلاحظ تباينا واضحا في الإنفاق بين البنايات والتجهيزات الإدارية وبقية المهام، و الجدول التالي يوضح النسب المئوية مقارنة بالمجموع العام لهذه المبالغ مرتبة حسب السياسة المالية للولاية.

جدول رقم 46 :ترتيب أهم وظائف ولاية الجلفة حسب المبالغ المُنفقة خلال نفس الفترة (%)

		2009	2010	2011	2012	2013
الرتبة 1	بنايات وتجهيزات إدارية	86,74	83,71	74,14	73,68	76,60
الرتبة 4	تنمية فلاحيه	3,77	2,81	7,04	8,37	-
الرتبة 2	تجهيزات مدرسية رياضية و ثقافية	6,44	8,37	4,02	6,19	16,15
الرتبة 3	تجهيزات صحية و اجتماعية	3,05	5,10	7,13	10,12	7,25

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الجدول رقم 46

نلاحظ انطلاقا من الجدول اهتمام السلطات المحلية لولاية الجلفة بشكل كبير ببند البنايات والتجهيزات الإدارية بنسب راوح متوسطها 79% ورصد لها مبالغ هامة على حساب القطاعات الأخرى التي رصد لها مبالغ متواضعة، صحيح أن لقطاع الصحة وللتجهيزات المدرسية و الرياضية أهمية بالغة في البناء المجتمعي المحلي، إلا أن الولاية تصنف على أنها فلاحيه بامتياز، وعلى النقيض من ذلك نجد أن المبالغ المخصصة لهذا القطاع هزيلة جدا بمتوسط 4,4 % من مجموع النفقات.

المطلب 3 : معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة وسبل تفعيل مردودية الجباية المحلية

ليس من الغريب أن تعاني ولاية الجلفة من بعض الصعوبات والعراقيل التي تعيق المسار التنموي المحلي في إطاره المستديم، فهي كغيرها من ولايات الجزائر تعاني مشاكل في عدة ميادين يغلب على هذه

العقبات طابع سوء التسيير في هذه الميادين، وتمس أهم الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية و غيرها من جوانب الحياة التنموية للجماعات المحلية.

غير أنه من الصالح التطرق إلى الموضوع من جانب أركان التنمية المحلية المستدامة على أساس أنها تمثل دعامات هذا النوع من التنمية، فكل معوق يصيب هذه الركائز فقد أصاب حركية وتقدم التنمية المحلية المستدامة .

الفرع الأول: معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية وبلدية الجلفة من الجانب الاجتماعي

إن المجتمع في حقيقة الأمر هو الوسيلة و الهدف في عملية التنمية المحلية المستدامة، فهو بداية الحلقة في النشاط الاقتصادي الذي يُشكل فيه الحفاظ على حظ الأجيال القادمة في الحياة أولوية سابقة في الفكر الإنمائي المستديم .

يتفق الجميع – ممن لهم باع في موضوع التنمية في الدول النامية – أن العنصر البشري يمثل عقبة حقيقية في وجه التنمية المحلية المستدامة وهذا تحديدا ما يميز ولاية الجلفة وإداراتها المحلية، إذ أن ضعف مستوى الخدمات المقدمة، وقصور الحياة الاجتماعية في المنطقة أصبح السمة الغالبة في الإدارات العامة بالولاية .

يمكن النظر إلى المشاكل والمعوقات الاجتماعية للتنمية من جانبين، جانب الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين، وجانب القاعدة الشعبية أو المواطن المحلي، فنقول:

- تغييب المشاركة الشعبية الفعلية خصوصا في وضع السياسات والبرامج المحلية، واتخاذ القرارات الخاصة بالإقليم.
- القطيعة بين أعضاء المجالس المحلية والقاعدة الشعبية، واقتصارها على أيام الحملات الانتخابية مما أضعف البناء المجتمعي في المنطقة؛
- الدور السطحي للجمعيات المعتمدة في الولاية، وحيادها عن أهدافها الرئيسية .
- تغييب كلي للجان الأحياء، و تهميش الطبقة المثقفة والمتعقلة في المنطقة.
- غياب الوعي لـــدى المواطن البسيط، وقلة الثقافة السياسية والقانونية لفهم مبدأ الحـــكم المحلي أو اللامركزية.

أما بالنسبة للإدارة المحلية والمنتخبين المحليين فإننا نقول أن:

- الصراعات القائمة بين أعضـاء المجـالس الولائية والبلدية أدى إلى حـــالة من الانسـداد السياسي و بالتالي إلى تدخل السلطات المركزية.
- ضعف المستوى التعليمي للأعضاء المنتخبين في بعض الحالات وجهلهم حتى بالمهام الموكلة إليهم أثر بشكل كبير على النشاط التنموي في الولاية ككل.
- نطاق صلاحيات وحدات الإدارة المحلية غير محدد على نحو واضح بحيث يرسم المهام والمسؤوليات.
- أداء الإدارة المحلية بولاية الجلفة يتسم بإجراءات معقدة وغامضة في كثير من المجالات، مما أبان عن مهام متضاربة وفساد على نطاق واسع.
- كفاءة الموظفين في الإدارات المحلية بولاية الجلفة تشهد انخفاضا وسيطرة للنخبة ذات الخبرة على حملة الشهادات الجامعية.

هذه المعوقات وغيرها أبانت عن فجوة واسعة بين الطموح والواقع التنموي من جانب الجماعات المحلية لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة على المستوى المجتمعي في ولاية وبلدية الجلفة.

الفرع الثاني : معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية وبلدية الجلفة من الجانب الاقتصادي.

ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة في ولاية الجلفة وعاصمتها على ثلاث عناصر أساسية في المبدأ، أولها إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي بما يضمن عدم الإخلال بالتوازن البيئي، والمحافظة على الموارد، وتفعيل استعمال الطاقات المتجددة؛ وثانيها توزيع الدخل بما يتناسب مع طبقات المجتمع، والسهر على أن يكون عادلاً بين الأجيال، ومنها على الأقل لا يُفترض أن نحمّل أجيال المستقبل تبعات وديون الحاضر؛ أما ثالث هذه العناصر فهو الاهتمام بنوعية السلع والخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية لمواطنيها، وزمام كل ذلك هو تمويل محلي سليم ومستديم.

من خلال هذا التقديم يمكن حصر معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية الجلفة وبلدياتها في هذه العناصر المحورية الثلاثة السابقة الذكر، فضلا عن قصور التمويل المحلي في الإدارات المحلية للولاية.

وبإيجاز فإننا يمكن أن نحدد المعوقات الاقتصادية التالية :

- غلبة المصلحة الخاصة للأعضاء المنتخبين في المشاريع أمالت توجه هذه المشاريع في غير الصالح المحلي.
- عدم مشاركة الطبقة الشعبية المحلية في اختيار المشاريع ذات الأولوية.
- برغم المخصصات المالية الضخمة الموجهة لقطاع الفلاحة بولاية الجلفة إلا أنها لم تساعد على تقليص فجوة التنمية بين الحضر والريف.
- غياب الرقابة على سير المشاريع التنموية من طرف المصالح التقنية للبلدية، وكذا مكاتب الدراسات المكلفة بالمتابعة والاستشارة للقائمين على هذه المشاريع.
- انحصار المشاريع المقدمة ضمن إطار دعم الدولة للشباب على مشاريع غير إنتاجية ككراء السيارات مثلا، إضافة إلى ذلك نفور المواطن من هكذا مشاريع نظراً للطبيعة المحافظة للسواد الأعم للمواطنين المحليين بالجلفة؛

بالنسبة للموارد المالية لولاية وبلدية الجلفة فإنها تعاني هي الأخرى من قصور من حيث تغطية نفقاتها التي ازدادت في الفترة الأخيرة، لكثرة تدخلاتها في جميع المجالات وتوسع أعباء التسيير فيها، وعلى عكس نفقات التجهيز و الاستثمار التي تمول من طرف الدولة فإن الزيادة في هذه النفقات لم ترافقها الزيادة في الإيرادات خاصة الجبائية منها مما خلق نوعا من العسر المالي.

يمكن إرجاع سبب هذا العسر إلى ضعف الموارد الجبائية لكونها تمثل النسبة الأعلى من إجمالي العائدات المالية لولاية وبلدية الجلفة.

في حوار مع أحد أعوان مفتشية الضرائب لولاية الجلفة أوضح أن للأمر علاقة بمشاكل التحصيل في المنطقة والتي تتمثل في :

- عدم ضبط عناوين المعنيين بدفع الضريبة، وعدم توفر الحماية الأمنية والقانونية للمكلفين بجمع الضريبة وتبليغها.
- عدم وجود تحفيزات للموظفين في القطاع الضريبي بما يمنع الانصياع لإغراءات الرشوة والغش.

- لا يستفيد موظفو القطاع من أي عملية رسكلة أو تجديدٍ لخبراتهم المهنية.
- غياب الترابط الإداري بين مصالح الضرائب في الولاية "مديرية الضرائب – المفتشية – القبّاضات... " و الجماعات المحلية.
- الانفصال التام بين السلطة المشرّعة والقاعدة المنفذة،خاصة في بعض الاقتطاعات التي تتضارب في وعائها الضريبي.

غير أن الأكيد في كل هذا هو غياب الوعي الجبائي من جهة الموظف في قطاع الضرائب وعدم تحمله مسؤولية توعية المواطنين بالفائدة التي تنجم عن مثل هذه الإجراءات، حيث أن المواطن يعتبرها عبئا حقيقيا ولا يدرك دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

الفرع الثالث: معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية وبلدية الجلفة من الجانب البيئي

انطلاقا من أن حماية البيئة المحلية تمثل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المحلية المستدامة، فإن بناء أدبيات السياسة البيئية على المستوى المحلي لولاية الجلفة يلقى صعوبات كبيرة حتى في فهم هذه الأدبيات، ناهيك عن تحويرها إلى تطبيقات عملية تكفل تأمين نموٍ اقتصادي واجتماعي مستدام للمنطقة.

تواجه الجلفة مشكلة إيكولوجية تزداد خطورة يوما بعد يوم من خلال كثرة النفايات المنزلية والحضرية، وفساد الإطار المعيشي لإحيائها، إضافة إلى مشكلة التصحر وإتلاف الغابات وإضعاف التنوع البيئي.

ولعل الكل يتفق على أن العنصر البشري في منطقة الجلفة يمثل الحلقة الأضعف في هذه النقطة بالتحديد، فمن ناحية التسيير تعاني الولاية من نقص في الإطار البشري المناسب لمهمة حماية وإعلام ومراقبة البيئة، فضلا عن عدم الإلمام بالتسيير البيئي في حد ذاته (تخطيط - تنفيذ – تقييم)، ومن ناحية أخرى غياب الوعي و ثقافة البيئة لدى المواطن المحلي، وإن صح التعبير عدم استعداده لتقبل الحضارة في أحد أهم جوانبها – نقاء المحيط -.

وفي هذا الصدد يمكن أن نقف على بعض المعوقات للتنمية المحلية المستدامة من الناحية البيئية:

- ندرة أجهزة الإنذار والوقاية من حوادث التلوث التي يحتمل أن تصيب البيئة والصحة العمومية.
- غياب الزيارات والمعاينات من طرف المفتشيات الجهوية للبيئة لمراقبة المنشآت التي تنشط في إقليم الولاية رغم وجود فرع للمرصد الوطني للتنمية المستدامة خاص بالتحاليل، ودار للبيئة خاصة بالإعلام والتحسيس في محيط الولاية.
- التطور الكبير في عدد المواشي أنهك المناطق الرعوية وتعداها إلى هدر المساحات الهامة كالغابات و الحلفاء.
- ضعف المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي الملائم للمنطقة، وذلك نظراً لغياب جرد لكل الحيوانات والنباتات الموجودة في المنطقة.
- انحصار المحميات الطبيعية في محيط الولاية، وعدم فهم دور هذه المناطق من طرف المواطن المحلي.
- غياب كلي للبحث العلمي الخاص بالأنظمة البيئية.
- عدم وجود تواصل و مشاورات مع مراكز عالمية أو حتى وطنية فيما يخص تفعيل التكنولوجيات النظيفة لتسيير مراكز الردم التقنية الموجودة بتراب الولاية أو عاصمتها.

وعلى ضوء ما سبق تجد الجماعات المحلية في منطقة الجلفة نفسها الحلقة الأهم في تنفيذ سياسات الدولة العامة من الناحية البيئية والمبنية على قواعد دولية، ما زاد في مسؤولياتها للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة من جانب أهم ركن بها ألا وهو الجانب البيئي، وألزمها ذلك الاستعانة بشركائها في العملية التنموية من المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته خصوصا الجمعيات المهتمة بقضايا البيئة.

الفرع الرابع: سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية

إن الموارد المالية وبحكم مركزها الهام والحساس في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ، يُلزم القائمين على الأمر أن يولوا هذه الموارد رعاية خاصة، وذلك بتحسين مردودها، والعمل على رفع مداخيلها . حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه، ويمكن أن نسرد منها هذه المقترحات:

1. **إنشاء ضرائب محلية جديدة:** من أجل تحسين مرد ودية الموارد الجبائية يجب التفكير في عملية إنشاء ضرائب جديدة تستفيد منها الجماعات المحلية، تتصف بالإنتاجية والفعالية، ولا يتسنى ذلك إلا بضرورة إشراك الجماعات المحلية في عملية تحديد وعاء الضريبة والمعدلات المطبقة، في حساب هذه الضرائب وكيفية تحصيلها، ولا يعني هذا إطلاقا تعديا على مهام السلطات المركزية.
2. **مكافحة التهرب الضريبي والغش:** بالرغم من كل المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال إلا أن هذه الظاهرة مازالت منتشرة وبكثرة وتكلف ميزانية الدولة سنويا مليارات الدينارات التي كان من الممكن تحصيل أكبر جزء منها واستغلالها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. **تفعيل دور الرقابة الجبائية على المستوى المحلي:** تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرة الجباية المحلية على تحقيق أهدافها، وللحكم على فعالية هذه الرقابة يجب النظر إلى حجم التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ومدى مساهمته في التنمية المحلية المستدامة.

إن من أهم المشاكل التي تعيق أداء الرقابة الجبائية لمهامها بكفاءة فضلا عن قلة الوعي الضريبي، هو عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى.

4. **عقلنة الإنفاق و تعبئة الموارد البشرية:** إن تطور النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية في شتي المجالات يعود أساسا إلى زيادة نشاط الجماعات المحلية من حيث الكم والكيف، خاصة في إنشاء مرافق جديدة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، ولكن هذا التطور في النفقات لم يقابله تطور مناسب في العائدات محليا.

لذلك يجب أن لا يسرف في استعمال النفقات المحلية، وأن تشّغل قدر الإمكان الإمكانيات المالية المتاحة لها وذلك بتوجيهها إلى القطاعات المناسبة، أو على الأقل إعادة النظر في توزيعها.

إن التسيير العقلاني في الإدارات للجماعات المحلية والتنمية المحلية يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة وذلك لضمان أنجع الطرق للتسيير على المستوى المحلي، حيث فعالية الجهاز الإداري والتقني، وعلى غرار الجماعات المحلية فإن العنصر البشري في إدارات الضرائب أيضا يؤدي دورا كبيرا وفعالا في تحسين وتطور مردودية الإيرادات الجبائية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

لكون الجباية المحلية ركيزة مفصلية في المالية المحلية بالجزائر، وبغرض تدعيم الدراسة النظرية، وإضفاء جانب تطبيقي على محتوى الدراسة، قمنا بإعداد استمارة استبيان تعكس آراء الفاعلين في مجال المالية المحلية في ولاية وبلدية الجلفة، والتي تضمنت محاور تفيد سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية، ودور هذه السبل في التنمية المحلية المستدامة.

المطلب 1 :مكونات ومنهجية الدراسة

سنحاول في هذا المطلب عرض مجتمع الدراسة المُختار بناءا على ملائمة الموضوع، مع الإشارة إلى عينة الدراسة وحدودها، والمشاكل التي أعاقت سيرها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة** :كان أهم شرط في اختيار مجتمع الدراسة هو الدور الذي يلعبه في عملية تحصيل الضرائب من جهة وعلاقته بالتنمية المحلية المستدامة من جهة أخرى، فضلا عن المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، وذلك بغرض التعامل مع الفاعلين في المالية المحلية بولاية وبلدية الجلفة، فكانت ست فئات موضوع الدراسة هي :

- موظفو مديرية الضرائب بولاية الجلفة ؛
- موظفو مفتشية الضرائب بولاية الجلفة؛
- موظفو مصلحة الميزانية بمقر ولاية الجلفة؛
- موظفو مصلحة الميزانية بمقر بلدية الجلفة؛
- أعضاء المجلس الشعبي البلدي؛
- أعضاء المجلس الشعبي الولائي؛

2. **عينة الدراسة** :نظرا لعدم تجاوب بعض أفراد المجتمع لفحوى الدراسة، ونظرا لاستهدافها للمنتخبين المحليين أين يمكن أن ينعدم المستوى التعليمي، إضافة للفترة التي تمت فيها المعاينة –فترة الحملة الانتخابية للرئاسيات- فقد آثر الباحث أن يستهدف عينة من كل فئة قصد الحصول على نسبة مقبولة تعكس إلى حد ما رُؤى مجتمع الدراسة، مراعيا في ذلك منطقية توزيع الاستمارات.

وقد استعمل الباحث من أجل توزيع أوراق الاستبانة عدة طرق بحسب الظرف المتاح، فإضافة للمباشرة في التقديم، اعتمد الباحث على مجموعة من الزملاء والمعارف للوصول إلى المنتخبين، كما استعمل البريد الالكتروني في بعض الحالات الأخرى، حيث وصل استطاع الباحث توزيعه إلى 63 استبانة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 47 :الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

مجتمع الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات غير المسترجعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات غير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	النسبة %
موظفو مديرية الضرائب	15	2	13	0	13	86,67
موظفو مفتشية الضرائب	11	1	10	0	10	90,91
موظفو مصلحة الميزانية بولاية الجلفة	10	0	10	0	10	100,00
موظفو مصلحة الميزانية ببلدية الجلفة	7	0	7	0	7	100,00
أعضاء المجلس الشعبي البلدي	10	5	5	0	5	50,00
أعضاء المجلس الشعبي الولائي	10	2	8	0	8	80,00
الإجمالي	63	10	53	0	53	84,13

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Excel

الملاحظ على الجدول أن عدد الاستمارات الصالحة للدراسة بلغ 53 استمارة من أصل 63 استمارة، أي ضياع 10 استمارات بمعدل 15,87% مقابل 84,13% صالحة، كما نلاحظ أن عدد الأوراق المسترجعة وغير صالحة ينعدم في كل الفئات، فلم تُلغى أي استمارة، وهذا يدل على وعي عينة الدراسة وتوفرها على الشروط العلمية والعملية الخاصة بالبحوث من هذا النوع.

الفرع الثالث: حدود الدراسة الميدانية وصعوباتها

1. حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في :

1.1. الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية في ولاية الجلفة وبلدية الجلفة أخذا كمثال لنطاق محلي بالجزائر ، وذلك تبعا لموضوع الدراسة.

2.1. الحدود الزمانية: امتدت هذه الدراسة من26-3-2014 الى 15-4-2014 .

3.1. الحدود البشرية: كما سلف الذكر فقد توجهت الدراسة إلى موظفو المصالح الضريبية، ومسيري المالية بولاية وبلدية الجلفة، إضافة إلى المنتخبين المحليين بالولاية الذين لهم خبرة أو مستوى علمي عالٍ يسمح بتسيير المالية المحلية ومعرفة حيثياتها.

4.1. الحدود الموضوعية: تهتم الدراسة بالسبل الكفيلة بزيادة المردودية الجبائية من أجل رفع مستوى التمويل المحلي، والعلاقة القائمة بين هذا التحصيل والتنمية المحلية المستدامة.

2 صعوبات الدراسة :لم تخلو الدراسة الميدانية من بعض الصعوبات والمعوقات برغم أهمية الموضوع وظرفيته المترافقة مع نية السلطات المركزية التوجه نحو التنمية المحلية المستدامة كسبيل مضمون للتنمية الوطنية الشاملة، ويمكن إيجاز ما اعترض الباحث من عقبات في :

- توافق فترة الدراسة مع فترة الحملة الانتخابية ما جعل الوصول للأعضاء المنتخبين شبه مستحيل؛
- توافق فترة الدراسة مع العطلة الجامعية مما أزاح الفئة السابعة وهي فئة الأساتذة الجامعيين، مع تسجيل قصور في الجانب الأكاديمي في الدراسة.
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة – وإن كانوا قلة- لعدم اكتراثهم للموضوع أو للبحث العلمي.
- حداثة موضوع التنمية المحلية المستدامة وعدم فهمه، وهجانة ربطه بالجباية المحلية لدى العينة.

المطلب2: إعداد وتحليل أداة الدراسة

سنحاول التطرق في هذا المطلب أهم العناصر التي تمت مراعاتها عند إعداد الاستبيان، مع ذكر مكوناته، وطرق المعالجة، فضلا عن الوسائل المستعملة في التحليل والقياس عند تحصيل الاستمارات.

الفرع الأول : إعداد الاستبيان

حاولنا عند إعداد الاستبيان قدر المستطاع مراعاة جملة من النقاط أهمها:

1. الأسلوب البسيط في التعبير، واعتماد لغة مفهومة والابتعاد عن التعقيد قدر الإمكان.
2. اعتماد الإجابة المغلقة من أجل إمكانية تعدد الأسئلة دون توسع الإجابات، وابتعاداً عن التكلف فيها والملل الذي قد يصيب المُستهدَف من الاستبيان.
3. حاولنا إجراء توافق بين تدرج محاور الاستبيان والإطار النظري المطروح في الفصلين السابقين.
4. عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف وتحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة ؛
5. طرح استمارة أولية من أجل الملاحظة والتجريب والاختبار.

الفرع الثاني: هيكلة الاستبيان

تم تقسيم أسئلة الاستبانة إلى مجموعة من المحاور حسب ما تمليه ضرورة الموضوع من استرشاد لسبل تفعيل مردودية الجباية المحلية في ظل تنمية محلية مستدامة فكان هيكل الاستبيان كما يلي:

1. المحور الأول: شمل المعلومات الشخصية للعينة المستهدفة بالدراسة.
2. المحور الثاني: وضم 9 أسئلة تشير إلى أهمية إنشاء ضرائب جديدة وإمكانية إعادة النظر في الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية.
3. المحور الثالث: وضم كذلك 9 أسئلة تظهر أهمية القضاء على الغش والتهرب الضريبيين في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية.
4. المحور الرابع: وضم 6 أسئلة تبين دور الرقابة الجبائية في تفعيل مردودية الموارد الجبائية المحلية.
5. المحور الخامس: وضم خمس أسئلة تبرز أهمية التحكم في النفقات المحلية، ودور الموارد البشرية في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية.
6. المحور السادس : وضم أربع أسئلة تتعلق بأثر سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية المقترحة على التنمية المحلية المستدامة

تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكرتLIKERT من خمس درجات، مع توضيح المتوسط المرجح للإجابات بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان وعباراته، كما في الجدول التالي:

جدول رقم 48 : مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	عير موافق على الإطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(5 ،4,21)	(4,2 ،3,41)	(3,4 ،2,61)	(2,6 ،1,81)	(1,8 ،1)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين،ط1، داروائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006،ص 114.

❖ **صدق وثبات الاستبيان:** من اجل ضمان درجة من الصدق والثبات للاستبانة كان علينا الأخذ بمصدرين من أجل ذلك:

- **الصدق والثبات الخارجي:** ويتمثل في تحكيم الأساتذة الجامعيين المختصين حيث تم عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف من جهة، وتحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين، وتم الأخذ بكل توجيهاتهم وتصويباتهم القيّمة، هذا من منطلق تحقيق ثبات وصدق خارجي للاستبانة، حتى تخرج في صفة مقبولة شكلا ومضمونا.

- **الصدق والثبات الداخلي:** وللتأكد من ثبات الاستبيان ومدى قدرته على تحقيق الهدف منه، استعملنا معامل الثبات ألفا كرونباخ ALPHA CRONBAKH والذي ينحصر عادة بين الصفر والواحد، حيث كلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات الذي نقصد به الدقة و الاستقرار في الإجابات، ودرجة الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان، حيث أن الدراسة التي قمنا بها كانت قيمة معامل كرونباخ 0,812 مما يدل على أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات الداخلي في فقراتها، قابلهُ معدل مرتفع في صدق العبارات (ملحق 3)، والذي أتاح نوعا من الرضى الطمأنينة للباحث بشأن مصداقية الدراسة.

الفرع الثالث: تفريغ الاستبيان

عقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قمنا بتجميع البيانات وتفريغها في برنامج EXCEL إصدار2007 على شكل جداول، وأشكال مستخرجة عن هذه الجداول وذلك بالنسبة للمحور الأول الخاص بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة محور الدراسة، أما بالنسبة لبقية المحاور الأربعة الأخرى فتم تبويب الإجابات في برنامج SPSS V17 الذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية ذات الدلالة الموضوعية لمخرجات الاستبيان، كإبراز التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية...، فضلا عن النسب المئوية، وبعض الاختبارات التي تربط العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1. عرض خصائص المتغيرات الديمغرافية (ملحق 2)

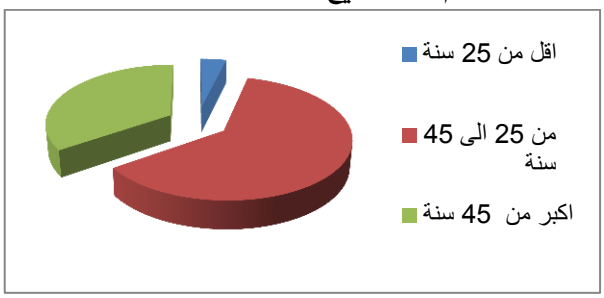
1.1. السن:

جدول رقم49 : توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	عدد التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	2	3,8
من 25 إلى 45 سنة	32	61,5
اكبر من 45 سنة	18	34,6
المجموع	52	100

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات spss

جدول رقم28: توزيع أفراد العينة حسب السن



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب العمر، فنلاحظ أن الفئة المحصورة من 25إلى 45سنة هي الأعلى بـ 61,5% ما يعادل 32 شخص، في حين أن الفئة الأكبر من 45 سنة بلغت 34,6 % أي 18 شخص، وانحصار الفئة الأقل من 25سنة في نسبة 3,8% ؛ تدل هذه المعدلات على الفئة الغالبة في العينة وفي القطاعات المستهدفة هي فئة الشباب والكهول ذوي القدرة والخبرة الكافية على تحمل مسؤولية المالية المحلية في الولاية.

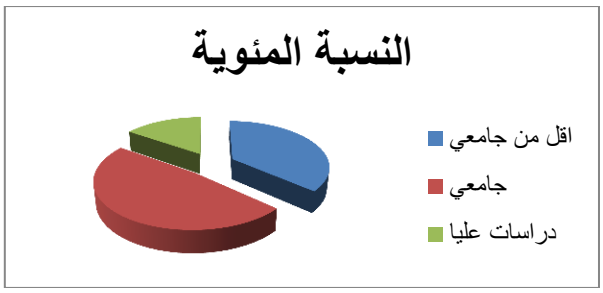
2.1 المستوى التعليمي:

جدول رقم50: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
اقل من جامعي	19	36,54
جامعي	25	48,08
دراسات عليا	8	15,38
المجموع	52	100,00

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات spss

شكل رقم 29: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

يبين الجدول والشكل المرافق له النسبة الكبيرة للجامعيين في القطاعات المدروسة، حيث تبلغ في مجملها 33 فردا بنسبة قاربت 63,5% ،مقابل 36,5%كنسبة معتبرة من غير الجامعيين، تدل هذه النتائج على المزاوجة بين الخبرة والنظرة الأكاديمية للموضوع على مستوى الإدارات العامة والجماعات المحلية .

3.1. التخصص

جدول رقم 51 : توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	عدد التكرارات	النسبة المئوية
العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة	11	21,15
العلوم القانونية والإدارية	4	7,69
اخرى	37	71,15
المجموع	52	100,00

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

الجدول يوضح الاختصاصات التي عوينت أثناء الاطلاع على الاستبيان، فوجدنا أنها ترتكز على تخصصين اثنين هما العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية والإدارية، ومجموعة قليلة من العلوم الأخرى كالعلوم السياسية وعلم النفس وبعض التخصصات ما قبل الجامعة، وكان واضحا غلبة تخصص العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة خاصة فروع المالية إذ أحصينا 11 فردا من العينة بنسبة 21,15% ، بينما الحقوق بنسبة 7,69% ، يُبرز هذا إلى حد ما توافق المنصب المشغول مع الشهادة الجامعية، وهذا في حد ذاته مؤشر إيجابي يسهم على الأقل بشكل كبير في فهم المهام المنوطة بهم خصوصا في مجال الجباية المحلية.

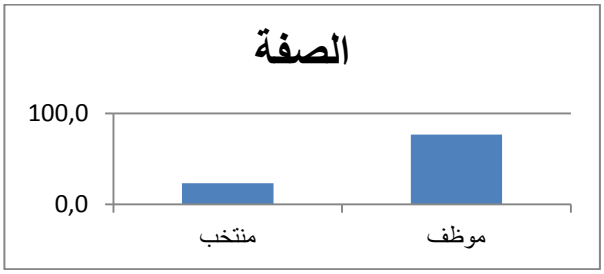
4.1. الصفة

جدول رقم52 :توزيع أفراد العينة حسب الصفة (منتخب – موظف)

	التكرار	النسبة
منتخب	12	23,1
موظف	40	76,9
المجموع	52	100,0

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات spss

جدول رقم30 :توزيع أفراد العينة حسب الصفة (منتخب – موظف)



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

يظهر الجدول والشكل المرافق له تركيز عينة الدراسة على فئة الموظفين بنسبة راوحت 80% ، وغلب عليها موظفو قطاع الضرائب بالولاية بـ 23 موظف من مجموع أفراد العينة، و نحو 17 موظف في المصالح المالية للجماعات المحلية بولاية الجلفة، بينما بلغت نسبة الأعضاء المنتخبين في المجلسين الولائي والبلدي 23,1% أي 12 فردا، وذلك رغم أهمية آرائهم في الموضوع وارتباط أدوارهم بالتنمية المحلية المستدامة، ويعزى هذا لصعوبة الاتصال بهذه الفئة في فترة الدراسة خصوصا لتزامنها مع الحملة الانتخابية الرئاسية، إلا أن هذا لم يمنع من جمع بعض الإجابات التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة.

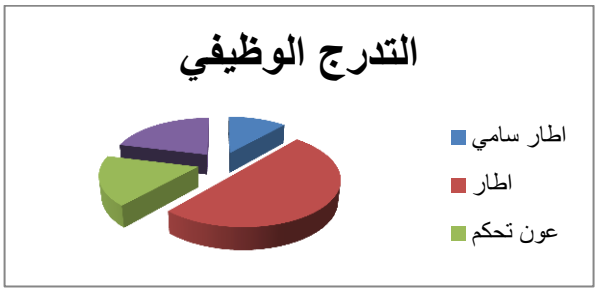
6.1. التدرج الوظيفي

جدول رقم 53 : توزيع أفراد العينة حسب التدرج الوظيفي

	التكرار	النسبة
اطار سامي	6	11,5
اطار	26	50,0
عون تحكم	9	17,3
عون تنفيذ	11	21,2
المجموع	52	100,0

المصدر: من إعداد الباحث ومخرجات برنامج SPSS

شكل رقم31 : توزيع أفراد العينة حسب التدرج الوظيفي



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

الجدول و الشكل المرافق له عبارة عن تسليط للضوء على الوظائف التي يتقلدها أفراد العينة من حيث الأهمية و التأثير في القرار الصادر من المسئولين من جهة ، وإطلاع العينة على موضوع المالية المحلية وحيثياتها والسبل الكفيلة برفع مردوديتها على النحو الذي يجدي إيجاد في التنمية المحلية المستدامة من جهة أخرى، وبذلك تؤثر بشكل إيجابي على ميول الإجابات إلى حل للمشكل المطروح، حيث نلاحظ أن النسبة الغالبة هي 61,5% للإطارات والإطارات الأسمى أي بعدد 32 فردا من أفراد العينة الذين يزاولون هذا المناصب ، والتي من خلالها تمثل جس نبض صحة وصلاح القرار في مجال الجباية المحلي والتنمية المحلية، سواء على مستواهم أو على مستوى السلطة المركزية، في حين أن نسبة أعوان التحكم والتنفيذ فتبلغ 38,5 % ويرجى من استهدافها معرفة مدى خبرتها و وعيها خصوصا في مجال التحصيل الجبائي.

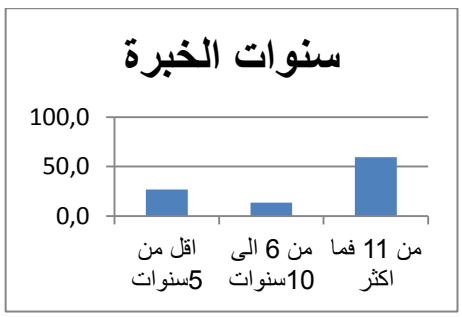
6.1. سنوات الخبرة

جدول رقم54: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

	التكرارات	النسبة
اقل من 5سنوات	14	26,9
من 6 إلى 10سنوات	7	13,5
من 11 فما أكثر	31	59,6
المجموع	52	100,0

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات spss

شكل رقم 32 : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيان ومخرجات EXCEL

يبين الجدول والشكل المرافق له سنوات الخبرة لأفراد العينة، وما يمكن رصده من هذه المعطيات أن نسبة الأفراد ذوي الخبرة المعتبرة والتي حددت بما يفوق 11سنة تبلغ 59,6 % وهي توحي إلى مصداقية الأجوبة المنظورة بحكم التمرّس في المجال، بالإضافة إلى ذلك شد انتباهنا النسبة التي مثّلت الفئة الأقل من 5 سنوات خبرة عملية، كونها بلغت معدلا لافتا قدره 26,9% غير أنه لم يؤثر في منحى دراستنا، بل أضافت بعدا أكاديميا قيماً، إذ بعد التقصي وجدنا أنها توظيفات جديدة في قطاع الضرائب لخريجي الجامعات و المعاهد المختصة.

المطلب 3: تحليل نتائج الاستبيان

بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، تم الاعتماد على الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS V17 بناءا على الحاجة لدلائلها، و المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية وكذلك الانحرافات المعيارية لإجابات العينة، وسنعتمد على المتوسطات الحسابية للحكم على الاتجاه العام لآراء المستجوبين و مقارنتها بالمتوسطات المرجحة المعروضة سلفا في الجدول رقم 48.

وسنعمد إلى تحليل نتائج الاستبانة، والنظر إلى ميل أفراد العينة نحو سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية انطلاقا من المنهجية التالية:

الفرع الأول: الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية للمحاور الأربع المتعلقة بسبل تفعيل الجباية

جدول رقم 55 :جدول يبرز ميل أفراد العينة نحو سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية

المحاور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
المحور الثاني : فرض ضرائب جديدة	0,606	3,829	76.58	4	موافق
المحور الثالث : محاربة الغش والتهرب الضريبيين	0,452	4,319	86.38	2	موافق جدا
المحور الرابع: الرقابة الجبائية	0,476	3,984	79.68	3	موافق
المحور الخامس: التحكم في النفقات ودور الموارد البشرية	0,393	4,45	89.00	1	موافق جدا

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج(SPSS V17) في الملحق رقم 3

يظهر الجدول دراسة إحصائية عامة للاتجاه العام لإجابات أفراد العينة من حيث المحاور المطروحة في الاستبيان كسبل لتفعيل مردودية الجباية المحلية، حيث جاءت ميول أفراد العينة على الترتيب التالي:

1. **المحور الخامس: التحكم في النفقات المحلية ودور الموارد البشرية**

يجمع أفراد العينة أن من أهم سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية هو الاتفاق على أمرين:الأول متعلق في الرشادة في النفقات المحلية والثاني متعلق بالجانب البشري، ونُعزِي هذا إلى المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,45 ، ووزن نسبي قدره 89% ، والذي يندرج في الدرجة الأولى كذلك من مقياس ليكرت الخماسي (موافق جدا)، ويشير الانحراف المعياري إلى 0,393 وهو ما يشير إلى تمركز الإجابات حول الإجابة الأولى، وهذا يؤكد اتفاق أفراد العينة على الموافقة الشديدة لطرح هذا المحور وعباراته.

2. **المحور الثالث: محاربة الغش والتهرب الضريبيين**

نلاحظ أن المحور الثالث والمتعلق بمحاربة الغش والتهرب الضريبيين يمثل الميل الأول لأفراد العينة وذلك بمقارنة متوسطة الحسابي الذي بلغ 4,319 بالمتوسط المرجح، ووزن نسبي قدره 86.38% ، الذي يندرج في الفئة الأولى من مقياس ليكرت الخماسي [4,2 ،5]والتي تشير إلى درجة موافق جدا، إضافة إلى انحراف معياري قدره

0,452وهو يمثل قيمة صغيرة ترجع إلى تجانس الإجابات وتمركزها حول الإجابة الأولى، ما يدل على موافقة ورضا غالبية أفراد العينة على العبارات المدرجة في المحور.

3. المحور الرابع: الرقابة الجبائية

عند مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات العينة الخاصة بهذا المحور بالمتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي نجد أن الاتجاه الغالب لهذه الإجابات يميل إلى الموافقة على طرح أن للرقابة الجبائية دور في تفعيل مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 3,984 ، ووزن نسبي قدره 79.68% ،وهو يترتب في مجال الإجابة [3,4 ، 4,2] أي الإجابة موافق، والملاحظ كذلك إن الانحراف المعياري والمقدر بـ 0,476 يدل على ضعف تشتت الإجابات وتمركزها حول محور الإجابة الثانية.

4. المحور الثاني: فرض ضرائب جديدة

بالنسبة للمحور الثاني والمتعلق بفرض وإنشاء ضرائب جديدة يصب ريعها في مصلحة الجماعات المحلية، فالمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة وصل إلى 3,829 ووزن نسبي قدره 76.58%، والذي يندرج في مجال الإجابة الثانية (موافق) ولكن بترتيب اقل من المحور الرابع السابق على محور مجالات الدرجات في مقياس ليكرت الخماسي، بواقع تشتت إجابات قدره 0,606 والذي يشير إلى تركز الإجابات على هذه الإجابة (موافق) ، ولكن ليس بنفس تركّز إجابات المحاور الأخرى.

من خلال النتائج السابقة، وتبعا لما دلت عليه النسب والمتوسطات فإن ميل أفراد العينة نحو السبل المقترحة لتفعيل مردودية الجباية المحلية كان على الترتيب التالي :

1) التحكم في النفقات المحلية، ودور الموارد البشرية.
2) محاربة الغش والتهرب الضريبيين.
3) الرقابة الجبائية.
4) فرض ضرائب جديدة.

ومن اجل التحقيق من المدلولية الاحصائية لسبل تفعيل مردودية الجباية المحلية قمنا بإجراء اختبار (One Semple T test) الذي يحقق الدلالة الاحصائية للمتوسطات الحسابية للمحاور فتمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 56 : الدلالة الاحصائية للمتوسطات الحسابية للمحاور

	المتوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
المحور الثاني: فرض ضرائب جديدة	3,829	9.863	0,000
المحور الثالث: محاربة الغش والتهرب الضريبيين	4,319	21.023	0,000
المحور الرابع: الرقابة الجبائية	3,984	14.895	0,000
المحور الخامس: التحكم في النفقات ودور الموارد البشرية	4,45	26.639	0,000

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج(SPSS V17) في الملحق رقم 3

تؤكد نتائج الجدول الترتيب المحصل عليه من مقارنة المتوسطات الحسابية بالمتوسط الحسابي المرجح (3) عند مقياس ليكرت الخماسي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (مستوى المعنوية) قيمة (0,000) وهي قيم اقل

من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وبذلك فالمتوسطات المحسوبة سلفاً ذات دلالة إحصائية، ويمكن اعتمادها في النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية للعبارات في الاستبيان

1. مناقشة نتائج عبارات المحور الثاني

جدول رقم 57 : نتائج عبارات المحور الثاني المتعلق بإنشاء ضرائب جديدة وإمكانية إعادة النظر في الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام للعينة	التكرار	النسبة المئوية
إن خلق ضرائب جديدة لفائدة الجماعات المحلية من شأنه أن يحسّن مردودية الموارد الجبائية	3,4038	1,47209	68.07	موافق	19	36,5
ان الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية تبقى غير كافية لمنحها هامش الحركة واستقلالية تمويل المشاريع المحلية	3,5962	1,25651	71.19	موافق	19	36,5
إن تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمر دودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية يسمح برفع الكفاءة المالية للجماعات المحلية	4,0385	0,88476	80.77	موافق	24	46,2
وجوب تطبيق اللامركزية في اقتراح الضرائب المناسبة للاحتياجات المحلية	3,7692	1,11347	75.38	موافق	23	44,2
يجب التأكيد على تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع،من حيث تحقق الوعاء الضريبي ،و النسبة،و موعد التحصيل ... الخ	4,0769	0,76302	81.52	موافق	25	48,1
من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة بخلق أوعية جبائية و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية	4,2115	1,09072	84.23	موافق جدا	28	53,8
ينبغي إعادة النظر في فكرة الأنشطة ذات الأولوية، و متابعة الاستثمارات التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية	4,0192	0,91802	80.38	موافق	28	53,8
الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية من السلطة المركزية على الوحدات المحلية من شأنها أن تؤدى إلى الاختلالات	3,5192	1,14601	70.38	موافق	19	36,5

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج(SPSS V17) ، في الملحق 4.

الجدول يظهر ميلا عاما في هذا المحور نحو الموافقة على إنشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية بمتوسط حسابي عام 3,77 وبمقدار تشتت 0,65 (جدول رقم سابق). ما يعكس اتفاق إفراد العينة على أن خلق ضرائب جديدة من شأنه أن يزيد بشكل ما -ولو بسيط- في مردودية الجباية المحلية.

- **إن خلق ضرائب جديدة لفائدة الجماعات المحلية من شأنه أن يحسّن مردودية الموارد الجبائية:**وافقت عينة الدراسة بنسبة 36,5% (19 فردا من العينة)على أن خلق الضرائب الجديدة من شأنه أن يحسّن مردودية الجباية المحلية، تجلى ذلك في المتوسط الحسابي 3,40 الذي يندرج في بداية مجال الموافقة حسب المتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري 1,47 مشيرا إلى تشتت كبير على مستوى الأجوبة، حيث أجاب 14 فردا بموافق جدا و 17 بغير موافق على الإطلاق وغير موافق.

- **إن الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية تبقى غير كافية لمنحها هامش الحركة واستقلالية تمويل المشاريع المحلية:**يميل معظم أفراد العينة إلى قبول هذا الطرح بـ 19 مجيب بـ(موافق) ، بما نسبته 36.5% ، و14 مجيب (موافق جدا) بنسبة 26,9% ، في حين أن نسبة غير الموافقون 23,1% أي 12 فردا، ويوجد 7 آخرين محايدين ، مما يرفع نسبة تشتت الإجابة إذ بلغ الانحراف المعياري 1,25 ، إلا أن هذا لا ينفي ميول الأغلبية إلى أن الضرائب المحلية الحالية غير كافية لحركية واستقلالية الجماعات المحلية.
- **إن تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمردودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية يسمح برفع الكفاءة المالية للجماعات المحلية:** يذهب جل أفراد العينة إلى الموافقة والموافقة الشديدة بمعدل 78,9% أي 41 فردا من مجموع 52 على أن تحويل بعض العوائد الجبائية ذات المردود المرتفع والتي تخص الدولة إلى فائدة الجماعات المحلية من شأنه أن يرفع الكفاءة المالية لها، وفي هذا بلغ المتوسط الحسابي 4,04 الذي يندرج في المجال [3,4 ، 4.2] للمتوسط المرجح، و يدل على رضا وارتياح العينة إلى هكذا طرح، وهذا رغم الانحراف النسبي الذي رافق الإجابات على اعتبار وجود 4 أفراد غير موافقين، و7 آخرين محايدين.
- **وجوب تطبيق اللامركزية في اقتراح الضرائب المناسبة للاحتياجات المحلية:** يشير المتوسط الحسابي للعينة فيما يحص إجابات هذا الطرح والذي بلغ 3,77 إلى ميل الفئة إلى الإجابة بالموافقة، على اعتبار تموقع هذا المتوسط في مجال الموافقة، أما الانحراف المعياري فبلغ 1,11 وهو مقدار يدل على تشتت كبير للإجابات إلا إن أغلبها (14 فردا) أجابت بموافق جدا، فيكون عدد الموافقين 37 فردا، أما بقية الأفراد فبين رافضٍ ومحايد.
- **يجب التأكيد على تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع، من حيث تحقق الوعاء الضريبي ،و النسبة، وموعد التحصيل ... الخ:** نلاحظ من أجل هذا الطرح تشتتاً ضعيفا نسبياً 0,76 يدل على تمركز أكثر حول الإجابة الثانية (موافق)، نظرا للمتوسط الحسابي 4,07 والذي يندرج في مجال الموافقة – حسب مقياس ليكرت-، حيث من متابعة الإجابات لاحظنا 10 أفراد العينة محايدين، و41 فرد بين موافق وموافق جدا أي بنسبة 78,9% يميلون رؤية تطبيق العدالة والملائمة من أهم فواعل مردودية الجباية المحلية.
- **من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة بخلق أوعية جبائية و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية:** يميل أفراد العينة إلى تفعيل دور المنتخبين المحليين في مجال الجباية المحلية والبحث عن الموارد الجديدة الكفيلة بدعم مالية الجماعات المحلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الطرح 4,21 بعدد موافقين بشدة قدره 28 فردا بنسبة 53,8% ، و14 آخرين موافقون بمعدل 26,9% ، وهذا يرجح بشدة تحميل المنتخبين المحلين المشاركة في خلق ديناميكية فعالة لرفع المردودية الجبائية المحلية، أما الانحراف المعياري 1,09 فيدل على تشتت الإجابات على الاختيارين، وقلة منها على بقية الاحتمالات والتي لا تؤثر على الميل العام لقبول هذه العبارة بشدة.
- **ينبغي إعادة النظر في فكرة الأنشطة ذات الأولوية، و متابعة الاستثمارات التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية:** من خلال نتائج الجدول نلحظ ميول العينة إلى الموافقة بمتوسط حسابي 4,01 الذي ينتمي للمجال [3,4 ، 4.2] للمتوسط المرجح للموافقة، حيث أجابت نسبة قدره53,8 % (28 فردا) بموافق و32,7 (17 فردا) بموافق جدا، دالاً على قابلية الطرح ومنطقيَته، هذا رغم التشتت النسبي للإجابات المحصلة فيما يخص هذا التساؤل والذي بلغ 0,92 ويعزى إلى انحصار التوزع على الاقتراحين الأول والثاني.

- **الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية من السلطة المركزية على الوحدات المحلية من شأنها أن تؤدى إلى الاختلالات:** من خلال متابعة الإجابات الخاصة بهذا التساؤل، لاحظنا توازنا نسبيا في ردود أفراد العينة فكان غير الموافقين 10، و المحايدون 10، و الموافقون جدا 11،أما غير الموافقون على الإطلاق فكانوا حالتين، وغلب على العينة عدد الموافقين بـ 19 بنسبة 36,5% الآمر الذي رجح كفة المتوسط الحسابي 3,52 بأن ينحصر في مجال الإجابة الثانية لمقياس ليكرت، هذا التنوع في الإجابة جعل الانحراف المعياري المحسوب يبلغ 1,14 دالا على تشتت الإجابات و عدم تمركزها على إجابة موحدة كما لاحظنا، وهذا أن دل فيدل على تضارب الآراء حول سبب الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تصيب الجماعات المحلية.

2. مناقشة نتائج عبارات المحور الثالث

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يميلون ميلا شديدا نحو الموافقة وقبول أن لمحاربة الغش والتهرب الضريبيين الدور الفعال في رفع مستوى المردودية الجبائية على المستوى المحلي، إذ بلغ متوسط الإجابات الحسابي لهذا المحور 4,29 أين اندرج في فئة موافق جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، وتركزت الإجابات حول هذه الإجابة الأولى وذلك ما دل عليه الانحراف المعياري 0,46 ،مما يشير إلى رضا وموافقة غالبية العينة على العبارات الواردة في المحور.

جدول رقم58: نتائج عبارات المحور الثالث المتعلق بأهمية القضاء على الغش والتهرب الضريبيين

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الميل العام للعينة	التكرار	النسبة المئوية
تبدأ أساليب مكافحة الغش الجبائي و الوقاية منه على المستوى التشريعي و على مستوى الإدارة الجبائية	4,0385	1,13693	80.77	موافق	22	42,3
مكافحة الغش الجبائي تكون على المستوى التشريعي بتوفير المرونة الكافية في القوانين الجبائية و مجال تطبيقها ،وفرض نظام العقوبات	4,1731	0,85683	83.46	موافق	22	42,3
نشر التوعية وبعث الاطمئنان لدى المكلفين بتطبيق مبادئ العدالة الضريبية	4,4231	0,75006	88.46	موافق جدا	29	55,8
هناك من يرى ان اللجوء إلى أسلوب الجباية من المنبع كما يحصل في جباية الضريبة على الأجور والرواتب، أو بدفع الضريبة عند تقديم التصريح	4,3269	0,7598	86.53	موافق جدا	24	46,2
صياغة أحكام التشريعات الضريبية وتبسيطها وجعلها متكاملة بحيث لا تترك ثغرات أو مجالاً للتأويل على غير قصد المشرع	4,2308	0,75707	84.61	موافق جدا	22	42,3
تعزيز الكفاءة والنزاهة لدى أجهزة التحقيق والمراقبة والتحصيل، باختيار العناصر الجيدة	4,5962	0,56913	91.92	موافق جدا	33	63,5
التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة بحق من يلجأ إلى الغش من المكلفين ومن المعنيين بأمور التحقيق والتحصيل	4,2308	1,11347	84.61	موافق جدا	30	57,7
دور الإدارة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي يكمن في قوتها و هذا من خلال تدعيم المصالح الجبائية (الإدارة الجبائية)	4,5385	0,67043	90.77	موافق جدا	32	61,5
يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة	4,0962	0,97538	81.92	موافق	20	38,5

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج(SPSS V17) ، في الملحق 4.

- **تبدأ أساليب مكافحة الغش الجبائي و الوقاية منه على المستوى التشريعي و على مستوى الإدارة الجبائية:** يميل أفراد العينة إلى الإجابة بالموافقة على أن مكافحة الغش الجبائي تبدأ من مستويين، مستوى تشديد تشريعي ، وأخر توعية على مستوى الإدارة الجبائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,04 الذي يمكن ترجيحه حسب مقياس ليكرت إلى الإجابة الثانية [3,4 ، 4,2] ،وبانحراف معياري قدره 1,14 الذي يشير إلى تشتت كبير نسبيا للإجابات حيث أجاب أكثر أفراد العينة بموافق جدا (22 فردا) و19 فردا أجابوا بموافق، وتوزعت بقية الإجابات حول عدم الموافقة والأخذ بالحياد.
- **مكافحة الغش الجبائي تكون على المستوى التشريعي بتوفير المرونة الكافية في القوانين الجبائية و مجال تطبيقها ،وفرض نظام العقوبات:**كان ميل العينة واضحا نحو الموافقة والموافقة بشدة على تقنين مناسب للجباية يضيف المرونة في حيثيات تحصيلها، ويضبط بفعالية تطبيق العقوبات، بلغت هذه الميول مجموع نسبة قدرها 82,7% وبعدد 43 فردا، وبلغ المتوسط الحسابي إلى 4,17 الأمر الذي أدرجها في الفئة الثانية من الإجابات حسب المقياس المعتمد للدراسة، أما الانحراف المعياري فكان 0,86 و يدل نسبيا على ضعف التمركز بسبب توزع الإجابات على الاختيارين الأول والثاني.
- **نشر التوعية وبعث الاطمئنان لدى المكلفين بتطبيق مبادئ العدالة الضريبية:**أجمعت الأغلبية الساحقة من العينة على أن ما ينقص التحصيل الجبائي والقضاء على الغش والتهرب الضريبيين، ورفع مردودية الجباية المحلية قلة الثقافة و الوعي الجبائيين، خاصة من حيث الاعتقاد السائد بعدم تطبيق مبدأ العدالة، فكانت النتائج على نحو يشير إلى أن ما نسبته 55,8% أجابوا بموافق بشدة، و 32.7% أجابوا بموافق أي 46 فردا موافقون على هذا الطرح بينما التزم الحياد 5 أفراد، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,42، وبانحراف معياري قدره 0,75 الذي وإن كان كبيرا نسبيا فيعزى إلى توزعها حول الإجابة الأولى والثانية.
- **هناك من يرى أن اللجوء إلى أسلوب الجباية من المنبع كما يحصل في جباية الضريبة على الأجور والرواتب، أو بدفع الضريبة عند تقديم التصريح:**تميل العينة بنسبة 46,2% إلى الموافقة بشدة، و44,2% إلى الموافقة، ما جعل الموافقة السمة السائدة على أن الاقتطاع من المنبع هو أفضل وسيلة للتحصيل وقطع الطريق على أي غش جبائي مما يرفع المردودية الجبائية، وبهذا وصل المتوسط الحسابي الى 4,33 ما يصنفه في مجال الإجابة الأولى، أما الانحراف المعياري فيشير إلى0,76 دالاً على توزع التشتت على الإجابة الأولى والثانية.
- **صياغة أحكام التشريعات الضريبية وتبسيطها وجعلها متكاملة بحيث لا تترك ثغرات أو مجالاً للتأويل على غير قصد المشرع:**إن الأحكام التشريعية الخاصة بالضريبة تمثل الحجر الأساس لأي نظام جبائي، وكلما كان متماسكا كلما قل الغش والتهرب الضريبيين، وانعكس ذلك على المردودية الجبائية، وهذا ما أكدت عليه النتائج، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,23 وهو ينتمي للمجال الأول [4,2 ،5] المقابل للإجابة موفق جدا، وكان عدد المجيبين 22 بنسبة 42,3%، أما بالنسبة للإجابة موافق فكان العدد 20 بمعدل 38,5% ، و 10 أفراد أجابوا بالحياد، هذا التوزيع في الإجابات جعل التركّز في الإجابة ممثلا في الانحراف المعياري كبيراً نسبياً.
- **تعزيز الكفاءة والنزاهة لدى أجهزة التحقيق والمراقبة والتحصيل، باختيار العناصر الجيدة:** يجمع أفراد العينة بنسبة قدرها 63,5% بموافق جدا، و32,7% أجابوا بموافق، وأصبح التراكم الحسابي يبلغ 96,2 %، وهي نسبة غالبة أمالت المتوسط الحسابي إلى 4,6 وهو أعلى متوسط في المحور ، ويندرج في المجال الأول لمقياس

ليكرت والذي يدل على الإجابة موافق جداً ، كما يلاحظ تمركز النتيجة على الإجابة الأولى وذلك حسب الانحراف المعياري الذي كان 0,57 ، وهذه النسبة تدل على اتفاق العينة والتفافها حول دور العنصر البشري في دحض حالات الغش والتهرب الضريبيين.

- **التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة بحق من يلجأ إلى الغش من المكلفين ومن المعنيين بأمور التحقيق والتحصيل:**يوافق بشدة 30 فردا من العينة بمعدل 57,7% على أن التشدد في تطبيق العقوبات الرادعة على كل من يلجأ للغش والتهرب الضريبيين من الجانبين (الأعوان والمعنيين)، سيكون له الأثر البالغ في القضاء على هذه الظاهرة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,23 الذي يندرج في المجال الأول و الإجابة موافق جدا، ويشير الانحراف المعياري 1,11 إلى تشتت الإجابات حول الاحتمالات الخمسة للإجابة وعدم تمركزها في إجابة واحدة.

- **دور الإدارة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي يكمن في قوتها و هذا من خلال تدعيم المصالح الجبائية (الإدارة الجبائية):**إن القصد من وراء هذا الطرح هو ما دور تعبئة الموارد البشرية للإدارة الجبائية، وتدعيمها بكل الوسائل التكنولوجية، والتسهيلات المناسبة في القضاء على الغش الجبائي، ومنه مصداقية الإدارة وقوتها في حد ذاتها، ومن خلال هذا التوجه كانت نسبة الموافقين بشدة 61,5%، والموافقون 32,7%، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,54 دالا على الإجابة الأولى في مقياس ليكرت، بانحراف معياري قدره 0,67 دالا على تركز الإجابة في المقترح الأول ثم الثاني بتشتت ضعيف نسبيا.

3. مناقشة نتائج عبارات المحور الرابع

يميل أفراد العينة إلى الموافقة على عبارات هذا المحور بواقع متوسط حسابي بلغ 3,99 الذي يندرج ضمن الإجابة الثانية للمقياس،وبتمركز كلي للعبارات بواقع انحراف معياري 0,47 ، ما يفيد أن للرقابة الجبائية أثر محسوس على مردودية التحصيل.

جدول رقم59: نتائج عبارات المحور الرابع المتعلق بأهمية الرقابة الجبائية على مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الميل العام للعينة	التكرار	النسبة المئوية
تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها	4,0385	0,6849	80.77	موافق	31	59,6
المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الجبائية كالبرمجة القليلة لملفات التحقيق .وضعف إمكانياتها البشرية، من شأنها إضعاف مرد ودية الجباية المحلية.	4,1154	0,8553	82.30	موافق	20	38,5
أن العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أدت إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي	3,5769	1,2579	71.53	موافق	18	34,6
عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، شكل لها عائقا يحول دون أدائها لمهامها بكفاءة	4,2308	0,8544	84.61	موافق جدا	22	42,3
إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته	3,9615	0,9694	79.23	موافق	19	36,5

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS V17، في الملحق 4.

- **تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها:** تميل العينة بنسبة 59,6% إلى الموافقة على أن فعالية الرقابة الجبائية سبيل لتحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة في حد ذاتها، والذي يمثل العائد الجبائي فيها أهم الأهداف، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا الطرح 4,04 والذي ينتمي للمجال [3,4 ،4,2] من مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري فكان 0,68 والذي يؤكد تمركز الإجابات حول الاحتمال الثاني من المقياس.
- **المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الجبائية كالبرمجة القليلة لملفات التحقيق ،وضعف إمكانياتها البشرية، من شأنها إضعاف مرد ودية الجباية المحلية:** الملاحظ في فرز اجابات هذا الطرح هو التّوزع النسبي لها، وهذا ما أشار إليه الانحراف المعياري 0,86، حيث تركزت في ثلاث إجابات فقط(19,2% محايد، 38,5% موافق، 38,5% موافق جدا)، فكان المتوسط الحسابي 4,12 والذي يندرج في مجال الإجابة الثانية أي الموافقة على أن هناك علاقة عكسية بين مشاكل وبيروقراطية نظام الرقابة الجبائية ومردودية الجباية المحلية.
- **إن العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أدت إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي:** نلاحظ ميولا ضعيفة اتجاه الموافقة على هذا الطرح بنسبة 34,6%، أما الموافقة بشدة بـ 26,9%، في حين كانت الإجابات المحايدة 15,4%، ونفسها بالنسبة للرافضين الذين يرون أن لا علاقة تربط بين الإدارة وظاهرة التهرب الضريبي ، حيث كان الانحراف المعياري(1,26)كبيرا بما يكفي للدلالة على تفرق أراء المستجوبين حول هذه النقطة، إلا أن المتوسط الحسابي 3,58 اندرج في بداية مجال الإجابة الثانية (موافق).
- **عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، شكل لها عائقا يحول دون أدائها لمهامها بكفاءة:** بانحراف معياري قدره 0,85 كان أن تشتت وتوزع إجابات هذا الطرح منحصرة في الاقتراحين الأول(موافق جدا) والثاني (موافق)، حيث بلغت النسبة التراكمية للردود المؤيدة 88,5%، الأمر الذي جعل المتوسط الحسابي يبلغ 4,23 والذي يندرج في الفئة الأولى من مجالات ليكرت الخماسي، حيث تميل الأغلبية الساحقة من أفراد العينة (46 فردا)إلى انعدام التعاون والتشاور بين الإدارات العمومية المحلية مما أعاق عملية الرقابة، وأضعف الأداء المالي للإدارة الجبائية.
- **إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته:** يظهر الانحراف الكبير نسبيا 097 الى تشتت ضعيف ومتوزع على المقترحات (5 غير موافق، 10 محايد، 19 موافق، 18 موافق بشدة)،غير أن ميول الإجابة المؤيدة للطرح القائم على أن فعالية نظام الرقابة الجبائي مرتبط إلى حد كبير بحجم النتائج المحققة ومن حيث مردودية التحصيل بالدرجة الأولى، كانت بنسبة 71,1 %، أي بمتوسط حسابي 3,96 يضعها ضمن مجال إجابة موافق في مقياس ليكرت الحماسي.

4. **مناقشة نتائج عبارات المحور الخامس**

احتل هذا المحور الرتبة الثانية من حيث الموافقة وقبول عباراته من طرف أفراد العينة بعد المحور الثاني بمتوسط حسابي 4,28 وانحراف معياري قدره 0,46، ما يفيد أن التحكم في النفقات المحلية ودور المورد البشري سبيل مهم لزيادة مرد ودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية.

جدول رقم 60 : نتائج عبارات المحور الخامس المتعلق بأهمية التحكم في النفقات المحلية ودور المورد البشري في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الميل العام للعينة	التكرار	النسبة المئوية
إن التسيير العقلاني في إدارات الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة	4,6538	0,5196	93.07	موافق جدا	35	67,3
يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية	4,6154	0,5297	92.30	موافق جدا	33	63,5
إعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية و السلطات المحلية	4,0962	0,8691	81.92	موافق	22	42,3
على غرار الجماعات المحلية فان العنصر البشري في إدارات الضرائب يلعب دورا كبيرا أو فعالا في تحسين و تطور مرد ودية	4,4423	0,639	88.8	موافق جدا	26	50

الصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج (SPSS V17) ، الملحق 4.

- **إن التسيير العقلاني في إدارات الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة:** يجمع أفراد العينة بنسبة 98,1% إلى تأييد فكرة أن العنصر البشري الكفء المسير للجماعات المحلية هو الركيزة الأساسية في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، إذ بلغ متوسطها الحسابي 4,65 وهو أعلى متوسط في جميع عبارات الاستبيان وهو يندرج في مجال الإجابة بالموافقة بشدة على الطرح، وقد دل على ذلك الانحراف المعياري 0,52 الذي يشير إلى تركز شديد حول الإجابة الأولى.
- **يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية:** إضافة إلى العنصر البشري أجابت العينة بأغلبية ساحقة قدرها 33 فردا بأنهم موافقون جدا، و18 آخرون أنهم كذلك موافقون على أن الرشادة في الإنفاق المحلي بتحديد أولويات أعباء الجماعات المحلية من الأهمية بمكان في رفع مستو ى مردودية الجباية المحلية، حيث من خلال تجميع إجابات هذا التساؤل وجدنا أن المتوسط الحسابي وصل إلى 4,62، وبانحراف معياري وصل إلى 0,53 تأكد تركز الإجابات حول الإجابة الأولى والتي تشير إلى الموافقة بشدة على الفكرة المطروحة.
- **إعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية و السلطات المحلية:** في هذا الطرح تلميح إلى مدى تطبيق مبدأ اللامركزية في الجزائر، وإلى أي بعد يمكن للجماعات المحلية تغطية نفقات الأعباء الموكلة إليها، فنلاحظ أن المتوسط الحسابي 4,1 أدرج الإجابة في خانة الموافق، في حين أن نسبة معتبرة 21,2% محايدة أو لا توافق على الطرح، ما جعل تشتت الإجابات موسعا قليلا في الإجابة الأولى والثانية والثالثة بانحراف معياري معتبر 0,87.
- **على غرار الجماعات المحلية فإن العنصر البشري في إدارات الضرائب يلعب دورا كبيرا أو فعالا في تحسين و تطور مرد ودية:** يميل 96,2% من أفراد العينة، وبمتوسط حسابي بلغ 4,44 إلى أن العنصر البشري المنوط به تحسين وتطوير الموارد الجبائية لا يتوقف على مسيري الجماعات المحلية فحسب، بل يتعداه إلى موظفي إدارات الضرائب وأعوانها، وهذه الاقتراح التفت حوله معظم ردود العينة بتركيز شديد حيث بلغ انحرافه المعياري 0,64.

5. مناقشة عبارات المحور السادس

يختص هذا المحور بعلاقة التأثير الذي تحدثه السبل المقترحة لرفع مردودية الجباية المحلية في التنمية المحلية المستدامة، حيث نلاحظ ميول العينة إلى قبول فكرة أن هناك علاقة طردية بين هذه السبل والتنمية المحلية المستدامة، ولكن بترتيب يراه أفراد العينة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 61: نتائج عبارات المحور السادس المتعلق بالتنمية المحلية المستدامة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الميل العام للعينة	التكرار	النسبة المئوية
إنشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية من شانه أن يرفع وتيرة التنمية المحلية المستدامة	3,3462	1,53245	66.92	محايد	16	30,8
يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة	4,0962	0,97538	81.92	موافق	20	38,5
لنتائج الرقابة الجبائية الفاعلة إسقاط ايجابي على نجاعة نشاطات التنمية المحلية المستدامة	4,0385	0,8848	80.77	موافق	26	50
توجه الإيرادات الجبائية بشكل شبه كلي لنفقات التسيير في ميزانية الجماعات المحلية - دون نفقات التجهيز والاستثمار	3,5962	1,2565	71.92	موافق	21	40,4

الصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج (SPSS V17) ، في الملحق 4.

- **إن إنشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية من شانه ان يرفع وتيرة التنمية المحلية المستدامة:** يظهر إن هناك تضارباً أيضا في هذا الطرح، حيث ينفي 21,2% تماما وجود علاقة بين فرض الضرائب الجديدة ورفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، ويسايرهم في ذلك 9,6% من الإجابات غير الموافقة، إما المحايدون فيمثلون 13,5% ، من ناحية أخرى تبلغ نسبة الموافقون والموافقون بشدة على العلاقة الطردية بين إنشاء ضرائب جديدة وعجلة التنمية المحلية المستدامة 55,8% مقابل 44,2% غير ذلك وهذا ما جعل المتوسط الحسابي لهذا التساؤل هو 3,34 والذي يندرج في مجال الإجابة الثالثة (محايد) ، ويؤكد التضارب وعدم وضوح العلاقة بين الجباية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، وهو ما يؤكده التشتت الكبير للإجابات من خلال الانحراف المعياري المحسوب 1,53.
- **يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة:** كانت الإجابة على هذا الطرح كالتالي (1 غير موافق على الإطلاق، 3 غير موافق، 7 محايد،20 موافق، 21موافق جدا)، وعند حساب التراكم في نسبة الإجابة بموافق كانت 78,9%، مما يبين جنوح العينة إلى الموافقة وقبول العلاقة بين ضرر الغش الجبائي والتنمية المحلية المستدامة، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي 4,1 الذي ينتمي للفئة الثانية من مقياس ليكرت، والانحراف المعياري 0,98 الذي يدل على ضعف تشتت الإجابات حول المقترح الأول والثاني، ونسبيا على المقترحات الأخرى.
- **لنتائج الرقابة الجبائية الفاعلة إسقاط ايجابي على نجاعة نشاطات التنمية المحلية المستدامة:** بالنسبة للعلاقة نتائج الرقابة والتنمية المحلية المستدامة فنلاحظ إن هناك 10افراد بين رافض للعلاقة ومحايد، إما البقية والمقدرة بـ42 فردا فيرون عكس ذلك، انطلاقا من ضرورة فهم نجاعة الرقابة في رفع مردودية التحصيل الجبائي المحلي الذي يعتبر موردا هاما لنشاطات التنمية المحلية، ومنه كان المتوسط الحسابي 4,03 دالا على

جنوح أراء العينة إلى قبو الفكرة المطروحة، و الانحراف المعياري الكبير نسبيا يؤكد توزع الإجابات على المقترحين الأول والثاني في المقياس.

- توجه الإيرادات الجبائية بشكل شبه كلي لنفقات التسيير في ميزانية الجماعات المحلية - دون نفقات التجهيز والاستثمار - مما يعيق حركية التنمية المحلية المستدامة: نلحظ ميل العينة إلى الموافقة عل الطرح في صورته هذه بنسبة 40,4%، و25% يوافقون بشدة، إلا أنه بالمقابل 34,6% محايدون أو يرفضون الفكرة، وأشار المتوسط الحسابي عموما إلى القيمة 3,6 مرجحا الإجابة بموافق، إلا أن الانحراف المعيار والذي كان 1,26 عبر عن تشتت كبير للإجابات حول المقترحات الخمسة لليكرت، لا حضنا كذلك أن أغلب أفراد العينة لا يدركون توجه إيراد الجباية المحلية إلى فرع التسيير في ميزانية الجماعات المحلية ما أصبغ السؤال بصبغة الغموض وعدم فهمه، وهو الأمر الذي أثر على توجه الإجابة.

الفرع الثالث: اختبار صحة الفرضيات

1. عرض وتحليل نتائج تأثير سبل رفع مردودية الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة باستعمال الانحدار الخطي البسيط (Simple linear régression) :

سنعمد إلى تحليل أثر كل مقترح من مقترحات السبل الموضحة في محاور الاستبيان على التنمية المحلية المستدامة-ولكن كل مقترح على حدة-من خلال إجابات وأراء أفراد العينة، وبالنظر إلى مستوى الدلالة الإحصائية 0,05 سنحاول تحديد صحة النماذج المقترحة، ومنه قبول أو رفض الفرضيات، حيث:

H_0 : تمثل الفرضية كما طُرحت في المقدمة حيث: إذا كان sin≥0,05 قبول الفرضية H_0 ، ورفض الفرضية H_1

H_1 : تمثل الفرضية البديلة (نقيض الفرضية الصفرية).

ومن إجل تحديد هذا الأثر سنستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط: $Y=\underline{\alpha}_i+\underline{\beta}_i X_i+e_i$

Y:وتمثل المتغير التابع، وهو هنا التنمية المحلية المستدامة؛

$\underline{\alpha}_i$: ويمثل الثابت؛

$\underline{\beta}_i$:ويمثل معامل الانحدار للنماذج الأربعة المقترحة لسبل تفعيل الجباية المحلية؛

X_i: ويمثل المتغيرات المستقلة الأربعة، وهي هنا سبل تفعيل الجباية المحلية؛

e_i : ويمثل الخطأ المعياري؛

جدول رقم62:نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر سبل تفعيل الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة.

رقم	النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ستودنت	اختبار F	قبول/رفض الفرضية H_0
1	Y=0,952+ 0,736 X_1+e_i	r =0 ,601	r^2 =0,361	sig$\underline{\alpha}$=0 ,082 sig$\underline{\beta}$=0,000	F cal=28,264 Sig=0,000	رفض الفرضية H_{01}، وقبول الفرضية H_{11}
2	Y=1,525+ 0,52 X_2+e_i	r =0,317	r^2 =0,1	sig$\underline{\alpha}$=0,117 sig$\underline{\beta}$=0,022	F cal=5,58 Sig=0,22	رفض الفرضية H_{02}، وقبول الفرضية H_{12}
3	Y=0,686+ 0,774X_3+e_i	r =0,497	r^2 =0,247	sig$\underline{\alpha}$=0,357 sig$\underline{\beta}$=0,000	F cal=16,383 Sig=0,000	رفض الفرضية H_{03}، وقبول الفرضية H_{13}
4	Y=1,164+ 0,585 X_4+e_i	r =0,31	r^2 =0,096	sig$\underline{\alpha}$=0,31 sig$\underline{\beta}$=0,025	F cal=5,309 Sig=0,025	رفض الفرضية H_{04}، وقبول الفرضية H_{14}

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج (SPSS V17) ، أنظر الملحق رقم:5

يظهر الجدول النماذج الصالحة للانحدار الخطي البسيط الذي يعبر عن المتغيرات المستقلة ممثلة في سبل تفعيل مرد ودية الجباية المحلية (وهي X_i)، وأثرها على التنمية المحلية المستدامة (Y) حيث:

أ- بالنسبة للأنموذج الأول $Y=0,952+ 0,736\ X_1+e_i$

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (28.264) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل الاول "إنشاء ضرائب جديدة" في هذا النموذج تفسر ما قدره (36.1%) من التباين والتغير في المتغير التابع التنمية المحلية المستدامة ، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية لانشاء ضرائب جديدة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معامل (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقل (إنشاء ضرائب جديدة) له تأثير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة ارتفاع معامل (Beta) الذي بلغ قيمة تساوي(0.736)، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية (0.000)، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية H_{01} وقبول الفرضية البديلة H_{11} التي تنص على أنه"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لإنشاء ضرائب جديدة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

ب-أما ما يخص الأنموذج الثاني $Y=1,525+ 0,52\ X_2+e_i$

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية ، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (5.58) وبقيمة احتمالية بلغت (0.022) وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل الثاني " مكافحة الغش والتهرب الضريبيين " في هذا النموذج تفسر ما قدره (10.1%) من التباين والتغير في المتغير التابع التنمية المحلية المستدامة ، وهي قوة تفسيرية مقبولة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معامل (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقل (مكافحة الغش والتهرب الضريبيين) له تأثير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة ارتفاع معامل (Beta) الذي بلغ قيمة تساوي(0.52)، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية (0.022)، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين،ما ينبني عليه رفض الفرضية الصفرية H_{02} وقبول الفرضية البديلة H_{12} والقاضية بـ" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين على تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

ج- في الأنموذج الثالث $Y=0,686+ 0,774X_3+e_i$

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية ، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (16.383) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل الثالث " الرقابة الجبائية" في هذا النموذج تفسر ما

قدره (24.7%) من التباين والتغير في المتغير التابع التنمية المحلية المستدامة ، وهي قوة تفسيرية مقبولة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية للرقابة الجبائية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معامل (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقل (الرقابة الجبائية) له تأثير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة ارتفاع معامل (Beta) الذي بلغ قيمة تساوي(0.774)، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية (0.000)، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما يدعم رفض الفرضية الصفرية H_{03} ويؤكد الفرضية البديلة H_{13} والتي جاء فيها"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للرقابة الجبائية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

د- الأنموذج الرابع $Y=1,164+0,585X_4+e_i$

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (5.309) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل الرابع " التحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية " في هذا النموذج تفسر ما قدره (09.60%) من التباين والتغير في المتغير التابع التنمية المحلية المستدامة وهي قوة تفسيرية مقبولة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية للتحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معامل (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقلة (للتحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية) له تأثير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة ارتفاع معامل (Beta) الذي بلغ قيمة تساوي(0.585)، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية (0.025)، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، لذلك نرفض الفرضية الصفرية H_{04} ونقبل الفرضية البديلة H_{14} : " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للتحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

من خلال تبيان أثر سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة عن طريق استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط -و استقراءً لإجابات وأراء أفراد العينة- أمكن لنا أن نحدد هذا الأثر على الترتيب التالي(من أكثر تأثير إلى أقل تأثير):

1) إنشاء ضرائب جديدة؛
2) الرقابة الجبائية؛
3) محاربة الغش والتهرب الضريبيين؛
4) التحكم في الإنفاق المحلي ودور المورد البشري؛

2. عرض وتحليل نتائج تأثير سبل رفع مردودية الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة باستعمال الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

من أجل تأكيد العلاقة بين سبل التّفعيل المقترحة والتنمية المحلية المستدامة ارتأينا أن نسقط المتغيرات المستقلة الأربع في أنموذج متعدد واحد يكون بالشكل التالي:

Y : المتغير التابع "التنمية المحلية المستدامة"

$$Y_i = \alpha + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + e_i$$

α : الحد الثابت

β_1 ، β_2، β_3، β_4 : معاملات المتغيرات المستقلة (سبل التّفعيل)

X_1 X_2 X_3 X_4 : المتغيرات المستقلة.

في الجدول الموالي نجد نتائج تحليل الانحدار المتعدد لسبل تفعيل الجباية المحلية كمتغيرات مستقلة والتنمية المحلية المستدامة كمتغير تابع .

جدول رقم63 : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر سبل تفعيل الجباية المحلية على التنمية المحلية المستدامة

المتغيرات	المعاملات β	مستوى الدلالة t	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F
الحد الثابت	-0,686	0,492				
انشاء ضرائب جديدة	0,555	0,000				
محاربة الغش والتهرب الضريبيين	0,302	0,180	r=0,672	r^2=0,452	9,693	0,000
الرقابة الجبائية	0,485	0,035				
التحكم في الإنفاق المحلي	-0,204	0,496				

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج (SPSS V17)، انظر الملحق رقم 6.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالي :

$$Y=-0,686+ 0,555\ X_1+ 0,302\ X_2+ 0,485\ X_3 - 0,204\ X_4 + e_i$$

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات ، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (9.693) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ، ويتضح من نفس الجدول أن المتغيرات المستقلة (انشاء ضرائب جديدة، محاربة الغش والتهرب الضريبيين، الرقابة الجبائية، التحكم في الإنفاق المحلي) في هذا النموذج تفسر ما قدره (67.2%) من التباين والتغير في المتغير التابع التنمية المحلية المستدامة، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية لسبل تفعيل مردودية الجباية المحلية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغيرين المستقلين (انشاء ضرائب جديدة ، الرقابة الجبائية) لهما تأثير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة ارتفاع معاملات (Beta) التي بلغت على التوالي <(0.555)، (0.485)>، وكذلك بلغت القيم الاحتمالية لـ(t) <(0.000)، (0.035)> وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين كل من انشاء ضرائب جديدة و الرقابة الجبائية مع التنمية المحلية المستدامة .

ويلاحظ من الجدول أيضا أن سبل تفعيل الجباية المحلية(محاربة الغش والتهرب الضريبيين ، التحكم في الإنفاق المحلي) ليس لها تأثير على تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدلالة معاملات (Beta) المنخفضة التي بلغت على التوالي <(0.302)، (-0.204)>، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية ل(t) على التوالي<(0.180)، (0.496)> وهي اكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) .

خلاصة الفصل الثالث

تتمتع ولاية الجلفة وعاصمتها بمقومات طبيعية واقتصادية واجتماعية هائلة، وذلك بالنظر لموقعها الجغرافي الاستراتيجي في البلاد، و تكوينها البشري الفتي والخصب، والذي يمثل خزاناً هاما لليد العاملة ذات الخبرة والكفاءة المهنية، مما يجعلها بحق بيئة استراتيجية متينة لانطلاقة تنموية محلية مستدامة .

ومنذ تأسيسها سنة 1974 عمدت السلطات المركزية إلى إغناء القاعدة الاقتصادية بالمنطقة بتوفير الهيكلة الصناعية بها، من مناطق صناعية وطرق وسكك حديدية، وكذلك تفعيل الخصائص الفلاحية التي تميز ولاية الجلفة كمنطقة تنتمي للهضاب العليا، ومن الناحية الاجتماعية فالمنطقة تتوفر على مرافق صحية وتعليمية وترفيهية هامة ترقى بالمواطن إلى أسمى درجات التحضّر ، أما بالنسبة للسياحة فالجلفة وعاصمتها ومن خلال الخدمات المقدمة في هذا المجال والأرضية المعدة لذلك، تطمح لتتبوأ مكانة رائدة تصل بها إلى المستوى الدولي.

ولاية الجلفة وعاصمتها كغيرها من مناطق الجزائر تسير ضمن النهج السائد عالميا فيما يخص المحافظة على البيئة، واستدراك فكرة مراعاة حقوق وحظوظ الأجيال القادمة في إطار ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة، فالجماعات المحلية للمنطقة والمؤسسات العمومية والخاصة تعمل على تحقيق بيئة صحية للمواطن وتطوير الاقتصاد المحلي بها، من خلال توفير الهياكل المنوطة بهذا العمل ونشر التوعية والثقافة البيئية لدى الطبقة الشعبية بدرجة أولى.

تعاني ولاية الجلفة وعاصمتها من صعوبات تمويلية لتسيير مشاريع التنمية المحلية المستدامة بها، إذ لاحظنا من خلال معاينة ميزانيات الولاية والبلدية للسنوات الاخيرة ضعف تدخل الجباية المحلية وانحصارها في جانب التسيير للميزانية، هذا فضلا عن العقبات التي تواجه تحصيل هذه الاقتطاعات المحلية.

من أجل تحديد سبل رفع مردودية الجباية المحلية، ومعرفة أثر هذه السبل على التنمية المحلية المستدامة، قمنا بدراسة ميدانية في شكل استمارة استبيان موجهة للفاعلين في الجانبين التنمية المحلية المستدامة و الضرائب بالولاية، وكانت النتائج ملفتة على نحو يدعو لزيادة البحث والدراسة، فأفراد العينة يميلون إلى أن مردودية السبل المقترحة ترجع أولا إلى التحكم في الإنفاق المحلي بتولية الأمر إلى أولي الخبرة والكفاءة في الميدان، ثم محاربة الآفات الضريبية ومن بعدها فعالية المراقبة الجبائية، وأخيرا إنشاء ضرائب جديدة، أما فيما يخص الأثر على التنمية المحلية المستدامة، فأبانت النتائج على أن الأثر الأغلب يكون لإنشاء ضرائب جديدة ، وفعالية دور الرقابة الجبائية على المكلفين بها والمعنيين بالضريبة .

خاتمة عامة

خـــاتمة عامـــة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة منا لدراسة الاشكالية المطروحة والتي صيغت على النحو التالي: **" كيف يمكن إيجاد سبل لتفعيل مردودية الموارد الجبائية لتحقيق تنمية محلية مستدامة ؟ "**، وما قدمناه في هذا البحث كان تجربة للخوض في حيثيات المالية المحلية، ومداخل الإدارة المحلية في الجزائر ممثلة في الجماعات الإقليمية، هذا إلى جانب محاولة إبراز أركان وأواصر التنمية المحلية المستدامة على ضوء المقاييس العالمية خاصة ما تعلق بالبيئة والحفاظ على حظوظ الأجيال المستقبلية في حقها في العيش الكريم، ولا يتأتى ذلك إلاّ بتحريك عجلة المشاريع والبرامج التنموية التي تنحو هذا المنحى، ورصد لها الموارد الطبيعية والمالية الكافية لهكذا مشاريع، دون هدر للمصادر الطبيعية مع تركيز على الطاقات المتجددة، وحسن التسيير للتمويل المحلي تحصيلاً وإنفاقاً، ولقد رأينا في مسار بحثنا هذا أنه لا يتم الربط بين مختلف زوايا العملية التنموية المحلية إلاّ بتكييف الموارد البشرية الكفأة على النحو الذي يحقق الهدف المطلوب.

وفي خضم حديثنا حول الإدارة في الجزائر كان لابد من التطرق في بداية دراستنا هذه، على مبدأ هام ومحوري للتسيير الإداري وهو مبدأ اللامركزية، الذي انتهجته السلطة المركزية كأسلوب تسيير يرمي إلى ربط العلاقة بين المواطن والدولة وتقريبها إليه من منطلق تجسيد الديمقراطية، ومن جهة أخرى ربط المبدأ بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية من خلال اللامركزية الجبائية، وتوفير التمويل الكافي الذي يحمّل هذه الجماعات مسؤولية التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

إن المتتبع لقوانين الضرائب و الرسوم الخاصة بالجماعات المحلية يجد أن هذه الأخيرة تستفيد من عوائد جبائية جد معتبرة نظراً للعدد الكبير من هذه الاقتطاعات، لكن ما يلفت الانتباه عند الإطلاع على الجانب المالي للجماعات المحلية هو التدهور المستمر لوضعيتها المالية حيث أن البلديات التي كانت تتمتع بوضعية مالية ميسورة وتوازن معتبر في ميزانيتها أصبحت اليوم عاجزة عن تغطية أقل نفقاتها وهذا ما يعكسه تضاعف عدد البلديات العاجزة بين سنتي 1986 و 2001 حيث انتقلت من 52 بلدية إلى 1249 بلدية عاجزة، ويرجع هذا في عمومه إلى أن العائدات المالية الذاتية للوحدات المحلية تعتبر ضئيلة و لا تستطيع أن تغطي حتى النفقات المحلية ممثلة في نفقات التسيير، وربما كان السبب في ذلك كون أغلب الضرائب و الرسوم المحلية تفتقد إلى عنصر الإنتاجية لكثرة الإعفاءات التي تمسها، فضلا عن افتقارها لصفة التطور و الاستمرارية كما هو الشأن بالنسبة لضرائب الدولة.

و من خلال تطرقنا للشق الثاني للموضوع والمتعلق بالتنمية المحلية المستدامة، وجدنا أن هناك ارتباط تأصيلي لمفهوم التنمية، منذ انحصار كُنهها في مصطلح النمو إلى صدور بيان مؤتمر القرن 21، والذي أدرج مراعاة الجانب البيئي في العملية التنموية كركن أساس إلى جانب البعد الاجتماعي و الاقتصادي، و قَرَنَ استمرارية التنمية واستدامتها في التفكير الجدي في مستقبل الأجيال القادمة.

و الجزائر كغيرها من الدول لا تعيش في معزل عن العالم، فهي تتأثر بكل المتغيرات خاصة منها التي تمس الإنسانية جمعاء، فكان لها نصيب في تثبيت أركان التنمية المستدامة من خلال دمج الفكرة في التسيير اللامركزي

للجماعات المحلية، ومحاولة البحث عن تركيبة جزئية لتنمية وطنية شاملة، ومجاراة للموضوع ارتأينا وضع بعض النماذج و الرؤى لبعض الدول من الطبقات المعروفة-أي دول نامية وأخرى متطورة-من إفريقيا وآسيا وأوروبا.

وكان علينا أيضا إبراز نجاعة وفعالية الاقتطاعات الجبائية المحلية في التنمية المحلية المستدامة، من خلال التطرق إلى دور الجماعات المحلية، واستراتيجيات التخطيط المحلي في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في الجزائر، والتي تمثل الأركان الأساسية للتنمية المستدامة، ومن اجل ذلك قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي باعتبار ولاية الجلفة وبلدية الجلفة كنموذج حالة لدراسة مقومات التنمية في المنطقة، والهياكل المتاحة والأرضيات لقيام تنمية محلية مستدامة، من جهة أخرى حاولنا وضع مقترحات لسبل رفع مردودية الجباية المحلية وعرضها في استبانة قدمت لعينة من الفاعلين في مجال الضرائب والتنمية المحلية المستدامة في الولاية من موظفي الجماعات المحلية ومنتخبيها، ومن خلال نتائج هذه الدراسة توصلنا بشكل لافتٍ حقاً لمردودية السبل المقترحة في زيادة ورفع الحصيلة الضريبية المحلية، كما ظهر لنا جليا من خلال الآراء المدروسة واستعمال البرامج الإحصائية المعدة لذلك التأثير الجلي لهذه السبل على التنمية المحلية المستدامة.

أولا: نتائج الدراسة

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات ومعرفة مدى صدقها، فضلا عن استخلاص النتائج التالية :

1. **نتائج الدراسة النظرية:** من خلال تعرضنا لجوانب الموضوع النظرية وجدنا :

الفرضية الأولى : ترمي الفرضية الأولى والمدونة على النحو التالي " تعتبر الموارد الجبائية للجماعات المحلية كافية لسد عجز ميزانيتها وتسيير نفقاتها "إلى معرفة مدى كفاية الاقتطاعات الجبائية المحلية للمساهمة في فك معضلة العجز الموازني الذي تعانيه الجماعات المحلية، وهذا في ظل النظام الجبائي القائم في الجزائر ووجدنا ما يلي :

- يهدف التوجه الجديد للنظام الجبائي الجزائري بصفة عامة إلى بسط فكرة اللامركزية الجبائية، وجعلها في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته بالشكل المستديم، فالهدف الرئيسي لنظام الضرائب هو الحصول على المصادر المالية للدولة وللجماعات المحلية التي تحقق شمول التنمية واستمرارها.
- لا شك أن القوانين الجزائرية تتميز بالعدالة الجبائية، غير أن هذه العدالة لم تتعدى الحدود التشريعية، حيث أن أغلبية الضرائب والرسوم التى تُجبى لفائدة الجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردودية ضعيفة، وهذا راجع إما لمحدودية وعائها الضريبي أو قلة المؤطرين لها، في حين أن الدولة تتحصل على ضرائب ورسوم ذات مردودية مرتفعة، وذلك لارتباطها بعناصر تتميز بصفة التطور والاستمرار، ويرجع ذلك إلى أن الدولة هي التي تملك سلطة تأسيس الضريبة، وتحديد القاعدة الخاضعة للضريبة المحلية.

- استنتجنا وجود تفاوت في نسب الاستفادة من العائدات الجبائية فيما بين الجماعات المحلية، والذي يرجع أساسا للتوزيع غير العادل للأنشطة الصناعية و التجارية للتراب الوطني، ما خلق نوعاً من التصنيف الاقتصادي للجماعات المحلية في الجزائر؛

من خلال عرضنا للتأصيل النظري للجباية المحلية بالجزائر، اتضح أنها لا تتفق مع الفرض القائم على كفاية الموارد الجبائية للجماعات المحلية لسد عجز ميزانيتها وتسيير نفقاتها و مرد ذلك إلى أمرين، الأول متعلق بضعف الحصيلة نظراً لقصور النشاط الاقتصادي المحلي وتفاوته بين المناطق، والثاني يخص المهام التي أضيفت على كاهل الجماعات المحلية خاصة التنموية منها.

- **الفرضية الثانية** : تعالج الفرضية الثانية والمصاغة بالشكل التالي:"يعد مفهوم التنمية المحلية المستدامة تحصيلا للتطور الفكري لمفهوم التنمية على جميع الأصعدة "،مدلول المصطلح الاقتصادي والذي تعداه إلى ركنين محوريين هما الجانبان البيئي و الاجتماعي اللذان يقحمان أجيال المستقبل بإلحاح، ووجدنا:

- أن مفهوم التنمية المحلية المستدامة جزء من التنمية المستدامة، التي هي بدورها مرحلة من مراحل تبلور مفهوم التنمية ، وتتساوى أهداف هذه المصطلحات خاصة فيما يتعلق بإحداث التوازنات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية؛
- أن التنمية المحلية المستدامة هي نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي، وتشكل الجماعات المحلية الهيئة الأساسية المنوط بها القيام بهذا الدور، خاصة وإنها الهيكل الاداري الاقرب للقاعدة الشعبية؛
- أن نظرة الشعوب للتنمية المحلية المستدامة تختلف عموما ولكن تتفق في أركانها، حيث تركز الأمم المتطورة على الجانب الإنساني، وتعطي للبيئة الحظ الأوفر من التمويل، بينما تركز الدول السائرة في طريق النمو على الجانب الاقتصادي للعملية، وتعمل على توفير التمويل اللازم لذلك دون تخطيط مسبق.

إن التنمية المحلية بمفهومها التقليدي تتكون من بعدين أساسيين، اقتصادي واجتماعي، وإدراج مصطلح الاستدامة ضمن سياق المفهوم يستدعي إدراج الأفق الزمني البعيد، بالتفكير الجدي في مستوى حياة الأجيال القادمة، وبالتالي بجدر بالتنمية المحلية المستدامة اعتبار البعد البيئي إضافة إلى البعدين الآخرين، وانطلاقا من هذا الطرح و من خلال هذه النتائج نستنتج صحة الفرضية السابقة.

2. **نتائج الدراسة الميدانية** : من خلال اختيار ولاية الجلفة وبلدية الجلفة كنموذج دراسة عن واقع التنمية المستدامة والمالية المحلية للجماعات المحلية بالجزائر، وبالنظر إلى نتائج الاستبيان الذي تطرق إلى سبل تفعيل مردودية الجباية المحلية وأثرها على التنمية المحلية المستدامة وجدنا:

- **الفرضية الثالثة** : قصدنا من وراء طرحنا لفرضية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لسبل تفعيل الجباية المحلية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة" البحث عن السبل الكفيلة برفع مردودية الجباية المحلية أولا ، وعن مدى تأثير هذه السبل على التنمية المحلية المستدامة ثانياً ، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الفرضية إلى فرضيات جزئية تخص كل واحدة مقترحا لتفعيل الجباية المحلية، فكان ما يلي:

- صحيح أن ولاية الجلفة وعاصمتها تضم مرافق وهياكل متوارثة من الخطط والبرامج التنموية المستفيدة منها عبر مراحل التطور الاقتصادي للبلاد، ما أضفى على المنطقة خصوصية وجود أرضية مناسبة للتنمية المستدامة، غير أن الأمر برمته مازال يحتل مكانة ثانوية، ولم يرق إلى سلم الأولويات خاصة على مستوى القاعدة الشعبية.
- إن ما يساهم حقيقة في تفعيل مردودية الجباية المحلية –حسب رأي أفراد العينة- هو الرشادة في الإنفاق المحلي وتوفير الكفاءة البشرية المسيرة للإدارة المحلية، يليها محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وقد يساعد بشكل كبير في هذا فعالية الرقابة الجبائية. أما عن فرض ضرائب جديدة فلا يُرى أنها ذات فعالية كبيرة نظرا لانعكاساتها على الآفات الجبائية المذكورة سلفاً.
- على عكس النتيجة السابقة، وحسب نتائج تحليل الاستبيان، ظهر لنا جليا تأثير خلق الضرائب الجديدة على التنمية المحلية المستدامة، يليها في هذا الرقابة الجبائية كأداة فاعلة في تحريك عجلة التنمية، وبنسبة أقل ما يخص هذا التأثير بالنسبة لمحاربة الغش الجبائي والتحكم في الإنفاق المحلي.

بهذا الطرح والتحليل نلغي الفرضية القائمة ونقبل الفرضية البديلة لها والمصاغة على النحو التالي" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لسبل تفعيل الجباية المحلية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة" وإن كان ذلك بترتيبٍ بحسب السبل المقترحة.

ثانيا : التوصيات والمقترحات

على ضوء هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها، ارتأينا طرح بعض التوصيات والمقترحات التي نراها مناسبة لتفعيل مردودية الجباية المحلية، وخدمة لمشاريع التنمية المحلية :

- ✓ من أجل رفع الكفاءة المالية للجماعات المحلية، يجب تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمردودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية (مثل TVA) .
- ✓ من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة للتمويل وذلك بخلق أوعية جبائية جديدة، و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية.
- ✓ يجب خلق ثقة متبادلة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بها من خلال صياغة مرنة للقوانين الجبائية و مجال تطبيقها و بالتالي خلق إزاحة لأثر الغش والتهرب الضريبيين.
- ✓ نشر التوعية الضريبية وبعث الاطمئنان لدى المكلفين، ولتحقيق ذلك وجب تطبيق مبادئ العدالة الضريبيةعلى نطاق أوسع.
- ✓ على المصالح المكلفة بالاقتطاع الجبائي نسج تنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الاخرى،وذلك لإزاحة كل ما من شأنه أن يحول دون أدائها لمهامها الرقابية والتحصيلية بكفاءة.
- ✓ يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق المحلي، حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية.
- ✓ يلعب العنصر البشري في إدارات الضرائب والجماعات المحلية دورا كبيرا و فعالا في تحسين و تطوير مردودية الإيرادات الجبائية، لذلك وجب تكثيف الدورات التدريبية لهذه الفئة، وتوفير كل الوسائل الضرورية لدعمها ماديا ومعنويا من أجل صقل كفاءة تستفيد منها الوحدات المحلية.

- ✓ يجب تفعيل الاقتطاعات الجبائية البيئية، وأخذها بعين الاعتبار عند أي تعديل في التشريعات الجبائية، حتى يظهر الأثر التحريضي التوعوي الذي يدفع نحو انتهاج سلوكات لا تضر بالبيئة.
- ✓ تطوير وتدعيم التخطيط المحلي الذي يرفع من كفاءة مسيري الإدارة المحلية، من خلال التكوين ورسكلة إطاراتها وعمالها، ومن جهة أخرى تشجيع الشراكة والاستثمارات الداخلية والخارجية لتبادل الخبرات في مجال التخطيط المحلي.
- ✓ دعم وتشجيع المشاركة الشعبية المنظمة، والعمل التطوعي المقنن من خلال تفعيل دور الجمعيات وحركات المجتمع المدني.
- ✓ تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية خاصة الإذاعة المحلية بإدراج برامج محلية وحتى وطنية تتناول القضايا المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، بهدف تكثيف سياسة الاتصال بالمواطنين وإشراكهم في اتخاذ القرار المحلي.
- ✓ على الدولة توفير مناخ اقتصادي وتشريعي يفتح المجال واسعاً لمشاركة للبنوك التجارية الفعلية في الاستثمارات المحلية.
- ✓ التفكير الجدي في التنمية المستدامة للمياه، وفتح المجال أمام مبادرات استبدال الطاقات الآيلة للزوال بالطاقات المتجددة ، والتي أخذت أبعادا تطبيقية كثيرة في الدول المتقدمة.
- ✓ محاولة نشر الوعي الفلاحي تجاه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)؛
- ✓ ينبغي إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة الاقتصادية، وإقرار أطر لتقويم أثرها.
- ✓ إدراج السبل الرامية إلى وضع سياسة واضحة المعالم للنهوض بالجوانب السياحية المستديمة في المناطق المحلية.
- ✓ زرع مبادئ الحكم الراشد في تسيير الوحدات المحلية كأداة هامة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ثالثا : آفاق البحث

إن الإلمام بموضوعي الجباية المحلية والتنمية المحلية المستدامة لمن الصعوبة بمكان، خاصة فيما يتعلق بالربط بينهما كسبب ونتيجة، و من ناحية أخرى قد يتعذر علينا حصر المالية المحلية في نمط واحد من الدراسات أو البحوث، فبالإضافة إلى كونها حقلاً واسعاً من المعلومات فهي تمتاز بالتغير وتعدد الخصوصية المحلية للأقاليم، مما يفرض تنوعا لزوايا النظر إليها، لهذا نقترح مجموعة من الرؤى والتي نوردها في شكل محاور عامة قد تجد حظها من الدراسة الوافية مستقبلاً :

- الإعلام المحلي كأحد متطلبات التنمية المحلية المستدامة.
- دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية المستدامة.
- التضامن المالي بين الجماعات المحلية كآلية لدفع التنمية المحلية المستدامة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية المحلية المستدامة.
- الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية.
- دور الموارد الجبائية في حماية البيئة.

المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

1/ الكتـــــــــــــــب:

1. أحمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1999.
2. أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة ، مصر ،1976.
3. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008.
4. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
5. بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999.
6. بن أعمارة منصور،الضرائب على الدخل الإجماليIRG ،دار هومة،الجزائر،2010.
7. بن عمارة منصور،الضرائب على الدخل الإجمالي IRG ،دار هومة، الجزائر،2010.
8. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1986.
9. حامد عبد المجيد دراز ،رمزي سلامة ، المالية العامة، الإسكندرية، 1991.
10. حربي موسى عريقات،التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الطبعة الأولى 1993 عمان،الأردن.
11. حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1999.
12. حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1982.
13. حميد بوزيدة،التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010
14. خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية .: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،الأردن ، 1985.
15. خالد شحاتة الخطيب ،احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،ط2 ،2005 .
16. عبد الجليل الهويدي، المالية العامة للحكم المحلي- دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر- دار الفكر العربي،مصر ،1983.
17. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001،ص 24 .
18. عبد العزيز صالح، أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
19. عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،صفاء للنشر و التوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2010.
20. علي زغدود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011،

21. علي صالح ، مال حلاوة ،مدخل إلى علم التنمية،دار الشروق للنشر،عمان، الأردن،2010.
22. عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود ،الفساد و الإصلاح، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2003.
23. عمار بوضياف،شرح قانون البلدية،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2012.
24. عمار عوابدي، القانون الإداري،ديوان المطبوعات الجامعية،ج 1، 2002.
25. سعد طه علام ،التخطيط مع السوق،دار الفرق للطباعة و النشر و التوزيع،سوريا، 2005.
26. سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة ، دار الجلال للطباعة والنشر، القاهرة،2003..
27. سوزي عدلي ناشد،المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ، 2003
28. شريف رحماني ، أموال البلديات الجزائرية،دار القصبة؛الجزائر،2003،
29. فوزي عصام ، عدنان سليمان ، التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ،1995
30. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الإداري ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1998.
31. قدي عبد المجيد ، دراسات في الضرائب، دار جرير، الأردن، 2011.
32. كامل بربر ، نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت ، لبنان، 1996.
33. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص63.
34. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999.
35. محمد حمو، منور اوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر،ط1، 2009،
36. محمد صالح القريشي،علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن ،ط1 ،2010، ص33 .
37. محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية ،دار العوم ، الجزائر،2004.
38. محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية و الضرائب،دار هومة ،الجزائر،ط4 ،2008،
39. محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية ، منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1998.
40. محمود الحمصي ،التخطيط الاقتصادي ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط 3 ، بيروت لبنان.
41. مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل للنشر ،ط 1 الاردن، 2008.
42. مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مطبعة نهضة مصر، مصر 1962.
43. منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
44. موسى خميس،مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن،1999.
45. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،مصر ،جانفي 2003.

46. يلس شاوش بشير ،المالية العامة "المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري "، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

2/ الاطروحات والرسائل الجـامعية:

1. بلجيلالي احمد،إشكالية عجز ميزانية البلديات،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص تسيير المالية العامة،غير منشورة،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ،الجزائر،2010.

2. بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005.

3. جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2002 .

4. خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر-واقع وافاق-،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،غير منشورة،جامعة الجزائر3، 2011.

5. رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،1992.

6. زرنوح ياسمينة،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ،غير منشورة،جامعة الجزائر ، 2006.

7. سعودي محمد، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، غير منشورة ،جمعة الشلف ، 2007.

8. عباس عبد الحفيظ ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2012 .

9. عبوش سعيد ،إشكالية الزراعة الجبلية و التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2009.

10. عثمان عزيزي،دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة،مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية،غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،2008.

11. عكوشي عبد القادر ، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل ،غير منشورة، جامعة الجزائر ،2005.

12. فلاح محمد،السياسة الجبائية –الأهداف والأدوات- حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير نشورة،جامعة الجزائر ،2006.

13. قديد ياقوت ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص تسيير المالية العامة ،غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ،2011 .

14. محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1993.

15. مشري محمد الناصر،دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مذكرة ماجستير تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة،غير منشورة، سطيف ، 2011.

16. موزاي بلال، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003.

17. يوسفي نور الدين،الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ،جامعة بومرداس،2010.

3/ المقـالات العلمية والأوراق البحثية:

1. احمد شريفي ،"تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، العدد 40، 2009.

2. بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2007،4.

3. بن شعيب ن ،شريف م،"الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية بالجزائر"،مجلة الباحث ،عدد10 ، 2012.

4. بن الطاهر حسين ،"التنمية المحلية و التنمية المستدامة "، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012.

5. بن شعيب نصر الدين ،شريف مصطفى ،"الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر" ،مجلة الباحث عدد10،2012

6. بومدين طاشمة،"الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"،تواصل ، عدد26، مجلة تصدر عن جامعة عدن ، اليمن ، 2010.

7. جميل كمال جورجي،"سبل تنمية الموارد المالية المحلية في ظل التغيرات المحلية و الإقليمية"،مجلة البحوث الإدارية ، افريل 2011 .

8. حسين عبد المطلب الأسرج ،"دور أدوات الحكومة في تطوير مؤسسات الأوقاف"،بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان:" الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ،ذلك خلال المدة 8 - 10 سبتمبر 2012.

9. خالد سمارة الزغبي،"تنظيم السلطة الإدارية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الحكم المحلي و البلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، مارس 2008،المنشور في كتاب أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر،2009.

10. دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، سلسلة لمواد تدريبية قام بها المركز الوطني للسياسات الزراعية، في إطار مشروع منظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة لصالح موظفي وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي لسوريا، دمشق،2003

11. ريدة ديب،سليمان مهنا ،" التخطيط من اجل التنمية المستدامة"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، مجلد 25 ،عدد1 ،2009.

12. سمير محمد عبد الوهاب،"اللامركزية في الحكم و التنمية" ،ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية حول التنمية الريفية و المحلية : وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ،بتاريخ 6-10 ماي 2007، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2008.

13. سمير محمد عبد الوهاب، " الحكم المحلي و التنمية المحلية" ،ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي : التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق تنمية شاملة و محاربة الفقر ،إصدرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2008.

14. سمير محمد عبد الوهاب، "الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي و البلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، أغسطس 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية – أعمال المؤتمرات - ،مصر ،2009.

15. طارق طوقان،"تقرير حول اللامركزية و الحكم المحلي في فلسطين"، منشورات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة 22، ماي2001.

16. غربي احمد ، "أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ،عدد4، 2010.

17. لخضر مرغاد،"الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد2007،7.

18. محمد خشمون ،" المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية"، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد10 ،عن جامعة قسنطينة ،سبتمبر2010.

19. محمد مسعي ،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو "، مجلة الباحث ، عدد10 ،2012.

20. مصطفى العبد الله الفكري،"التنمية البشرية و التنمية المستدامة "،مجلة الحوار المتمدن ،ع 628، عمان ،2003 .

21. يرقي جمال،"الجباية المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية ودورهما في التنمية المحلية"، دراسات اقتصادية،العدد44، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية.

4/المداخلات والأيام الدراسية:

1. مداخلات في الملتقى الأول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تميل الجماعات المحلية،جامعة البليدة، أيام 10-11 جوان 2013:

* بن عبد العزيز فطيمة، قاسمي فاطمة الزهراء،عناصر المالية المحلية و الرقابة عليها.
* رشيد ونادي، فتيحة قشرو، "مدخل نظري حول اللامركزية الجبائية و استقلالية النظام الجبائي"
* رفيقة حاجي،نادية دباح،"اللامركزية الجبائية مبادئ و مفاهيم أساسية".
* عجيلة محمد،باهيه زعيم،"فعالية اللامركزية الجبائية و تأثيرها على تحقيق أهداف الجماعات المحلية".
* كمال رزيق، بن مكرلوف خالد،"دعائم استقلالية الجماعات المحلية من المنظور المالي".

* لسلوس مبارك،شخار نعيمة،"تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر في الجزائر".
* محمد حباينة،"أدوات الرقابة على مالية الجماعات المحلية بالجزائر".
* مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال،"دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقبة الجبائية في الجزائر".
* ناير بن رقية،"الجماعات المحلية في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير".

2. مداخلات في الملتقى الوطني الأول حول اثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية ، المركز الجامعي بتمنغست، 29-30 جانفي 2013 .

* عبد الله غالم، مراد حطاب،"التنمية المحلية المستدامة مربوطة بالبحث عن مصادر تمويلية جديدة مكملة للجباية المحلية".
* محمد زرقون، بوخاري عبد الحميد،"اثر التهرب الضريبي على مصادر التمويل المحلي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر".،

3. مداخلات مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة ،يومي 15-16 نوفمبر 2011:

* بوقرة رابح، عريوة محاد،"إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة".
* مشري فريد، نسيب أنفال،" دور نظام الإنتاج المحلي في القضاء على البطالة".

4. مداخلات في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسه نموذجا) ، جامعة تبسه، يومي 29-30 ماي 2013:

* إسماعيل زحوط،"دور البرامج التنموية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –مع استعراض لبعض التجارب الدولية - "
* غالم عبد الله ،"التعاون المشترك والتضامن المالي بين البلديات و القروض آليات جديدة لدفع التنمية المحلية المستدامة ".

5. مداخلات مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،يومي 1-2 ديسمبر 2004:

* محمد حاجي، "التمويل المحلي وإشكالية العجز في البلديات".
* موسى رحماني ،سبتي وسيلة ،"واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية".

6. حياة بن اسماعين ، وسيلة السبتي،" التمويل المحلي للتنمية المحلية:نماذج من اقتصاديات الدول النامية"،مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

7. ساري نصر الدين،عبيدات ياسين،" السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة"، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ،2011.

8. سعداوي موسى ، سعودي محمد، " الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي -،المركز الجامعي بالمدية ، أيام 3-4 مارس 2008.

9. العايب عبد الرحمان، بقة الشريف،"التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،أيام7-8 أفريل 2008 .

10. محمد فرحي ، محمد قويدري،" التنمية الاقتصادية في الإسلام"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة ،3-4 ديسمبر 2012.

11. ميلود زيد الخير،"ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي "، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011.

5/ تقارير :

1. الأمم المتحدة ، تقرير المدير التنفيذي عن حسن الإدارة البيئية الدولية،المنبثق عن اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء، 18 أفريل 2001.

2. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

3. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

6/ القوانين والتشريعات :

1. قانون 91-25 المؤرخ في 18-12-1991 المتضمن قانون المالية 1992،الجريدة الرسمية العدد 65.
2. قانون 94-3 المؤرخ في 31-12-1994 المتضمن قانون المالية 1995،الجريدة الرسمية العدد 65.
3. القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997.
4. قانون 99-11 المؤرخ في 23-12-1999، المتضمن قانون المالية 2000، الجريدة الرسمية، العدد 92.
5. قانون 00-6 المؤرخ في 23-12-2000 المتضمن قانون المالية 2001،الجريدة الرسمية العدد 80.
6. قانون 05-16 المؤرخ في 31-12-2005، المتضمن قانون المالية 2006 الجريدة الرسمية، العدد 85.
7. قانون 06-24 المؤرخ في 26-12-2006، المتضمن قانون المالية 2007 الجريدة الرسمية، العدد 85.
8. الجريدة الرسمية،عدد 37،المؤرخة في 3جويلية2011.
9. الجريدة الرسمية،عدد 12،المؤرخة في 29 فيفيري 2012.
10. قانون البلدية 10/11 ،المؤرخ في22-07-2011 .
11. قانون الولاية ،7/12،المؤرخ في 21-02-2012 .
12. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2013.

13. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، قانون الاجراءات الجبائية 2014 .

14. القرار المؤرخ في 13 جانفي 2013،يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانيات الولايات، الجريدة الرسمية ،عدد 7 ،ص 37 ،2013 .

7/ مقالات، قراءات، بحوث ودروس على المواقع والروابط الالكترونية:

1. اجاوت م ،"مدير المالية بوزارة الداخلية يؤكد بخصوص الجباية المحلية البلديات لن تعرف عجزا ماليا في 2011 "مقال صحفي نشر في جريدة المساء يوم 22 - 05 - 2011 ، متوفر على الرابط:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/47469

2. بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مقالة منشورة على الرابط:
http://hakkou.arabblogs.com/abadlia/archive/2007/8/305096.html

3. بودخدخ كريم،سلامنة محمد،" أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 "مقالة منشورة على الرابط:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/%D8%A3%D8%AB%D8%B1

4. بوشنقير إيمان،شبيرة بوعلام عمار، "قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة"،مقال منشور على الرابط :
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Froad.net%2Fuploads%2Fnews%2Fmkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx&ei=WDC8UoOfKMn64QTdqoAY&usg=AFQjCNEjOREB7Saq6VHat1MKIiTn6rMWhw&sig2=9SbbbZIe1cMRgMLKsEe2Ng&bvm=bv.58187178,d.bGE

5. تصريح وزير الداخلية السيد ولد قابلية لوكالة الأنباء الجزائرية نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 14- 10 - 2010 http://www.aps.dz ومتوفر على الرابط : http://www.djazairess.com/aps/91034

6. تصريح مدير المالية بوزارة الداخلية نشر في جريدة المساء يوم 22 - 05 - 2011 ، متوفر على الرابط:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/47469

7. حسين عبد المطلب الأسرج،" أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية"،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،عدد ديسمبر 2013 على الموقع:http://www.giem.info/article/details/ID/365#.Us8dX_s0ibQ

8. عبد الله محمد إبراهيم،التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة، مداخلة على شكل PPT ، موجود
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.satlcentral.com%2Fdoc%2Fpowerpoint%2F2.ppt&ei=DfO5UtTyMqmJ4gTU9IH4AQ&usg=AFQjCNFEC3qPJ6PZWu0W6ukMU7qJniMx3w&sig2=KrDowQ2-HeKq-xzHfQ0Z2Q&cad=rja

9. عبد العظيم عثمان احمد الإمام ،دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، مجلة دراسات افريقية ،عن جامعة إفريقيا العالمية ،العدد 43 ،ص 129. المقال متوفر على الموقع :http://www.iua.edu.sd/oral/iua_magazine/african_studies/43/43index.htm

10. عبلة عبد الحميد بخاري،نظريات النمو والتنمية ،محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي،جامعة الملك عبد العزيز ،المملكة السعودية، ص 42،متوفر على الموقع:
www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf،

11. قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة الملتقى الوطني الأول حول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة 20-21 ماي 2002، http://etudiant-:/vb/showthread.php?t=10594&p=55172 dz.com

12. كريم مادي،"انخفاض الإيرادات الجبائية في الجزائر الموجهة للجماعات المحلية" ،مقال منشور في النشرة الإخبارية" نقودي" بتاريخ 19.11.2013متوفرة على الموقع: http://www.nuqudy.com

13. محمد حاجي،التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلدية، مقالة منشورة على الرابط: http://www.forum.educ40.net/showthreed.php?=25661

14. محمد رضا رجب ،نظام الإدارة المحلية في مصر:الواقع وآفاق المستقبل، بحث محمل على الرابط: http://www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20reda%20ragab.pdf

15. مختار بوروينة"المشاورة لتحديد أهداف التنمية المحلية المتجاوبة مع تطلعات المواطن" ، صوت الأحرار،يومية جزائرية،منشورة بتاريخ نوفمبر 2012،متوفرة على الرابط:-http://sawt alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=25877

16. منظمة الشفافية الدولية ،التصنيف متوفر على الموقع :www .transparency.org

17. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. " تمويل المحليات ". القاهرة: http://www.Parc egypt.com

18. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 . زيارة الموقع بتاريخ: 12 - 4 -2013 http://www.premierministre .gov.dz /arabe/media /PDF/TexteReference /TexteEssentiels/ProgBilan /ProgCroissance .pdf

19. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=3&s=24&lng=ar

20. مديرية التجارة بالجلفة على الموقع :http://www.dcwdjelfa.dz

21. الموقع الرسمي لولاية الجلفة :- http://www.wilayadjelfa.dz

ثانيا: المراجع والدراسات باللغات الاحنبية

1.الكتب :

1. Abdelkader Sid Ahmed , Croissance et développement, Tome1, Office des Publications Universitaires, , Alger, volume2, 1981 .

2. Chaker Ben Aich et autre, La Gouvernance Locale, Ministère De Développement régional et La Planification, Tunisie ; 2012.

3. Disel.E ,Sarah .J ,droit fiscale ,dunod , Paris ,2006.

4. François Gourdon , Anne-Marie Sacquet,Territoires et Développement durable «Guide des collectivités territoriales pour la mise en œuvre d'un développement durable, Comité français pour l'environnement et le développement durable ,1999.

5. Guide d'introduction au métier d'animateur de développement local, Groupe de Recherche et de réalisations pour le Développement Rural (Migration, citoyenneté, développement),France, 2007.

6. Jati Sengupta,Understending Economic Growth, Springer Science+Business Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA,2011.

7. Sebti. K, **l'entreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau**, Experdata édition, RABAT, 1997.

8. Stéphanie Darmarey , Finances publique, Galino éditeur, Paris, 2006.

2.مقالات ودراسات ومداخلات :

1. Bryson T ,William R , "Applying Prirate-sector Strategic planning in the pablic sector" , Journal of American planning association ,V 53 ,Issue 1 , 1987.

2. Charif Mustapha," Zone Industrielle et Développement Locale : Quelle Articulation ?", Revue du chercheur N° _ 08/2010.

3. Gilbert Guy, Le fédéralisme financier, perspectives de microéconomie spatial, Revue économique, Vol 47, N° 2, 1996 .

4. Gilbert P ,le control de gestion dans les organisation publiques ,édition d'organisation, paris,1980,P44 .

5. Holmberg.J, Making Devlopment Sustainable : Policies for a smal Plnet from the International Institute for Environment and Devlopment, London, Erth scan Publication,1992.

6. Ibrahima Gaye, La Gouvernance au Sénégal : Effet De La Proximité de L'élu au Citoyen, Afrobarometr Briefing Papier No 95, Octobre 2010.

7. Paul Chatterton & Sophie Style, Putting Sustainable Development into Practice? The role of local Policy partnership networks, Local Environment, Vol. 6, No. 4, 2001.

8. Pierre-Noël Denieuil, " Introduction aux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial ,Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger (25-27 novembre 1999).

9. Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz," WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPMENT?",article published in Science and Policy for Sustainable Development, Vol 47, N 3, April2005

10. Savey S." Espace territoire, développement local". In : Duché G. (ed.). Territoires en mutation ,Montpellier : CIHEAM(Cahiers Options Méditerranéennes; n. 3,1994.

3.تقارير :

1. Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) -2013.

2. CENEAP ,Evaluation des besoin en formation des C .L ,Rapport d' étape N°2 ,document intérieur , 11/1999 , ,non publier .

3. Direction De La Programmation De Suivi Budgétaire , Wilaya De Djelfa, Monographie de l'année 2013.

4. World bank , a public expenditure review, report n°36270 ,vol1,2007. (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf).

4.المواقع الالكترونية :

1. 4algeria.com/vb/4algeria.2943

2. Commission, ,PPOslo as an Intercultural City, Joint action of the Council of Europe and the European 2008 . http://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/culture/cities/osloprojects.pdf.

3. Ministère des Affaires étrangères à Luxembourg, Direction de la Coopération au Développement, "DÉVELOPPEMENT LOCAL Appui à la décentralisation et la gouvernance locale " Stratégies et Orientations, sur le site : http://cooperation.mae.lu.

4. Robert Isabelle, « La diffusion du concept de développement durable au sein des familles : une étude exploratoire », Recherches familiales, 2006/1N°3,.sur le site :http://www.cairn.info/revue-recherches-familiales-2006-1-page-149.htm .

5. ar .wikipidia/wiki/ولاية الجلفة .

الملاحق

الماحق رقم : 1

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الاغواط –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارة

تقديم استبيان

تحية طيبة وبعد

الباحث بصدد إعداد دراسة من اجل استكمال بحثه المتعلق بنهاية الدراسة لما بعد التدرج بجامعة عمار ثلجيي –الأغواط– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص دراسات مالية ،وهذه الدراسة تحت عنوان: **" سبل تفعيل مردودية الجبائية المحلية في إطار تحقيق تنمية محلية مستدامة ـ دراسة حالة ولاية وبلدية الجلفة –".**

وتهدف الدراسة استعـراض أهم سبل وطرق تفعيل مردودية الموارد الجبائية المحلية، وبالتالي الحد من العراقيـل التـي تواجـهـها الجماعات المحلية في تحصيل هذه الضرائب والحلول التي يمكن من خلالها زيادة مرد وديتها،و وضع هذه الجماعات في الطريق الانسب للتنمية المحلية المستدامة وذلك بالاستعانة بهذا الاستبيان.

ويتقدم الباحث بخالص الشكر لحسن تعاونكم معه علماً بأن جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

الرجاء وضع علامة (X) حول الإجابة التي تراها مناسبة.

المحور الأول : معلومات شخصية تتعلق بالمجيب.

1- السن:

- **أقل من 25 سنة ( )**
- **من 25 إلى 45 سنة ( )**
- **اكبر من 45 سنة ( )**

2- المستوى أو المؤهل:اقل من جامعي ☐ جامعي ☐ دراسات عا ☐

3- التخصص: .....

4- الصفة: منتخب ☐ موظف ☐

5- التدرج الوظيفي: إطار سامي ☐ إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐

6- أسم المؤسسة: .....

7- سنوات الخبرة:

أقل من 05 سنوات ( )

من 05 إلى أقل من10 سنوات سنة ( )

من 10 فما أكثر ( )

المحور الثاني : إنشاء ضرائب جديدة وإمكانية إعادة النظر في الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية

هناك عدة سبل يمكن من خلالها زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية من بينها إنشاء ضرائب جديدة وإعادة النظر في حصيلة أو حصة الجماعات المحلية من الضرائب الموجودة، لذلك يرجى تحديد أهمية هذه السبل وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
01	إن خلق ضرائب جديدة لفائدة الجماعات المحلية من شأنه ان يحسّن مردودية الموارد الجبائية .					
02	ان الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية تبقى غير كافية لمنحها هامش الحركة واستقلالية تمويل المشاريع المحلية.					
03	إن تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمر دودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية يسمح برفع الكفأة المالية للجماعات المحلية.					
04	وجوب تطبيق اللامركزية في اقتراح الضرائب المناسبة للاحتياجات المحلية.					
05	يجب التأكيد على تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع،من حيث تحقق الوعاء الضريبي ،و النسبة،و موعد التحصيل ... الخ.					

06	من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة بخلق أوعية جبائية و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية.					
07	ينبغي إعادة النظر في فكرة الأنشطة ذات الأولوية، و متابعة الاستثمارات التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية.					
08	الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية من السلطة المركزية على الوحدات المحلية من شأنها ان تؤدى إلى الاختلالات المالية و الاقتصادية للمحليات.					

المحور الثالث : محاربة الغش والتهرب الضريبيين

يرجى تحديد أهمية القضاء على الغش والتهرب الضريبيين في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
09	تبـدأ أسـاليب مكافحـة الغـش الجبـائي و الوقايـة منـه على المستوى التشريعي و على مستوى الإدارة الجبائية.					
10	مكافحة الغش الجبائي تكون على المستوى التشريعي بتوفير المرونة الكافية في القوانين الجبائية و مجال تطبيقها ،وفرض نظام العقوبات من خلال تطبيق الزيادات و الغرامات المالية.					
11	نشـر التوعيـة وبعـث الاطمئنـان لـدى المكلفين بتطبيـق مبـادئ العدالة الضريبية.					
12	هناك من يرى ان اللجوء إلى أسلوب الجباية من المنبع كما يحصل في جباية الضريبة على الأجور والرواتب، أو بدفع الضريبة عند تقديم التصريح بالدخل والأرباح سيسمح بتخفيض مساحة التهرب الضريبي.					
13	صـياغة أحكـام التشـريعات الضـريبية وتبسـيطها وجعلهـا متكاملة بحيث لا تترك ثغرات أو مجالاً للتأويل على غير قصد المشرع.					
14	تعزيـز الكفـاءة والنزاهـة لـدى أجهـزة التحقيـق والمراقبـة والتحصيل ، باختيار العناصر الجيدة .					
15	التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة بحق من يلجأ إلى الغش من المكلفين ومن المعنيين بأمور التحقيق والتحصيل ، وجعل العقوبة لا تقل عن قيمة الضريبة.					
16	دور الإدارة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي يكمن في قوتها و هذا من خلال تدعيم المصالح الجبائية (الإدارة الجبائية) بالهياكـل القاعديـة و الوسـائل الحديثـة و تـوفير الإمكانيـات المادية و البشرية و وضع التحفيزات و الكفاءات المهنية.					

المحور الرابع : الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية.

يرجى تحديد أهمية الرقابة الجبائية على مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
17	تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات لأساسية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.					
18	المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الجبائية كالبرمجة القليلة لملفات التحقيق ،وضعف إمكانياتها البشرية ، وكذا النقص الفادح في الإمكانيات المادية من شأنها إضعاف مرد ودية الجباية المحلية.					
19	أن العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أدت إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي.					
20	عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، شكل لها عائقا يحول دون أدائها لمهامها بكفاءة.					
21	إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته، وبالتالي زيادة مردودية الموارد الجبائية.					

المحور الخامس: التحكم في النفقات المحلية ودور تأهيل الموارد البشرية في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية: يرجى تحديد أهمية التحكم في النفقات المحلية ودور المورد البشري في زيادة مردودية الموارد الجبائية للجماعات المحلية وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
22	إن التسيير العقلاني في إدارات الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة.					
23	يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية.					
24	إعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية و السلطات المحلية.					
25	على غرار الجماعات المحلية فان العنصر البشري في إدارات الضرائب يلعب دورا كبيرا أو فعالا في تحسين و تطور مرد ودية الإيرادات الجبائية.					

المحور السادس : التنمية المحلية المستدامة

الرقم	البيـــــــان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
26	ان انشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية من شانه ان يرفع وتيرة التنمية المحلية المستدامة					
27	يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة					
28	لنتائج الرقابة الجبائية الفاعلة اسقاط ايجابي على نجاعة نشاطات التنمية المحلية المستدامة					
29	توجه الايرادات الجبائية بشكل شبه كلي لنفقات التسيير في ميزانية الجماعات المحلية - دون نفقات التجهيز والاستثمار - مما يعيق حركية التنمية المحلية المستدامة					

شكراً على تعاونكم

الملحق رقم 2: الخصائص الديمغرافية للعينة

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	علوم اقتصادية وتجارية وتسيير	11	21,2	21,2	21,2
	علوم قانونية وادارية	7	13,5	13,5	34,6
	علوم اخرى	34	65,4	65,4	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

الصفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منتخب	12	23,1	23,1	23,1
	موظف	39	75,0	75,0	98,1
	4,00	1	1,9	1,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5سنوات	14	26,9	26,9	26,9
	من 6 الى 10سنوات	6	11,5	11,5	38,5
	من 11 فما اكثر	31	59,6	59,6	98,1
	5,00	1	1,9	1,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 25	2	3,8	3,8	3,8
	من 26 الى 45	32	61,5	61,5	65,4
	اكبر من 46	18	34,6	34,6	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

المستوى او المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من جامعي	19	36,5	36,5	36,5
	جامعي	25	48,1	48,1	84,6
	دراسات عليا	7	13,5	13,5	98,1
	4,00	1	1,9	1,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

التدرج الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اطار سامى	6	11,5	11,5	11,5
	اطار	26	50,0	50,0	61,5
	عون تحكم	9	17,3	17,3	78,8
	عون تنفيذ	11	21,2	21,2	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

الملحق رقم 3: معامل الصدق والثبات

معامل الصدق والثبات :

البيان	الثبات	الصدق
المحور 2	0.731	0,534
المحور 3	0.699	0,489
المحور 4	0.399	0.159
المحور 5	0.485	0,235
الدراسة ككل	0.812	0,659

الملحق رقم 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

أولا: للمحاور .

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x1	52	2,33	5,00	3,7756	,65179
x2	52	2,89	5,00	4,2949	,46774
x3	52	3,00	5,00	3,9936	,46672
x4	52	3,40	5,00	4,2808	,46401
Valid N (listwise)	52				

الدلالة الإحصائية للمتوسطات الحسابية للمحاور :

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x1	41,772	51	,000	3,77564	3,5942	3,9571
x2	66,214	51	,000	4,29487	4,1647	4,4251
x3	61,704	51	,000	3,99359	3,8637	4,1235
x4	66,526	51	,000	4,28077	4,1516	4,4100

ثانيا : للعبارات .

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إن خلق ضرائب جديدة لفائدة الجماعات المحلية من شأنه ان يحسّن مردودية الموارد الجبائية	52	1,00	5,00	3,4038	1,47209
ان الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية تبقى غير كافية لمنحها هامش الحركة واستقلالية تمويل المشاريع المحلية	52	1,00	5,00	3,5962	1,25651
إن تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمر دودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية يسمح برفع الكفأة المالية للجماعات المحلية	52	2,00	5,00	4,0385	,88476
وجوب تطبيق اللامركزية في اقتراح الضرائب المناسبة للاحتياجات المحلية	52	1,00	5,00	3,7692	1,11347
يجب التأكيد على تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع،من حيث تحقق الوعاء الضريبي ،و النسبة،و موعد التحصيل ... الخ	52	2,00	5,00	4,0769	,76302
من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة بخلق أوعية جبائية و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية	52	1,00	5,00	4,2115	1,09072
ينبغي إعادة النظر في فكرة الأنشطة ذات الأولوية، و متابعة الاستثمارات التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية	52	2,00	5,00	4,0192	,91802
الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية من السلطة المركزية على الوحدات المحلية من شأنها ان تؤدى إلى الاختلالات	52	1,00	5,00	3,5192	1,14601

ان انشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية من شانه ان يرفع وتيرة التنمية المحلية المستدامة	52	1,00	5,00	3,3462	1,53245
تبدأ أساليب مكافحة الغش الجبائي و الوقاية منه على المستوى التشريعي و على مستوى الإدارة الجبائية	52	1,00	5,00	4,0385	1,13693
مكافحة الغش الجبائي تكون على المستوى التشريعي بتوفير المرونة الكافية في القوانين الجبائية و مجال تطبيقها ،وفرض نظام العقوبات	52	2,00	5,00	4,1731	,85683
نشر التوعية وبعث الاطمئنان لدى المكلفين بتطبيق مبادئ العدالة الضريبية	52	2,00	5,00	4,4231	,75006
هناك من يرى ان اللجوء إلى أسلوب الجباية من المنبع كما يحصل في جباية الضريبة على الأجور والرواتب، أو بدفع الضريبة عند تقديم التصريح	52	2,00	5,00	4,3269	,75980
صياغة أحكام التشريعات الضريبية وتبسيطها وجعلها متكاملة بحيث لا تترك ثغرات أو مجالاً للتأويل على غير قصد المشرع	52	3,00	5,00	4,2308	,75707
تعزيز الكفاءة والنزاهة لدى أجهزة التحقيق والمراقبة والتحصيل ، باختيار العناصر الجيدة	52	3,00	5,00	4,5962	,56913
التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة بحق من يلجأ إلى الغش من المكلفين ومن المعنيين بأمور التحقيق والتحصيل	52	1,00	5,00	4,2308	1,11347
دور الإدارة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي يكمن في قوتها و هذا من خلال تدعيم المصالح الجبائية (الإدارة الجبائية)	52	2,00	5,00	4,5385	,67043
يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة	52	1,00	5,00	4,0962	,97538
تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات لأساسية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها	52	2,00	5,00	4,0385	,68489
المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الجبائية كالبرمجة القليلة لملفات التحقيق ،وضعف إمكانياتها البشرية	52	2,00	5,00	4,1154	,85529
أن العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أدت إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي	52	1,00	5,00	3,5769	1,25786
عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، شكل لها عائقا يحول دون أدائها لمهامها بكفاءة	52	2,00	5,00	4,2308	,85441
إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته	52	2,00	5,00	3,9615	,96936
لنتائج الرقابة الجبائية الفاعلة اسقاط ايجابي على نجاعة نشاطات التنمية المحلية المستدامة	52	1,00	5,00	4,0385	,88476
إن التسيير العقلاني في إدارات الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة	52	3,00	5,00	4,6538	,51960
يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية	52	3,00	5,00	4,6154	,52966
إعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية و السلطات المحلية	52	2,00	5,00	4,0962	,86907
على غرار الجماعات المحلية فان العنصر البشري في إدارات الضرائب يلعب دورا كبيرا أو فعالا في تحسين و تطور مرد ودية	52	2,00	5,00	4,4423	,63904
توجه الايرادات الجبائية بشكل شبه كلي لنفقات التسيير في ميزانية الجماعات المحلية - دون نفقات التجهيز والاستثمار	52	1,00	5,00	3,5962	1,25651
Valid N (listwise)	52				

بالنسبة لكل عبارة على حدى

يجب التأكيد على تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع،من حيث تحقق الوعاء الضريبي ،و النسبة،و موعد التحصيل ... الخ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,9	1,9	1,9
	محايد	10	19,2	19,2	21,2
	موافق	25	48,1	48,1	69,2
	موافق جدا	16	30,8	30,8	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

من المهم تفعيل دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر مختلفة بخلق أوعية جبائية و من ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	3	5,8	5,8	9,6
	محايد	5	9,6	9,6	19,2
	موافق	14	26,9	26,9	46,2
	موافق جدا	28	53,8	53,8	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

ينبغي إعادة النظر في فكرة الأنشطة ذات الأولوية، و متابعة الاستثمارات التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	9,6	9,6	9,6
	محايد	6	11,5	11,5	21,2
	موافق	24	46,2	46,2	67,3
	موافق جدا	17	32,7	32,7	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إن خلق ضرائب جديدة لفائدة الجماعات المحلية من شأنه ان يحسّن مردودية الموارد الجبائية

Valid		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	غير موافق على الاطلاق	9	17,3	17,3	17,3
	غير موافق	8	15,4	15,4	32,7
	محايد	2	3,8	3,8	36,5
	موافق	19	36,5	36,5	73,1
	موافق جدا	14	26,9	26,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

ان الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية تبقى غير كافية لمنحها هامش الحركة واستقلالية تمويل المشاريع المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	4	7,7	7,7	7,7
	غير موافق	8	15,4	15,4	23,1
	محايد	7	13,5	13,5	36,5
	موافق	19	36,5	36,5	73,1
	موافق جدا	14	26,9	26,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إن تحويل بعض الضرائب الموجهة للدولة التي تتميز بمرونة مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية يسمح برفع الكفأة المالية للجماعات المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	7,7	7,7	7,7
	محايد	7	13,5	13,5	21,2
	موافق	24	46,2	46,2	67,3
	موافق جدا	17	32,7	32,7	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

وجوب تطبيق اللامركزية في اقتراح الضرائب المناسبة للاحتياجات المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	7	13,5	13,5	17,3
	محايد	6	11,5	11,5	28,8
	موافق	23	44,2	44,2	73,1
	موافق جدا	14	26,9	26,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

ان انشاء ضرائب جديدة تصب في مصلحة الجماعات المحلية من شانه ان يرفع وتيرة التنمية المحلية المستدامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	11	21,2	21,2	21,2
	غير موافق	5	9,6	9,6	30,8
	محايد	7	13,5	13,5	44,2
	موافق	13	25,0	25,0	69,2
	موافق جدا	16	30,8	30,8	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

الطرق الحالية المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية من السلطة المركزية على الوحدات المحلية من شأنها ان تؤدي إلى الاختلالات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	10	19,2	19,2	23,1
	محايد	10	19,2	19,2	42,3
	موافق	19	36,5	36,5	78,8
	موافق جدا	11	21,2	21,2	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

مكافحة الغش الجبائي تكون على المستوى التشريعي بتوفير المرونة الكافية في القوانين الجبائية و مجال تطبيقها .وفرض نظام العقوبات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5,8	5,8	5,8
	محايد	6	11,5	11,5	17,3
	موافق	22	42,3	42,3	59,6
	موافق جدا	21	40,4	40,4	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

تبدأ أساليب مكافحة الغش الجبائي و الوقاية منه على المستوى التشريعي وعلى مستوى الإدارة الجبائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	3	5,8	5,8	5,8
	غير موافق	3	5,8	5,8	11,5
	محايد	5	9,6	9,6	21,2
	موافق	19	36,5	36,5	57,7
	موافق جدا	22	42,3	42,3	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

هناك من يرى ان اللجوء إلى أسلوب الجباية من المنبع كما يحصل في جباية الضريبة على الأجور والرواتب أو بدفع الضريبة عند تقديم التصريح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3,8	3,8	3,8
	محايد	3	5,8	5,8	9,6
	موافق	23	44,2	44,2	53,8
	موافق جدا	24	46,2	46,2	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

نشر التوعية وبعث الاطمئنان لدى المكلفين بتطبيق مبادئ العدالة الضريبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,9	1,9	1,9
	محايد	5	9,6	9,6	11,5
	موافق	17	32,7	32,7	44,2
	موافق جدا	29	55,8	55,8	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

صياغة أحكام التشريعات الضريبية وتبسيطها وجعلها متكاملة بحيث لا تترك ثغرات أو مجالاً للتأويل على غير قصد المشرع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	10	19,2	19,2	19,2
	موافق	20	38,5	38,5	57,7
	موافق جدا	22	42,3	42,3	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

تعزيز الكفاءة والنزاهة لدى أجهزة التحقيق والمراقبة والتحصيل ، باختيار العناصر الجيدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	3,8	3,8	3,8
	موافق	17	32,7	32,7	36,5
	موافق جدا	33	63,5	63,5	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

دور الإدارة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي يكمن في قوتها وهذا من خلال تدعيم المصالح الجبائية (الإدارة الجبائية)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,9	1,9	1,9
	محايد	2	3,8	3,8	5,8
	موافق	17	32,7	32,7	38,5
	موافق جدا	32	61,5	61,5	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

تعتبر فعالية الرقابة الجبائية إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,9	1,9	1,9
	محايد	8	15,4	15,4	17,3
	موافق	31	59,6	59,6	76,9
	موافق جدا	12	23,1	23,1	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

أن العلاقة السيئة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أدت إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	4	7,7	7,7	7,7
	غير موافق	8	15,4	15,4	23,1
	محايد	8	15,4	15,4	38,5
	موافق	18	34,6	34,6	73,1
	موافق جدا	14	26,9	26,9	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

عدم التنسيق في العمل بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، شكل لها عائقا يحول دون أدائها لمهامها بكفاءة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	7,7	7,7	7,7
	محايد	2	3,8	3,8	11,5
	موافق	24	46,2	46,2	57,7
	موافق جدا	22	42,3	42,3	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة بحق من يلجأ إلى الغش من المكلفين ومن المعنيين بأمور التحقيق والتحصيل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	3	5,8	5,8	9,6
	محايد	6	11,5	11,5	21,2
	موافق	11	21,2	21,2	42,3
	موافق جدا	30	57,7	57,7	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

يقع ضرر الغش والتهرب الضريبيين بشكل غير مباشر على التنمية المحلية المستدامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	3	5,8	5,8	7,7
	محايد	7	13,5	13,5	21,2
	موافق	20	38,5	38,5	59,6
	موافق جدا	21	40,4	40,4	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الجبائية كالبرمجة القليلة لملفات التحقيق ،وضعف إمكانياتها البشرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3,8	3,8	3,8
	محايد	10	19,2	19,2	23,1
	موافق	20	38,5	38,5	61,5
	موافق جدا	20	38,5	38,5	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	9,6	9,6	9,6
	محايد	10	19,2	19,2	28,8
	موافق	19	36,5	36,5	65,4
	موافق جدا	18	34,6	34,6	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إن تقييم مردودية نظام الرقابة الجبائية متعلق بحجم النتائج المحققة، والتي من خلالها يمكننا الحكم على فعاليته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	9,6	9,6	9,6
	محايد	10	19,2	19,2	28,8
	موافق	19	36,5	36,5	65,4
	موافق جدا	18	34,6	34,6	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إن التسيير العقلاني في إدارات الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة يتطلب توفر الإطارات ذات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	1,9	1,9	1,9
	موافق	16	30,8	30,8	32,7
	موافق جدا	35	67,3	67,3	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

على غرار الجماعات المحلية فان العنصر البشري في إدارات الضرائب يلعب دورا كبيرا أو فعالا في تحسين و تطور مرد ودية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,9	1,9	1,9
	محايد	1	1,9	1,9	3,8
	موافق	24	46,2	46,2	50,0
	موافق جدا	26	50,0	50,0	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

نتائج الرقابة الجبائية الفاعلة اسقاط ايجابي على نجاعة نشاطات التنمية المحلية المستدامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	2	3,8	3,8	5,8
	محايد	7	13,5	13,5	19,2
	موافق	26	50,0	50,0	69,2
	موافق جدا	16	30,8	30,8	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

يجب التحكم في النفقات المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق حيث من الضروري تحديد الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	1,9	1,9	1,9
	موافق	18	34,6	34,6	36,5
	موافق جدا	33	63,5	63,5	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

إعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية و السلطات المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5,8	5,8	5,8
	محايد	8	15,4	15,4	21,2
	موافق	22	42,3	42,3	63,5
	موافق جدا	19	36,5	36,5	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

توجه الايرادات الجبائية بشكل شبه كلي لنفقات التسيير في ميزانية الجماعات المحلية - دون نفقات التجهيز والاستثمار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق على الاطلاق	5	9,6	9,6	9,6
	غير موافق	6	11,5	11,5	21,2
	محايد	7	13,5	13,5	34,6
	موافق	21	40,4	40,4	75,0
	موافق جدا	13	25,0	25,0	100,0
	Total	52	100,0	100,0	

الملحق 5:تحليل اثر السبل المقترحة على التنمية المحلية المستدامة حسب الانحدار البسيط والمتعدد - اثر السبل المقترحة على التنمية المحلية المستدامة حسب الانحدار البسيط

النموذج الاول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,601[a]	,361	,348	,59926

a. Predictors: (Constant), x1a

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10,150	1	10,150	28,264	,000[a]
	Residual	17,956	50	,359		
	Total	28,106	51			

a. Predictors: (Constant), x1a

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,952	,536		1,774	,082
	x1a	,736	,138	,601	5,316	,000

a. Dependent Variable: y

النموذج الثاني :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,317[a]	,100	,082	,71111

a. Predictors: (Constant), x2a

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,822	1	2,822	5,580	,022[a]
	Residual	25,284	50	,506		
	Total	28,106	51			

a. Predictors: (Constant), x2a

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,525	,955		1,596	,117
	x2a	,520	,220	,317	2,362	,022

a. Dependent Variable: y

النموذج الثالث :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,497[a]	,247	,232	,65068

a. Predictors: (Constant), x3a

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,937	1	6,937	16,383	,000[a]
	Residual	21,169	50	,423		
	Total	28,106	51			

a. Predictors: (Constant), x3a

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,686	,767		,895	,375
	x3a	,774	,191	,497	4,048	,000

a. Dependent Variable: y

النموذج الرابع :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,310[a]	,096	,078	,71285

a. Predictors: (Constant), x4a

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,698	1	2,698	5,309	,025[a]
	Residual	25,408	50	,508		
	Total	28,106	51			

a. Predictors: (Constant), x4a

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,164	1,135		1,026	,310
	x4a	,585	,254	,310	2,304	,025

a. Dependent Variable: y

- اثر السبل المقترحة على التنمية المحلية المستدامة حسب الانحدار المتعدد

ترتيب النماذج :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x4a, x1a, x2a, x3a[a]	.	Enter
2	.	x4a	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).
3	.	x2a	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y

معامل التحديد :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,672[a]	,452	,405	,57243
2	,668[b]	,447	,412	,56927
3	,656[c]	,430	,407	,57160

a. Predictors: (Constant), x4a, x1a, x2a, x3a

b. Predictors: (Constant), x1a, x2a, x3a

c. Predictors: (Constant), x1a, x3a

اختبار فيشر:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12,705	4	3,176	9,693	,000[a]
	Residual	15,401	47	,328		
	Total	28,106	51			
2	Regression	12,550	3	4,183	12,909	,000[b]
	Residual	15,555	48	,324		
	Total	28,106	51			
3	Regression	12,096	2	6,048	18,511	,000[c]
	Residual	16,010	49	,327		
	Total	28,106	51			

a. Predictors: (Constant), x4a, x1a, x2a, x3a

b. Predictors: (Constant), x1a, x2a, x3a

c. Predictors: (Constant), x1a, x3a

d. Dependent Variable: y

اختبار ستودنت المعلمات :

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-,686	,991		-,692	,492
	x1a	,555	,148	,453	3,751	,000
	x2a	,302	,222	,184	1,361	,180
	x3a	,485	,220	,311	2,206	,032
	x4a	-,204	,297	-,108	-,686	,496
2	(Constant)	-,943	,913		-1,034	,306
	x1a	,557	,147	,455	3,788	,000
	x2a	,219	,185	,134	1,184	,242
	x3a	,409	,189	,263	2,162	,036
3	(Constant)	-,268	,715		-,375	,709
	x1a	,582	,146	,475	3,974	,000
	x3a	,454	,186	,292	2,441	,018

a. Dependent Variable: y

معاملات الارتباط :

Correlations

		x1a	x2a	x3a	x4a	y
x1a	Pearson Correlation	1	,241	,432**	,289*	,601**
	Sig. (2-tailed)		,086	,001	,038	,000
	N	52	52	52	52	52
x2a	Pearson Correlation	,241	1	,280*	,591**	,317*
	Sig. (2-tailed)	,086		,044	,000	,022
	N	52	52	52	52	52
x3a	Pearson Correlation	,432**	,280*	1	,572**	,497**
	Sig. (2-tailed)	,001	,044		,000	,000
	N	52	52	52	52	52
x4a	Pearson Correlation	,289*	,591**	,572**	1	,310*
	Sig. (2-tailed)	,038	,000	,000		,025
	N	52	52	52	52	52
y	Pearson Correlation	,601**	,317*	,497**	,310*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,022	,000	,025	
	N	52	52	52	52	52

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق 6: قائمة الاساتذة المحكمين للاستبيان

الرقم	الاستاذ المحكم	الجامعة
1	أ.د. محمد فرحي	جامعة عمار ثليجي – الاغواط –
2	د. عسالي بولرباح	جامعة زيان عاشور – الجلفة –
3	د. قادري محمد الطاهر	جامعة زيان عاشور – الجلفة –
4	د. حميدة المختار	جامعة زيان عاشور – الجلفة –
5	د. بن موفقي علي	جامعة زيان عاشور – الجلفة –